

# ظاهرة الإضافة في اللغة وأحكامها في العربية

أ.د/ صلاح عبد العزيز علي السيد

أستاذ و رئيس قسم اللغويات  
في كلية اللغة العربية بالمنصورة

١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م



بسم الله الرحمن الرحيم

## الفصل الأول

### الإضافة وأنواعها

#### الإضافة في اللغة

إذا نظرنا في كتب اللغة إلى مدلول كلمة الإضافة، وما تفيده من معان، وجدنا أنها تدل على ما يلي:

في كتاب "جمهرة العرب" (١) "لابن دريد يشير إلى أن الإضافة عمل مركب يأتي من إضافة شيء إلى آخر، فيتحقق من ذلك الإسناد، وهو نوع من الإسناد الجزئي أو الفرعي. قال " وكل شيء أسند منه إلى شيء فقد أضفته إليه "

قال الشاعر — امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل جاري جديد مشطب

يقصد الشاعر : أنه لما دخل هذا البيت أسند ظهره هو ومن معه إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة.

وفي أساس البلاغة يقول الزمخشري (٢): وضافت الشمس، وضيقت، و تضيقت : مالت إلى الغروب

(١) لابن دريد ٩٨/٣ ط الهيئة العامة .

(٢) أساس البلاغة ٣٨١ ط الهيئة العامة.

وقال بشير :

طاو برملة أورال تضيفه إلى الكناس عشيُّ بارد صرد

أي: أماله إليه ثم قال :وأضفت ظهرك إلى الحائط أماله و أسنده

قال الشاعر :وهو امرؤ القيس {البيت: فلما دخلنا الخ {

ومن المجاز :أضاف إليه أمرا إذا أسنده إليه واستكفأه و فلان أضيفت إليه الأمور .

وقال في مختار الصحاح<sup>(١)</sup> :

"ضافه" أضاف الشيء إلى الشيء أماله وإضافة الاسم إلى الاسم معروفة.

ومن ذلك يتضح لنا أن الإضافة عند اللغويين هي مطلق الإسناد ويتبين لنا أن ذلك عمل تركيبي يتأتى من شيئين أضيف أحدهما الى الآخر ومال إليه وان بينهما صلة ومناسبة.

أما عند النحاة :فيرون أنا الإضافة أمر معنوي جزئي يأتي من إضافة اسم إلى آخر ليكمله تكملة جزئية بعقد صلة بين المضاف والمضاف إليه المجرور دائما، سواء كان مفردا نحو تاج الدين أم جملة بالنظر الى مصدرها

(١) ٣٨٦ ط وزارة المعارف .



فهي بمنزلة المفرد في الحقيقة مثل قوله تعالى ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾<sup>(١)</sup>

ويحددون معناها بأنها نسبة تقييدية، تقتضي إضافة اسم إلى غيره، على ترتيب الثاني من الأول منزلة التنوين<sup>(٢)</sup> أو ما يقوم مقامه .

وذلك بإضافة الاسم إلى اسم آخر، من غير فصل بينهما، بحيث يكون الثاني من تمام الأول ويتحولان بهذا الامتزاج القوي إلى ما هو كالكلمة الواحدة، في قوة الالتصاق فلا فصل بينهما إلا بظروف قاهرة، وتغير هذه النسبة التقييدية، بالإضافة بأدنى ملاسة بين المضاف والمضاف إليه، يقول السيوطي<sup>(٣)</sup> " وتصح بأدنى ملاسة كقوله تعالى ﴿ لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ﴾<sup>(٤)</sup> لما كانت العشية والضحي طرقي النهار، وصححت إضافة أحدهما إلى الآخر، وقولهم : كوكب الخرقاء . أضيف إليها، لأنها كانت تنبئ وقت طلوعه " .

ومعنى ذلك صحة إضافة أي اسم إلى آخر لأي رابطة بينهما، بحيث يكتسبان بهذه الإضافة اتصالا وامتزاجا، يجعلهما في قوة الكلمة الواحدة.

(١) المائدة الآية ١١٩ .

(٢) التصريح ٢٤/٢ والصبان ٢٣٧/٢ .

(٣) المجمع ٤٦/٢ .

(٤) النازعات ٤٦ .

وإنما كان المضاف اسماً<sup>(١)</sup>، لأن الإضافة تفيد تعريف المضاف، والفعل لا يتعرف فضلاً عن أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقامه، والتنوين أو النون خاص بالاسم وكذلك المضاف إليه، لأنه محكوم عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء، وأما الإضافة إلى الفعل وهي تأتي في العربية مثل قوله تعالى ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو قوله تعالى ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو قول العرب "اذهب بذي تسلم" فذي هنا بمعنى صاحب، وقد أضيفت شذوذاً إلى الفعل . فهذه الجمل في حكم المضاف إليه المفرد وهي في تأويل المفرد بعد أدائه سابقة<sup>(٤)</sup>، فيؤتى بمصدر هذا الفعل مضافاً إلى فاعله في الجملة الفعلية أو في مبتدئه في الجملة الاسمية، ومع أن القصور فيها هو المفرد، ولكنها تزيد على ذلك بالدلالة على مضي الزمان، أو حالته أو استقباله وتجده إن كانت الجملة فعلية، أو الثبوت والديموم إن

(١) أوضح المسالك ٨١/٣، ٨٢.

(٢) البقرة ١٤٩ .

(٣) الذاريات ١٣ .

(٤) النحو الواقي ٣/٧٤/٧٣ .

استقباله وتحدده إن كانت الجملة فعلية، أو الثبوت والدوام إن كانت جملة اسمية، وذلك من صورة الجملة، فهي أبلغ في المعنى من الإضافة إلى المفرد.

### ما يحذف للإضافة من المضاف :

إن الإضافة تقتضي أمورا لا بد من مراعاتها عند الإضافة في المضاف وذلك بالحذف وهي :

#### أولا :

التنوين : بنوعيه : الظاهر والمقدر نحو كتاب، رجل، عالم، وهذه أسماء متصرفة، والتنوين فيها ظاهر، ونحو دراهم، مساجد، منائر، وهي ممنوعة من الصرف في جمعها، وكانت مصروفة قبل الجمع، فيحذف هذا التنوين المقدر فقول : كتاب محمد، ورجل العلم، وعالم البلد، يحذف التنوين الظاهر، ونحو دراهم الرجل، ومساجد المدينة، ومنائر الميناء . يحذف التنوين المقدر فيها .

(والسر في حذف تنوين المضاف ) : أن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلا يجمع بينهما . كما ذكره الشيخ خليل<sup>(١)</sup> في التصريح، وذكر الشيخ يس<sup>(٢)</sup> السر في ذلك : بأن التنوين كلمة، والإعراب حركة، وهو صوت يحدث على الحرف، وكيفية تحدث له في

(١) ج ٢ ص ٢٤ .

(٢) المصدر والصفحة السابقة .

حالة النطق به مدرجا أي فلا يجمع بينهما وذكر أن ابن هشام سجله في التذكرة بقوله: (إن قيل: لم حذف التنوين في الإضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعاني فهو كلمة كواو العطف، وباء الجر، فلا يفصل به بين ما جعلنا كالشيء الواحد).

وقد علل الرضى<sup>(١)</sup> ذلك بقوله: وإنما حذف التنوين أو النون، لأنها دليل تمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التصريف أو التخصيص، حذفوا من الأولى علاقة تمام الكلمة.

وإذا ثبت حذف التنوين عند الإضافة في الأسلوب العربي وهو أقوى شاهد، وأعظم دليل، فيكون هو الفیصل في القضية قال تعالى ﴿ذكر مرحمة ربك عبده زكرا﴾<sup>(٢)</sup> فلقد توالى الإضافات في الآية الكريم، وحذف التنوين من كل مضاف وهو، ذكر، رحمة، رب، عبد. وهكذا.

ثانيا :

ويحذف كذلك ماقام مقام التنوين من نوني المثني وجمع المذكر السالم نحو قوله تعالى ﴿تبت يدا أبا لهب وتب﴾<sup>(٣)</sup> ونحو قوله تعالى ﴿والصابرين

(١) شرح الكافية ٢٧٣/١.

(٢) مريم الآية الثانية.

(٣) المسد الأول.

على ما أصابهم والمقيمى الصلاة<sup>(١)</sup> . وكذلك ما أشبه كل منهما نحو :  
 " هذان اثنا زيد و عشرو عمر " لأن شبيه الشيء يعطى حكمه، فتحذف  
 النون من العددين اثنان، وعشرون وما أشبههما، لأنهما ملحقتان بالمثلثي  
 وجمع المذكر السالم فيعطيان حكم أصلهما .

قال ابن هشام<sup>(٢)</sup> و لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو :  
 ﴿بساتين نريد، وشياطين الإنس﴾<sup>(٣)</sup> وذلك لأن حركة الإعراب وقعت  
 بعد آخر الكلمتين من غير فاصل، فالحركة فيها بعد النون، أو أن الإعراب  
 قارن الآخر وعلى كليهما، فليست النون فيهما تالية للإعراب وفي ذلك  
 يقول ابن مالك :

نونا تلي الإعراب أو تنوينا      مما تضيف احذف كطور سينا<sup>(٤)</sup>

ثالثا :

ويحذف من المضاف (أل) التعريفية في الإضافة المعنوية، التي تفيد  
 تعريف المضاف أو تخصيصه نحو : علم البلاد، رسول السلام . خير الأمة  
 وذلك لأن المضاف بأل يكون معرفة، ولا تضاف معرفة إلى أخرى، مع

(١) الحج ٣٥ .

(٢) أوضح المسالك عمى الدين ٨٤/٣ .

(٣) الأنعام ١١٢ .

(٤) الألفية ص ٣٦ باب الإضافة .

بقاء تعريفها وإلا صارت الإضافة عبثا بلا فائدة، ويعلل ذلك الصبان<sup>(١)</sup> بقوله: لثلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد " ويقول ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: اعلم أنك لا تضيف إلا نكرة نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو، لأن الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة، وتخصيصا إن كان نكرة " . ويقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: قضية الإضافة المعنوية مجرد لها المضاف من التعريف، وما تقبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأنواب، والخمسة الدراهم فمعمول عند أصحابنا عن القياس و استعمال الفصحاء.

قال الفرزدق :

مازال مذ عقدت يده إزاره      فسمأ فأدرك خمسة الأشبار<sup>(٤)</sup>

وقال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى      ثلاث الأثاني والرسوم البلاقع<sup>(٥)</sup>

(١) ٢٤٧/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٢٢/٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٢١ .

(٤) البيت من الكامل وهو للفرزدق يرثي زيد بن المهلب وهو في المفصل ١٢٢/٢ والتصريح ٢١/٢ وأوضح المسالك ٦١/٣ وأشاهد فيه خمسة الأشبار. حيث جرد العدد (خمسة) من آل عند إضافته للأشبار.

(٥) البيت لذى الرمة: وهو من بحر الطويل: أنظر الكتاب شرح المفصل ١٢٢/٢ والأثاني القدر البلاقع: جمع بلقع وهي الأرض الخالية من السكان والشاهد في: ثلاث الأثاني حيث جرد المضاف من آل.

قال في شرح المفصل <sup>(١)</sup> ردا على إجازة الكوفيين، لإضافة الثلاثة الدراهم وإنما ذلك شيء رواه الكسائي، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي : أن قوما من العرب يقولون غير فصحاء، ولم يقولوا: النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس " .

وبذلك يظهر لنا أن الفصح في استعمال العرب حذف (أل) المعرفة من المضاف، وذلك في الإضافة المعنوية، فلا نقول : الرجل البلد، العلم الواسع، على الإضافة أما العلم فلجواز إضافته يجب تنكيره للعللة السابقة قال الرضى <sup>(٢)</sup> : " شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف، فإن كان ذا لام حذف لاه، وإن كان علما نكر بأن يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله <sup>(٣)</sup> :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمهمات، لتعذر تنكيرها. لأن الأهم من الإضافة المعرفة تعريف المضاف، وهو حاصل بالمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل .

وللرضي رأي خاص في ذلك حيث أجاز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا اختلف اللفظان بأن أضيف إلى ما اتصف به معنى نحو : زيد الصدق بدليل قول العرب : زَيْدُ الخيل، مُضَرُّ الحمراء، أُنْمَارُ الشاء .

(١) شرح المفصل ١٢١/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٤/١، ٢٧٥ .

(٣) البيت من الطويل لرجل بن طيء انظر الصبان ٢٤٢/٢ والكافية ٢٧٤/٢ .

وأرى: أن ذلك الرأي : شديد و أن نخاف فيه نحوا كوفيا، فإن السماع أقوى شاهد على ذلك، فلا مانع منه، لأن العربية يجب أن توسع روافدها، لتناسب متطلبات العصور.

وأما الإضافة اللفظية فيجوز دخول آل عليها نحو الضارب الرجل، والجعد الشعر والضارب البطل، والفاهمو درس وسيأتي تفصيل ذلك رابعاً :

وقد يحذف-أيضا من المضاف هاء التانيث جوازا إذا أمن اللبس من مذكر أو جمع كقوله تعالى ؛ وإقام الصلاة؛ وإيتاء الزكاة؛ فحذف التاء من(إقامة ) وقال الشاعر :

إن الخليط أجدوا البين فانجدوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا<sup>(١)</sup>  
فحذف التاء من (عدة) . قال الرضى<sup>(٢)</sup> : وقولهم " أبو عذرهلـو لا يقاس على ذلك، وقالوا : إن الغراء يقيس على ذلك " فحذف التاء من (عذرهما).  
قال ابن عقيل<sup>(٣)</sup> : وقد تزال معه التاء كقراءة بعضهم (لأعدوا له عُدّه)

(١) البيت من البسيط لأبي أمية بن العباس بن عتبة: المجردوا: ويروى "انصرموا" بمعنى: بعدوا والشاهد فيه:عد الأمر: حيث حذف تاء عدة للإضافة انظر أوضح المسالك ٤٠٧/٤ .

(٢) شرح الكافة ٢/٢٧٣.

(٣) المساعد ٢/٣٣٠ والآية من التوبة ٤٦ .



وأري : أن هذه التاء للتخفيف عند الإضافة الأولى أن تحذف، إذا لم يود حذفها إلى إهمام والقياس نحو : تمره، خمسـه، وأن حذفها قياس مطرد<sup>(١)</sup>.

هذا ويجب أن يعرب المضاف السابق على حسب موقعه في الجملة فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو خيرا .

### حكم المضاف إليه وسر ذلك

لابد أن يكون المضاف إليه اسما مجرورا دائما لفظا مثل قوله تعالى ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾<sup>(٢)</sup> (فالعرش) مضاف إليه مجرورا لفظا، ونحو :

قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا، وَمَنْ وَرِاثَتُهُمْ بِرِزْقِ إِلَى يَوْمِ يَبْعَثُونَ﴾<sup>(٣)</sup> (فها) (وهم) مضاف إليه في محل جر وهما مبنيان، ونحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾<sup>(٤)</sup> .

وقد اختلف علماء النحو في عامل الجر في المضاف إليه على أقوال :

(١) الصبان ٢٣٧/٢ .

(٢) المؤمنون ١١٦ .

(٣) المؤمنون ١٠٠ .

(٤) الأنعام ٩٥ .

أولاً : سيبويه و الجمهور أن المضاف إليه مجرور بالمضاف ؛ لاتصال  
الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله . (١)

ويوضح السيوطي (٢) ذلك بقوله : " وإن كان القياس إن لا يعمل في  
الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظ له في عمل الجر، لكن العرب  
اختصرت حروف الجر في مواضع و أضافت الأسماء بعضها إلى بعض  
فتاب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويدل له اتصال،  
الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها "

اعتراض الرضى :

وبورد العلامة أبو الحسن (٣) اعتراضاً وجيهاً بقوله : إن قلنا إن  
العامل هو المضاف لأن الاسم على ما قال أبو علي في هذا البلب لا  
يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل فإذا لم يكن حرف فكيف  
يثوب الاسم عنه " .

ولكن الواقع أن اعتراض الرضى يتأتى في الإضافة اللفظية، أما  
المعنوية، فإن تجريد المضاف فيها من التنوين أو النون لأجل الإضافة،  
واتصال الضمائر به دليل على أنه العامل، ويحمل المضاف الوصف مع  
أنه على نية الانفصال على المضاف الحقيقي .

(١) التصريح ٢/٢٤ والصبان ٢/٢٣٧ .

(٢) المع ٤٦/٢ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٧٢ .

ثانيا :  

أن الجار هو الإضافة . وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .  
والإضافة معنى وهي المقتضية لوجود هذا التركيب، كما أن الفاعلية  
والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضي<sup>(١)</sup>.

ثالثا :  

الجار للمضاف إليه، هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام، وهو رأي  
الزجاج<sup>(٢)</sup> ولكن التحقيق : أن الإضافة في أساليبها المختلفة ليست  
على معنى اللام دائما حتى يكون الجر بهذا المعنى، وهل لا يجر إذا  
كانت الإضافة على غير هذا المعنى .

رابعا :  

يرى بعض الأعلام أن الجر بحرف الجر المقدر، وحسن حذفه لنيابة  
المضاف إليه عنه، وصيرورته عوضا عنه في اللفظ، ونظير ذلك واو  
رب<sup>(٣)</sup> ونحوها .

وقد شرح هذا الرأي ابن يعيش، وأيد فيه رأي الزمخشري .

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ١١٧/٢ وعدة المسالك ٨٤/٣ .

(٢) الصبان ٢٣٧/٢ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ١١٧/٢ وعدة مسالك لمي الدين ٨٤/٣ .

ولكن التنظير بواو رب غير سديد، فحرف قد ناب عن حرف،  
ولكن الاسم كيف ينوب عن الحرف، وإذا كان المضاف نائبا عن  
حرف الجر، متعلق ؟؟ .

### معاني الإضافة في الأسلوب العربي

إذ نظرنا في الأسلوب العربي، للكلمات المضافة إلى غيرها وجدناها  
تدور على هذه المعاني . فمثلا : يقول الله تعالى : ﴿بل مكر الليل  
والنهار إذ تأمرونا أن نكفر بالله﴾ <sup>(١)</sup> نجد أن إضافة كلمة (مكر) إلى  
الليل و النهار . وهما ظرفان و الظرف على معنى (في) قد أفادت منه  
الظرفين، فهي على معنى (في) وقول الله تعالى أيضا : ﴿يا صاحبي  
السجن﴾ <sup>(٢)</sup> . فالسجن : مكان للصاحبين فالإضافة أيضا على معنى "في"  
وهذا يأتي إذا كان المضاف إليه ظرفا.

ويقول الله : ﴿عليهم ثياب سندس خضر واستبرق﴾ <sup>(٣)</sup> . فإضافة  
ثياب إلى سندس على معنى من وقد صرح بها القرآن فقال ﴿يحلون فيها من  
أساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من استبرق﴾ <sup>(٤)</sup> فالمضاف بعض  
المضاف إليه و صالح للاختبار به عنه . فالثياب بعض السندس، ويمكن أن

(١) سبأ ٣٣ .

(٢) يوسف ٤٠، ٣٩ .

(٣) الدهر ٢١ .

(٤) الكهف ٣١ .

نقول أن الثياب سندس، ونحو ذلك باب خشب، وكروسي حديد، وخاتم ذهب،

ويدخل في ذلك أيضا : إضافة العدد نحو : أربعة كتب، والمقدار نحو: لي قيراط قمح . قال الرضى <sup>(١)</sup> : " وأما قولك ثلاثة دراهم، و راقود خلل فإنما كتبت فيه بالمقدار عن المقدر، كما يجيء في باب العدد، فالثلاثة هي الدراهم والراقود هو الخل، ومن ثم نقول :دراهم ثلاثة، وخلل راقود، وثوب ذراعان وإن كان المقدار في أصل الوضع غير المقدر به . فالإضافة إلى كل ما سبق على معنى (من) .

وإذا نظرت كذلك إلى قوله تعالى: ﴿والتين والزيتون وطور سينين﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ <sup>(٣)</sup>، وقال تعالى ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله﴾ فترى أن الإضافة في (طور سينين، يد الله، يوم الجمعة ) على معنى اللام . فليس الثاني فيها جنسا للأول ولا ظرفا، وإذا كانت الإضافة كذلك : تكون على معنى اللام . (ملكا واختصاصا ) وقد تلحظ في بعض أمثلة اجتماع معنى حرفين نحو حصير المسجد، قنديل المنزل . بمعنى اللام أو في باعتبار الثاني ظرفا للأول، فلا مانع من ذلك .

(١) شرح الكافية ٢٧٣/١ .

(٢) التين ١ .

(٣) الفتح ١٥ .

## أنواع الإضافة

تنقسم الإضافة في الأسلوب إلى قسمين :

أ — إضافة معنوية

ب — إضافة لفظية

و إليك بيان كل نوع :

أولا : الإضافة المعنوية

هي التي تفيد المضاف تعريفا إذا كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصا إذا كان نكرة نحو : ﴿الحمد لله رب العالمين﴾<sup>(١)</sup>، ونحو : ﴿ل الذين يقولون من نساءهم تربص أربعة أشهر﴾<sup>(٢)</sup> . ونحو قول الشاعر

إن وجدي بك الشديد أراي عاذرا فيك من عهدت عذولا<sup>(٣)</sup>

فأنت ترى أن رب أضيفت إلى المعرفة (العاملين) فاكسبت منها التعريف فأصبحت معرفة، ونحو : (تربص) نكرة شائعة في أفراد جنسها،

(١) الفاتحة ١.

(٢) البقرة ٢٢٦.

(٣) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله انظر معجم الشواهد ص ٢٧٥ والشاهد فيه وجدي .  
فهو مصدر مضاف إلى فاعله واكسب التعريف، فلذلك وصف بالمعرفة، وهو الشديد انظر شرح الأشموني ٢/٢٤٢.

فلما أضيفت إلى النكرة (أربعة) خصصتها وقللت شيوعها ومثل ذلك إضافة أربعة إلى أشهر، فالإضافة إلى النكرة أفادتها التخصيص، أما إضافة المصدر : ( وجد ) إلى ياء المتكلم فتجعله معرفة وبذلك سميت معنوية :

لأنه أفادت الغرض المعنوي الذي يولد منها تحقيقه، وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، وأيضاً لتضمنها حرف من حروف الجر الثلاثة السابقة .

وتسمى محضة :

لأن بين طرفيها قوة اتصال وارتباط، وليست على نية الانفصال، فلا يفصل بين طرفيها ضمير مستتر، يكون كالفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وتسمى حقيقية :

لأنها تؤدي للمضاف تعريفاً أو تخصيصاً على سبيل الحقيقة لا المجاز، ولا التعديد، ولا الحكم .

ويدخل في الإضافة المعنوية أيضاً وتفيد المضاف تخصيصاً فقط الكلمات المتوغلة في الإهام نحو : شهك، تربك، حنك، نذك، شرعك، حسبك، مثلك، غيرك، إذا أريد بها مطلق المماثلة، والمغايرة فإن أريد كماهما لشخص أو أزداد هاله فقد تعين و أفاد التعريف .

قال صاحب التصريح : نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد، وتخصيصه به : إن كان نكرة كغلام امرأة . وهذا النوع هو الغالب، ولذلك صدر به الكلام، فكل من المتضايين مؤثر في الآخر، فالأول يؤثر في الثاني الجهر، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص، ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة، وقسم لا يقبله أصلاً فالأول ضابطة : أن يقع موقع ما لا يكون معرفة . نحو : رب رجل وأخيه ، وجاء وجده وكم ناقة وفصيلها، فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة، لأن (رب) وكم لا يجزان المعارف، والحال لا يكون معرفة، فالإضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف، والثاني : ضابطة أن يكون المضاف متوغلاً في الإهـام نحو : غير، مثل إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لإكمالها من كل وجه " أي وإلا تعرفت الإضافة، وصلو المضاف معرفة بها، لتعيينه بهذا القصد . قال : وذهب سيبويه <sup>(١)</sup> والمبرد : إلى أن سبب تنكيرها : أن إضافتها للتخفيف لمشابهتها اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك، ومثلك بمعنى : مغايرك، ومماثلك .

ويعلل العلاقة الرضى <sup>(٢)</sup> : سر التعريف مع المعرفة والتخصيص مع النكرة بقوله : " وإنما أفادت تعريفاً مع المعرفة، لأن وضعها لتفيدان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية، ليست للباقي معه مثلاً إذا قلت : غلام زيد راكب، ولزيد غلمان كثيرة . فلا بد أن تشير به إلى

(١) التصريح ٢٦/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٤/٢ .



غلام من بين غلمانة مزية خصوصية بزید، إما بكونه أعظم غلمانة أو أشهر بكونه غلاماً له، دون غيره أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان، وكذا كان نحو ابن الزبير، وابن عباس قبل العلمية هذا أصل وضعها، ثم قد يقال : جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين " وبذلك أوضح الرضى سر تعريف المضاف النكرة من إضافته للمعرفة، وأن الإضافة لها مزية وخصوصية وشهرة، ثم فرق بين الإضافة في اللفظ<sup>(١)</sup>، وتقدير اللام حيث جر بها المضاف إليه في نظره بقوله " فلا تظنن من إطلاق قولهم : في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام أن معناه، ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانة غير معين، ومعنى غلام زيد . الغلام المعين من غلمانة إن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد "

كما تفيد الإضافة تخصيصاً مع النكرة نحو قولك : غلام رجل  
تخصص من غلام امرأة "

### إضافة الأسماء المتوغلة في التنكير

الأسماء المتوغلة في الإبهام هل تؤثر فيها الإضافة، وتحد إبهامها، وتقلل دائرة شيوعها فتتخصص، ويكاد يجمع علماء النحو على أن هذه الأسماء لا تتعرف، وإنما تتخصص، إذا أريد بها مطلق معناها و يعلل سر عدم تعريفها على وجهات نظر مختلفة .

(١) المصدر السابق الصفحة السابقة .

فيقول الرضى <sup>(١)</sup> رحمه الله " وإنما لم يتعرف، لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى، إذ كل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة، وكذا بمائلة زيد لا تخص ذاتا بلى نحو " مثلك " أخص من " غيرك " لكن المثلية أيضا يمكن أن تكون من وجوه من الطول، و القصير، والشباب، والشيب، والسواد، والعلم وغير ذلك مما لا يحصى " .

ويرى ابن السري <sup>(٢)</sup> : أن " غير " تتعرف إذا أصغيت إلى معرف له ضد واحد فقط مثل :

الحركة غير السكون، و أما قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ فهي صفة ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ لأن النوع الأول ليس ضد الثاني حتى يتعرف بالإضافة، وكذلك " مثل " إذا تحددت المثلية في شيء معين كالعلم، أو الكرم، أو الثقافة، أو نحو ذلك فقلت : حضر مثلك كان معرفة، لقصد المائلة في شيء محدد معين، وكل شيء تلخص لك بصيغة في المائلة كان معرفة .

(١) شرح الكافي ٢٧٥/١ .

(٢) المصدر السابق الصفحة السابقة .

(٣) الفاتحة ٧ .

وقال أبو سعيد<sup>(١)</sup> : في " مثلك وغيرك " وما في معناهما إنما لم تتعرف، لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله أي مماثلك، ومشابهك، ومغايرك " والإضافة على ذلك تكون لفظية، لما فيها من معنى الاستمرار والإطلاق .

وقد أيد هذا الرأي ابن السراح<sup>(٢)</sup> واعتراض على ابن السرى في رأيه السابق بقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : " نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل "

وغير هنا تفيد الضد والمغايرة، ولم تتعرف ويقول الشاعر :

إن قلت خيرا قال شرا غيره      أو قلت شرا مده بمداد<sup>(٤)</sup>

وقد أجاب عنه الرضى بقوله<sup>(٥)</sup> : بأن " غير " على البديل لا الصفة أو حمل غير على الأكثر مع كونه صفة، لأن الأغلب فيه عدم التخصيص للمضاف إليه، وقال :—

وسمع سيبويه : لي عشرون مثله، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره، ومنعها الغراء، و السماع لا يرد،

(١) رضى الدين ٢٧٥/٢ .

(٢) المصدر السابق الصفحة السابقة.

(٣) الآية ٣٧ من فاطر .

(٤) البيت للأسود بن جعفر والبيت في الكافية ٢٧٥/١ والخزانة ٢٠٧/٤ الشاهدية : استدلال ابن السراح به على أنه غير لا تصرف مطلقا سواء كان لها ضد واحد أم لا، لأن المغايرة كثيرة.

(٥) رضى الدين ٢٧٥/٢ .

ولا سيما إذا عضده القياس " ويقول ابن يعيش <sup>(١)</sup> : ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول : مررت برجل غيرك "

أما لفظ (شبيه) <sup>(٢)</sup> فإنها تتعرف بالإضافة، لاختصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى : مررت برجل شبيهك أي من يشبهك في جميع الوجوه " وحسبك، وشرعك، وكافيك، وناهيك، وكفيك، ونهيك ونهاك . فالإضافة في كل ما سبق، لا تفيد المضاف تعريفاً، لكونها في معنى الفعل، وكذلك واحد أمة ،، عبد بطنه، قريع، وجبش وحده وعبر وحده لا تفيد المضاف تعبيراً قال الرضى : إن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصه نكرة كقولك رب شاة وسخلتها وهذا ينطبق على كل الأمثلة السابقة ،

#### ما تشمله الإضافة المعنوية

والإضافة تشمل أموراً تفيد معنى النسبة الجزئية وهي : —

الأول المصدر : اسم جامد يضاف إلى ما بعده، نحو : حب الوطن من الإيمان، وسعي الإنسان في سبيله شرف كبير، قال الشيخ الأشموني <sup>(٣)</sup> والصحيح أنها محضة، لو ورد السماع بنعته بالمعرفة كقوله : —

إن وجدي بك الشديد أراني مما ذرا فيك من عهدت عزولا <sup>(١)</sup>

(١) شرح المفصل ١٢٦/٢ .

(٢) رضى الدين ٢٧٥/٢ .

(٣) ج ٢ ص ١٤١ .

ويقول السيوطي <sup>(١)</sup> : ومنه إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبة خلافا لابن برهان وابن الطراوة حيث علله الأول بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبة فأشبهه الصفة وعلله الثاني بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى في الصفة العاملة بالشبه، بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل وعدم التعريف، وبذلك أدخله في الإضافة اللفظية الشبهة بالصفة .

وقد رد علي الرضى السيوطى استدلالهما، وبيننا أن إضافة المصدر معنوية، وهو ما عليه جمهور النحاة، حيث جعلوا إضافة المصدر كالأسماء الجامدة لا الصفة . ويقول الرضى <sup>(٢)</sup> مبينا الفرق بينه وبين الصفة : ، ، واعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة فإن إضافته إلى مفعوله محضة، وذلك لنقصان ما شابهته للفعل لفظا ومعنى أما لفظا فلعدم موازنته، وأما معنى فلا أنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهي "أن" بخلاف الصفة، فإنها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة نقول : أعجبتني ضرب زيد عمرا أي أن ضرب وبقول : زيد ضارب عمرا . أى يضرب عمرا، فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع إما ظاهرا ومضمر بخلاف المصدر . فلما كانت الصفة أقوى شبيها بالفعل كانت أولى بعملها عمل الفعل، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر فمن ثم كان إضافتها إلى معمولها لفظية، وإضافته المصدر إلى معموله محضة فيختص المصدر أو يتعرف بنسبته إلى

(١) سبق الحديث صـ .

(٢) جمع الموامع جـ ٢ ص ٤٨ .

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠ .

فاعله أو مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل، وتعرفه بزيد " وهو رد قوي يعتمد على الأدلة الواضحة ويرد السيوطي <sup>(١)</sup> رأيهما بقوله : و الأصح لا و رد الاستدلال ؛ لأنه لم ينب مناب الفعل وحده بل مع /أن) والموصول محكوم بتعريفه، فكذلك ما وقع موقعه، وبانتقاء لوازم التفكير من دخول "رب" و "أل" ونعته بالنكرة، ويورد نعته وتأكيده بالمعرفة بقوله : (إن وجدتي بك الشديد ) وقوله :

فلو كان حي أم ذي الودع كله لأهلك ما لم تستمعه المسارح<sup>(٢)</sup> وبأن تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستند فيها، وهو بخلافها.

### و أرى

أن إضافة المصدر معنوية لأنه اسم جامد، فدفع الله مثل كتاب الله، فلا فرق بينهما ولم يحدث فيهما أي شيء إلا حذف التنوين لأجل الإضافة، ووصفة بالمعرفة دليل على ذلك وهو بذلك يخالف إضافة الصفة اللفظية، سواء كان مقدرا بأن والفعل أم واقعا موقع المفعول به نحو : جئتكم إكرامك، فالإضافة فيهما حقيقية .

### ثانيا : أفعال التفضيل

يرى الكوفيون والفارسي ومن وافقهما <sup>(١)</sup> بأن إضافة أفعال التفضيل لفظية قال الفارسي لأنه ينوي بها الانفصال ؛ لكونها تضاف إلى جماعة هو

(١) الجمع ٤٨/٢ .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وانظر الجمع ٤٨/٢ والدرر ٥٧/٢ والشاهد فيه: هي ذى الودع كله . حيث ورد تأكيد المعرفة بالمعرفة ، ولم يؤثر في الإضافة .

أحدهما، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ لا يمكن أن يكون بعض الجملة المضاف إليها، ولأن فيه معنى الفعل، ولهذا وجب الطرف، وتقوى تارة بنفسه وتارة بحرف جر .

وقد فصل العلامة الرضي<sup>(٢)</sup> حكم أفعال التفضيل من حيث نوع إضافته تفصيلاً جيداً فقال : " ومما اختلف فيه هل إضافته محضة أم لا أفعال التفضيل فنقول : هو في حال الإضافة على ضربين : أحدهما : يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي حل عليها لفظ المضاف إليه وثانيهما : لا يراد به ذلك . والمقصود ههنا أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف، فعند ابن السراج وعبد القاهر و أبي علي والجزولي هي غير محضة ؟ لكونها بمعنى "من" والجار والمجرور في محل نصب، بأنه مفعول أفضل، كما لو ظهر من نحو : أفضل القوم . فهو كاسم فاعل مضلف إلى مفعوله نحو ضارب زيد، مثل : أفضل من القوم فمن لا ابتداء الغاية ظهرت أو قدرت . ثم قال ودليل تنكيره قول الشاعر :

ملك أضلع البرية لا يو      جد فيها ملا لديه كفاء<sup>(٣)</sup>

وقول الآخر :

(١) شرح الكافية ٢٨٨/١ .

(٢) شرح الكافية ٢٨٨/١ .

(٣) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة وانظر الخزانة ٢٢٨/٢ ومعلقته ٢٢٨ والشاهد فيه : أضلع حيث وقعت صفة للملك، وهي نكرة، فالإضافة على ذلك لفظية كما يرى ابن السراج.

لم أر قوما مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا<sup>(١)</sup>

وذهب سيبويه :

أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقا، وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين :—

أحدهما : أن يكون بعض المضاف إليه نحو : زيد أظرف الناس فهو مفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من أفراد الناس، لا على جميع أجزاء المضاف إليه، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام، فتكون محضة بدليل قوله تعالى " فتبارك الله أحسن الخالقين " وقد رد الرأي السابق بلأن أضع في البيت الأول خير مبتدأ محذوف، وخير قولهم : نصب على المدح.

وثانيهما : أن يكون " أفعل " مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على أمثال المفضل نحو : زيد أفضل اخوته أو لم يكن نحو : زيد أفضل ببغداد . أي أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد فالإضافة لأجل التخصيص كما في غلام زيد . فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام .

وقد أيد السيوطي<sup>(١)</sup> رأي سيبويه بأنها محضة فقال : والأصح أنها محضة؛ إذ لا يحفظ ورودها حالا، ولا تمييزا، ولا بعد رب، وأل قال سيبويه: لا نقول هذا زيد أشبه الناس ؛ لأن الحال لا يكون نكرة " .

(١) البيت من الطويل لزيادة بن زيد وانظر الخزائن ٢/٢٣٠ وديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ والشاهد فيه: خير قومهم: حيث أضاف أفعل التفضيل خير إلى ما بعده إضافة معنوية.



ويرى ابن السراج (٢) : أن إضافة أفضل التفضيل إن كانت على معنى " من " فغير محضة؛ لأنه حينئذ في حكم الانفصال، وإن كانت بمعنى اللام فهي محضة ونزل قول سيبويه على الثاني، وقول الكوفيين على الأول .

وقد صرح في التصريح (٣) أن ابن عصفور ذكر في شرح الجمل ونسبه إلى سيبويه، ثم قال وهذا قول الفارسي وحكاه ابن مالك عنه قال : إن إضافة أفعل التفضيل غير محضة وأن هذا هو الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم فلو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة، وأن المخالف طرح ذلك على البدل، فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال : وذلك باطل ؛ لأن البدل بالمشتق يقل .

و أرى أن اسم التفضيل في إضافته يفيد معنى الاختصاص، وأنه من الإضافة المعنوية وأن توجيه سيبويه في ذلك جيد موافق للموضوع، وهذا ما أطمئن إليه .

ثالثا : الصيغة المضافة إلى معمولها وقصد بها مطلق الزمان أو الماضي منه :

إذا أضيفت الصيغة إلى معمولها، ولم يرد منها زمان معين نحو قوله تعالى : ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ، وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾ ونحو قوله تعالى : ﴿ فَالِقَ الْحَبِّ ﴾

(١) شرح الكافية ٢٨٨/١ .

(٢) الجمع ٤٨/٢ .

(٣) ٢٧/٢ .

(٤) غافر ٣ .

والنوى<sup>(١)</sup>، ونحو قولك فاهم الدرس محبوب من أستاذه، فالصفات، غافر، قابل، فائق، فاهم تدل على الزمن المطلق، وليس في الأسلوب تعيين للزمن من ماضٍ أو مضارع أو مستقبل فالإضافة فيها محضة، تفيد تعريف المضاف، ومثلها قولك : كاتب مقال أمس كان موفقا، وشارحة كان مدققا . فالإضافة فيها كسابقتها .

قال الرضى<sup>(٢)</sup> : وأما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتها محضة، لم يوازن الماضي فلم يعمل عمله إلا عند الكسائي فإنه عنده يعمل فيكون إضافته عنده لفظية والدليل علي أن كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى : ﴿المحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا﴾<sup>(٣)</sup> ففاطر وجاعل صفتان للمعرف لفظا ومعني من ملابسة المضاف للمضاف إليه في الماضي، أما إذا كانت الصفة مستمرة نحو قوله تعالى : ﴿جاعل الليل مسكنا، والشمس والقمر حسباناً﴾<sup>(٤)</sup> فإن الصفة ( جاعل ) تفيد الاستمرار . وهنا يقول الرضى عنها مجوزا الوجهين بقوله<sup>(٥)</sup> " يصح أن يكون إضافته محضة كما يصح أن لا يكون كذلك، وذلك لأنه، وإن كان بمعنى المضارع إلا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصحح تعيينه به أو تخصصه، ولا سيما إذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعي، فإن وصفه علي الحدوث "

(١) الأنعام ٩٥ .

(٢) الكافية ٢٧٩/١ .

(٣) فاطر الآية الأولى .

(٤) الأنعام ٩٦ .

(٥) الكافية ٢٧٩/١ .

ويدخل في الإضافة المحضة أيضا : الصفة التي لم تعمل نحو : كاتب القاضي، وكاسب عياله، وشاهد الأمر، لأنها بمعنى الماضي .

رابعاً: الصفة التي تدل على الحدوث وليس فيها معنى خاص

وذلك تأتي في اسم الزمان، والمكان، واسم الآية، لأنها تدل على صفة صاحبها نحو : مطلع الفجر، ومسجد المدينة، ومكنسة المنزل . فالإضافة فيها محضة .

خامساً: الصفة المضافة إلى الظرف

إذا أضيفت الصفة إلى الظرف نحو : ﴿مالك يوم الدين﴾<sup>(١)</sup> فلإضافة محضة بتقدير اللام نحو : شهيد الإسلام أو الصفة بمعنى الماضي ؛ إذ وقع ومضى فهو من الأمر المحتوم الذي لا بد منه .

ويرى الرضى<sup>(٢)</sup> في الآية أنها بخلاف ما سبق والإضافة فيها غير حقيقية إذ هي على معنى "في" فالمضاف إليه مفعول، من حيث المعنى، فيكون معمول اسم الفاعل، فهو صفة مضافة إلى معمولها، أو اتسع فيه فألحق بالمفعول به، على طراز : يا سارق الليلة أهل الدار<sup>(٣)</sup>.

(١) الفاتحة ٤ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٨/١ .

(٣) هذا الشاهد ورد في الخزانة ١٠٨/٣ وهو يفيد أن إضافة سارق إلى الليلة بمنزلة المفعول، ونصب أهل على أنها مفعول به، ومن نصب الليلة وصنع أهل على أنها مضاف إلى الوصف (سارق) وفصل في الشعر بالظرف.

فهو أيضا معمول الصفة فتكون الإضافة غير محضة . ومنه قول الشاعر:

رب ابن عم لسليمي مشمعل      طباخ ساعات الكرى زاد الكسل<sup>(١)</sup>

ويدخل في الصفة أيضا المضافة إضافة حقيقية المشتقات التي صارت أعلاما مثل : حامد، شاكِر، محمود، معروف، حسن، وجيه. فكل هذه الصفات المشتقة فقدت خواص الاشتقاق من الدلالة على الذات والصفة إلى أن صارت أعلاما تدل على ذات معينة فقط، وإضافتها لما بعدها معنوية وهذا يتأتى على حسب القاعدة السابقة من تنكير العلم، ثم إضافته لكي تصح إضافته بعده.

---

(١) البيت للشماخ في ديوان ١٠٩ والخزانة ٢٣٣/٤ والكتاب ٩٠/١ والمخصص ٣٧/٣ والكافية ٢٧٨/١ والشاهدية فيه: على أن ساعات كان في الأصل مفعولا فيه، واتسع فيه فألحق بالمفعول به، وأضيف إليه طباخ، والكسل مفعول طباخ؛ لاعتماده على الرصف .

## الفصل الثاني

### الإضافة اللفظية

#### معنى الإضافة اللفظية

وهي إضافة الوصف، العامل فيما بعده، المشبه للمضارع في كونها مراداً به الحال أو الاستقبال <sup>(١)</sup>.

وهذه الصفة أنواع ثلاثة متفق عليها وهي : اسم الفاعل المضلف إلى فاعله أو مفعوله مثل : هذا قائد السفينة الآن أو غداً، وهو راجينا في رحلتنا، واسم المفعول نحو : هذا محب الحديث، مكرم القصد. والصفة المشبهة مثل : هذا رجل قليل الحيل في الحياة، عظيم الأمل في النجاح .

#### تسميتها لفظية :

يقول الرضي مبينا السر في ذلك، بأن المضاف إليه وإن جر في اللفظ، لكنه في الحقيقة ليس مجروراً، وإنما هو معمول للوصف على سبيل الرفع أو النصب، والتنوين مقدر، فكأنه لإضافة حقيقية في الكلام . قال <sup>(٢)</sup> أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فتقول : كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً،

(١) النصريح ٢٨/٢ والمجم ٤٧/٢.

(٢) الكافية ٢٨/٢.

وذلك لأنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ منون معنوي فنون الإضافة كلا إضافة " وهو المراد بالإضافة اللفظية " ويدخل معهما الصفة المشبهة أيضا.

أثر الإضافة اللفظية :

الإضافة اللفظية على تقدير الانفصال، فلم تفد المضاف تعريفا، إذا أضيفت لمعرفة وإنما تبقى باقية على تنكيرها قال النجاة<sup>(١)</sup> إن الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا، وإنما تفيده التخفيف أو رفع القبح . والدليل على ذلك ما يلي : —

أولا : وصف النكرة بالوصف المضاف نحو قوله تعالى : ﴿ هديا بالغ

الكعبة ﴾<sup>(٢)</sup>.

(فهديا) نكرة منصوبة على الحال، و(بالغ الكعبة) صفة لهديا، ولا توصف الفكرة بالمعرفة فهذا يدل على أنه (بالغ الكعبة) نكرة بدليل أنه صفة لنكرة .

ثانيا : وقوع المضاف بها حالا نحو قوله تعالى ﴿ ثاني عطفه ليضل عن

سبيل الله ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) النصريح ٢٨/٢ .

(٢) المائدة ٩٥ .

(٣) الحج ٩ .

فـ " ثاني عطفه " حال من الضمير المستتر في " يجادل " من قوله تعالى " ومن الناس من يجادل في الله بغير علم " ومجيء المضاف حالا دليل على أنه نكرة، إذ الحال واجب التنكير و الأصل عدم التأويل، فالإضافة اللفظية، المضاف فيها نكرة، ومن ذلك أيضا قول الشاعر : —

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا إذا ما نام ليل الهوجل<sup>(١)</sup>

(فحوش الفؤاد) صفة مشبهة حال من الضمير المستتر في ( أنت )  
والحال نكرة .

ثالثا : دخول " رب " عليه، وهي لا تدخل إلا على نكرة

قال الشاعر :

يا رب غابطا لو كان يطلبكم لاقني مباعدة منكم وحرمانا<sup>(٢)</sup>

فهذه الأدلة السابقة، تعتبر أن المضاف لا يتعرف بالإضافة اللفظية

قال في الهمع<sup>(٣)</sup> : وزعم الكوفية و الأعلم أن الصفة المشبهة تتعرف بقصده، إذ الإضافة لا تمنع منه . والدليل على أن الإضافة اللفظية لا تفيد

(١) البيت من الكامل لأبي كير الهذلي وهو في التصريح ٢٣/٢ والأشعري ٢٤٠/٢ والمغني ١١١ (٢٩٨) والشاهد فيه ما ذكرناه في الشرح .

(٢) البيت من البسيط لجرير وانظر الكتاب ٢١٢ والتصريح ٢٨/٢ والهمع ٤٧/٢ وهو في ديوان ٥٩٥ والشاهدة فيه ما ذكر في الشرح.

(٣) الهمع ٤٨/٢ .

المضاف تخصيصاً يقول ابن هشام <sup>(١)</sup> : والدليل على ذلك أن أصل قولك "ضارب زيد" ضارب زيدا، فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح . ولذلك سميت بالإضافة اللفظية، لأنها أمر لفظي، وهو حذف التنوين تخفيفاً، وغير محضة : لأنها في تقدير الانفصال كما في المثال السابق .

ويدخل في السابق إضافة الوصف الدال على الاستمرار، وكذلك الصفة المشبهة . <sup>(٢)</sup>

ويحلل الرضى <sup>(٣)</sup> العلة في ذلك بصورة عميقة فيقول : وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع ؛ لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة إذا كان مسبباً .. فإضافتها إلى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائماً . هذا من حيث اللفظ . وأما من حيث المعنى فلأن المضاف في الحقيقة نعت المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم الغلام، فلمعنى له غلام قائم، وكذا مؤدب الخدام، وحسن الوجه . والنعت هو المعين للموصوف المخصص له، لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين هذه الثلاثة مما أضيفت عليه، ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة، وغلام زيد فإن المضاف إليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف : لأن المعنى خاتم من فضة، وغلام لزيد .

(١) أوضح المسالك ٩٢/٣ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٨/١١، ٢٧٩ .

(٣) شرح الكافية ٢٧٨/١١، ٢٧٩ .



## معنى التخفيف فيها

الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، خلافاً لابن مالك في الثاني <sup>(١)</sup>. وذلك لأن مشابقتها للفعل قوته فكان إعمالها عمل الفعل أولى إلا أن يطلب التخفيف اللفظي، والتخفيف فيه يكون بحذف التنوين أو النونين نحو : فاهم الدرس ، ومفيض النعم ، وقاتل اللص ، وحاضرو الحفل " فحذف التنوين في فاهم، مفيض والنون في قاتلا، وضاربو . في المثني، وجمع المذكر السالم، وما أشبههما من نحو : إنا زيد، وعشرو علي وهكذا .

قال الرضى <sup>(٢)</sup> : شارحا التخفيف في الإضافة اللفظية " وأما في اسمي الفاعل و المفعول المضافين إلى السببين، والصفة المشبهة، فقد يكون في المضاف والمضاف إليه معا نحو : زيد قائم الغلام، ومؤدب الخدام، وحسن الوجه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير و استنارة في الصفة، وقد يكون في المضاف وحده، كقائم غلامه، ومؤدب خدامه، وحسن وجهه عند من جوز ذلك، وقد يكون في المضاف إليه نحو القائم الغلام، والمؤدب الخدام، والحسن الوجه " .

ويعلل ابن هشام <sup>(٣)</sup> أثر الإضافة اللفظية في الصفة بالتخفيف بحذف التنوين أو النون ظاهراً مثل ضارب . يد، وضاربات عمرو، وحسن وجهه

(١) التصريح ٢٨/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٨٠/١، ٢٨١ .

(٣) أوضح المسالك ٩٢/٣ .

أو مقدرًا مثل ضوارب زيد، وحواج بيت الله، أو نون التثنية نحو ضاربا زيد، أو الجمع نحو ضاربو عمرو، وأما رفع القبح ففي نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه، فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى، وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع الحسن وجهه ؛ لانتقاء قبح الرفع، ونحو : الحسن وجه، لانتقاء قبح النصب، لأن النكرة تنصب على التمييز.

### رأي ابن مالك فيها

ويرى ابن مالك <sup>(١)</sup> أن الإضافة اللفظية تفيد التخصيص، فقد قال الشيخ خالد الأزهرى : إن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله : ولا تفيد إلا تخفيفا . فقال : بل تفيد أيضا التخصيص، فإن ضارب زيد أخص من ضارب قال في المعنى : وهو سهو منه، فإن ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله : ضاربا فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة ثم قال : وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال : " وأما قوله . ولا تخصيص فغير صحيح، لأنك بذلك إذا قلت : هذا ضارب امرأة، فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة " وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح .

(١) انظر التصريح ٢٨/٢ والتسهيل ص ١٥٠ والمع ٤٧/٢ .

## وأرى:

أن ابن مالك في رأيه هذا قد جانبه الصواب، فإن الإضافة اللفظية، لا فرق بين إضافتها إلى معرفة أو نكرة، لأن التخصيص قد حصل للمضاف، وهو الوصف العامل قبل الإضافة، نحو ضارب رجلا، فاهم الدرس فإذا أضفت كلا منهما فلم يحدث فيها معنى جديد اللهم إلا حذف التنوين فقط فيهما، وهذا التخفيف .

## ما تختص به الإضافة اللفظية

تختص الإضافة اللفظية، لأنها في تقدير الانفصال ؛ إذ فاهم الدرس في تقدير : فاهموا الدرس، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا، وهذه الأمور هي التي تميز اللفظية عن المعنوية. وهي : — جواز دخول أل على المضاف في خمس مسائل

إحداها: أن يكون المضاف إليه مقرونا بأل

نحو : الجعد الشعر — وقول الشاعر :

أبأنا بهم قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم<sup>(١)</sup>

وذلك لأن الأصل : الجعد شعره أو شعر منه، فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بنوعيه، فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود أل،

(١) البيت من الطويل للفرزدق وانظر العيني ٢/٢٤٥ وأوضح المسالك ٣/٩٢ والشاهد فيه: الشافيات الحوائم: حيث أضاف ما فيه أل إلى مقترن بأل.

وقرن المضاف إليه بأل عوضا عما فاتته من الضمير أو من التنوين ؛ لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين، وحمل على الصفة المشبهة نحو: الضارب الرجل ؛ لمشابهته لها من حيث أن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف إليه مقرون بها .

قال في الجمع <sup>(١)</sup> : جاز اقتران هذا المضاف دون غيره من المضافات بأل ؛ لأن المحذوف في غيره من اجتماع أداتي تعريف فنقف فيه " ويقول الصبان <sup>(٢)</sup> : وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكله " .

وعلل ابن يعيش <sup>(٣)</sup> ذلك بقوله : " وساع ذلك من قبل أن الإضافة لا تكسوها تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال ؛ إذ التنوين مراد ؛ والمضاف إليه في نية المرفوع ؛ إذا كان فاعلا في المعنى، فلما كانت الإضافة لا تكسوها تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الألف ولا اللام إذا احتيج إلى التعريف " .

وعلل الرضى <sup>(٤)</sup> ذلك بقوله : " وكذا يجوز إذا كان المفعول به معرfa باللام، وإن كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثني والجمع نحو الضارب الرجل ؛ لمشابهته للحسن الوجه " فكأن ذلك بالقياس على الصفة المشبهة.

(١) ج ٢ ص ٤٨ .

(٢) ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٣) شرح المفصل ١٢٢/٢ .

(٤) شرح الكافية ٢٨٣/١ .

## الثانية : أن يكون مضافا لما فيه أل

وذلك نحو قوله أنا القاصد باب الكريم، الراغب عطاء النبيل، وذلك لقربه من المضاف غليه المقترن بآل والمضاف والمضاف إليه كالثي الواحد قال صاحب التصريح <sup>(١)</sup> : ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز : الضارب ابن أخت القوم " لأن الفاصل بينهما بعيد، فتمتنع الإضافة، وقد صرح الرضى <sup>(٢)</sup> : بجواز ذلك، وإن كان الفاصل بين ما فيهما أل بأكثر من مضاف، لمشابهته للحسن الوجه ثم قال : أو مضافا إلى ضمير المعرف بما نحو : الضارب وجه فرس غلام أخي الرجل "

ويقول الشاعر

لقد ظفر الزوار أقفية العدا      بما جاوز الآمال ملأ سر والقتل <sup>(٣)</sup>

فقد أضاف الزوار جمع زائر إلى أقفية، وأقفية مضاف إلى ما هو معروف بآل وجاز ذلك، لأن الفاصل بينهما قريب، فتزل منزلة العدم .  
الثالثة : أن يكون المضاف إليه مضافا لضمير يعود على لفظ مشتمل على المضاف

نحو : العلم أنتم المحصلو مجيره، والخير أنتم المجيدو عرضه . فالضمير في (مجده، عرضه ) يعود على المضاف وهو العلم والخير، وهو بآل. وجمهور

(١) ج ٢ ص ٣٠ .

(٢) ٢٨٣/١ .

(٣) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وهو في التصريح ٢٩/٢ ، ٢٤٥ والأشعري والشاهد فيه: ما ذكر في الشرح .

النحاة يرى<sup>(١)</sup> جواز ذلك، لأن الضمير ينوب عما فيه أل والسماع أقوى دليل على تأييد رأي الجمهور قال الشاعر :

الود أنت المستحق صفوه      منى وإن لم أرح منك زوالا<sup>(٢)</sup>

ومنع المبرد ذلك، وأوجب النصب، ولكن السماع السابق يرد رأيه وابن مالك لم يشر في النظم<sup>(٣)</sup> إلى هذه المسألة، وذكرها الرضى<sup>(٤)</sup> عنه في الكافية ويرى الصبان<sup>(٥)</sup> أن الأفصح في المسائل الثلاث السابقة النصب باسم الفاعل .

#### الرابعة : أن يكون المضاف مثنى

وذلك مثل قولك : أنتما المحققا المجد، والمحصلا النصر، فحذفت نون التثنية في المثالين السابقين لطول الصلة، فحذفت للتخفيف وفي ذلك يقول الشاعر :

إن يغنيا عني المستوطنا عدن      فإني لست يوما عنهم بغنى<sup>(٦)</sup>

(١) التصريح ٣٠/٢ .

(٢) البيت من الكامل ولا يعرف قائله وانظر التصريح ٢٩/٢ والدرر ٥٧/٢ والأشعرون ٢٤٦/٢ والممع ٤٨/٢ والشاهد فيه: ما ذكرناه في الشرح .

(٣) ٣٦ .

(٤) ٢٨٣/١ .

(٥) جـ ٢ ص ٢٤٦ .

(٦) البيت من البسيط ولا يعرف قائله انظر اوضح المسالك ٩٦/٣، والأشعرون ٢٤٦/٢ والتصريح ٢٩/٢ والممع ٤٨/٢ والشاهد فيه: المستوطنا عدن. حيث التون للإضافة .

فحذف (نون) المستوطنا، لإضافتها إلى عدن وقول الآخر

الشامي عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألفهما دمي<sup>(١)</sup>

الخامسة : أن يكون المضاف جمعا لمذكر سالم

تقول هؤلاء مجددو الدين، وناشرو أعلامه، وحافظو أحكامه فتحذف النون في كل ما سبق للتخفيف للطول، ومن ذلك قول الشاعر

ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم<sup>(٢)</sup>

فحذف النون من " المصغي" لإضافته إلى : مسامعهم .

وقول الآخر:

العارفو الحق للمدل به والمستغلو كثير ما وهبوا<sup>(٣)</sup>

و يظهر لنا من هذا العرض أن الوصف لا يضاف إلى ما ورد عن العرب بأن يكون المضاف إليه بأل، أو مضافا لما فيه أل أو ضميره أو كلن مثنى أو مجموعا و ما عدا ذلك لا يجوز فلا نقول : الضارب زيد، أو غيرها من أنواع المصارف هذا رأي جمهور النحاه .

(١) البيت لعنترة من معلقته من بحر الكامل وانظر أوضح المسالك ٢٢٥/٣ والتصريح ٦٩/٢ والأشعري ٢٤٦/٢ والشاهد فيه: الشامي عرضي . فحذف النون للإضافة .

(٢) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله والشاهد فيه: المصغي مسامعهم : حيث حذف النون من جمع المذكر للإضافة انظر التصريح ٣٠/٢ والمجمع ٤٨/٢ .

(٣) البيت من المنسرح ولا يعرف قائله وانظر الأشعري ٢٤٦/٢، ٢٤٧ والشاهد فيه: العارفوا الحق فحذفت النون كما سبق.

## رأي الفراء

يرى الفراء جواز إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها نحو<sup>(١)</sup>: الضارب محمد، والضارب هذا، بخلاف الضارب رجل، والضارب الذي كان عندنا بالأمس، والضاربك، والضارب صديقك، فعنده لا فرق بين معرفة و أخرى في نوعها، وقاس ذلك على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها<sup>(٢)</sup>، فضلا عن أن الإضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعا من الإضافة<sup>(٣)</sup>، والنقل في كتب النحاة عن الفراء أنه جاز الإضافة إلى الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها، إجراء لسائر المعارف<sup>(٤)</sup> بحرى المعرف بأل . وامتناع إضافته إلى النكرة، وقد صرح بذلك التصريح، والصبان، والهمع، وابن يعيش، وابن مالك وغيرهم من أعلام النحاة .

ولكن الرضي ينقل عن السيراني أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر بأنه قال : إن الفراء يميز هذا الضارب زيد، وهذا الضارب رجل، ويزعم أن تأويله هذا هو ضارب زيد، وهذا هو ضارب رجل أي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل، فيجعل ما بعد الألف واللام اسمية في التقدير، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة .<sup>(٥)</sup>

(١) انظر المفصل ١٢٢/٢ والكافية ٢٨٢/١ والتصريح ٣٠/٢ والهمع ٤٨/٢ .

(٢) أوضح المسالك ٩٩/٣ .

(٣) ابن يعيش ١٢٣/٢ .

(٤) التصريح ٣٠/٢ .

(٥) رضى الدين ٢٨١/١ .



ويقول ابن الحاجب <sup>(١)</sup> :

" أجاز الفراء نحو الضارب زيد إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عرف باللام، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل، الضاربك، فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه أيضا " .

ويقول الرضى <sup>(٢)</sup> : أو أنه حمل الوصف المقترن باللام على المجرد منها وهو ضارب زيد، وبذلك نستطيع إيجاز ما سبق بأن النجاة قد نسبت إلى الفراء جواز إضافته الوصف بال " إلى أنواع المعارف كلها دون النكرة، ولكن السران، عم الجواز إلى النكرة أيضا .

### رد الجمهور عليه

وقد رد جمهور النحاة مذهب الفراء وبينوا فسادة بالأدلة الآتية :

أولا : بأنه لا مستند له في السماع والقياس ليس أصلا يصار إليه في اللغة، ولا حاجة للقياس، وطالما لم يسمع، فلا مجال <sup>(٣)</sup> للقول بجوازه .

ثانيا : الألف واللام إذا كانت مع اسم الفاعل كانت بمعنى الذي، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له، فيلزم إعماله فيما

(١) المصدر السابق ٢٨١/١ .

(٢) الكافية ٢٨٣/١ .

(٣) المص ٤٨/٢ .

بعده، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره، إذ لو كان التقدير في الضارب الذي ضرب، فلذلك عمل عمله <sup>(١)</sup>.

ثالثا : الإضافة في الضارب زيد غير ذات فائدة، فإن التخفيف لم تحققه، لأن التنوين في الوصف قد سقط بسبب دخول الألف واللام، فلأين اثر الإضافة إذن؟ .

رابعا : دعواه بأن لام التعريف دخلت علي الوصف بعد الحكم بإضافتها، رجم بالغيب ومن أين له ذلك، ونحن لا نحكم إلا بالظاهر، وأنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام، فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع، ولا ظاهر مرجح، فأل سابقه حسا علي الإضافة،

وقياسه علي الضارب الرجل ليس بوجه، وذلك أن الضارب الرجل، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول علي ما حصل علي ما حصل فيه بعد التخفيف فشبه به، وذلك هو الحسن الوجه، والجر فيه هو المختار . <sup>(٢)</sup>

وأما إضافة الوصف إلي الضمائر نحو : الضارب بك، وضاربك ونحوها . تسنيه أو جمعها نحوه : الضاربك، الضاربوك . ففي موضع الضمير فيها خلاف .

(١) الفصل ٢/ ١٢١ .

(٢) الكافية ١/ ٢٨١ .

أولاً: اتفق أهل البلد على جواز ما سبق ردوده عن العرب، والسماع أقوى حجة في ذلك، ولكن العلماء اختلفوا في موضع الضمير مفرداً أو غير مفرد وإليك بيان ذلك : أولاً: الضاربك، ضاربه (ضاربك) ليست الإضافة فيها للتخفيف، ولزمت، لأن في آخره إما تنوين أو نون وهما مشعران بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تسميته الأول، فلو لم يحذف، ولم تضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً منفصلاً في حاله واحدة، فلما إلتزموا الإضافة في ضاربك من غير نظر إلى تخفيف حمل الضاربك عليه، فأضيف أيضاً بلا تخفيف، لأنهما باب واحد، لافرق بينهما إلا اللام، وهذا تعليل<sup>(١)</sup> جيد للرضي

### موضع الضمير فيهما

ويرى المبرد والرماني والمازني<sup>(٢)</sup> أن الضمير مضاف إليه في موضع خفض معهما، قال في التصريح : لأن الضمير نائب عن الظاهر، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك نائبة، ولكن الرضي ينقل هذا الرأي مخالفاً لما في التصريح بقوله<sup>(٣)</sup> : وقال المبرد في أحد قولي، الرماني وجار الله إن الضمير بعد ذي اللام مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً مجرور بالإضافة، ويصرح قبل ذلك بما يناقض كلامه السابق بقوله : ثم إن الضمير بعد المجرد في موضع الخبر بالإضافة إلا عند

(١) المصدر السابق ٢٨٢/١ .

(٢) التصريح ٣٠/٢ .

(٣) الكافية ٢٨٤/١ .

الأخفش وهشام، وعلي ذلك فكلام التصريح أدق وقال هشام والأخفش: موضع الضمير نصب، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الخفض الإضافة، وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين وحذفه سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً<sup>(١)</sup> واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾ بنصب أهلك عطفاً على محل الكاف. وأجيب بأن الفعل هو الناصب .

ويري سيبويه: أن الضمير كالاسم الظاهر فهو في محل نصب في الضاربك، لا متنازع الإضافة فيه، لأنه ليس واحداً من الثلاثة السابقة، والصفة إن كانت بأن عملت مطلقاً، وفي محل جر في "ضاربك"<sup>(٢)</sup> لأن حذف التنوين دليل على الإضافة، ولا مانع منها إلا اقتران الوصف بأل وهو مجرد منها . ومذهب سيبويه وجيه،

#### ثانياً: الضاربك، الضاربوك

ذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيها في محل خفض لا غير، لأن حذف النون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر، فإن ما ظهر فيه النصب أخرج إلى ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) التصريح ٣٠/٢ .

(٢) التصريح ٣١/٢ .

(٣) المصدر السابق .

ويري سيويه جواز الوجهين فيها : الخفض، للإضافة، والنصب وحذف النون فيها للتخفيف وتقصير الصلة . وذلك مثل قول الشاعر :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف <sup>(١)</sup>

وأرى

أن أقوي المذاهب فيما سبق هو مذهب سيويه علي التفصيل السابق، وهو المناسب للوصف،

تابع المضاف إليه

يري الميرد أنه لا يتبع مجرور ذي اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه نحو قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشرا عليه الطير ترقبه وقوعا <sup>(٢)</sup>

بنصب "بشر" حملا علي محل البكري، لا غير، فلا يمكن أن يحل "بشر" محل البكري، لأنه يلزم عليه محذور، وهو إضافة الوصف المحلي بلأل إلي العلم "بشر" وهنا لا يمكن أن يكون تابعا علي سبيل البدلية. فإن أمكن وقوعه موقعه صح كقول الشاعر :

(١) البيت من المنسرح لعمر بن أمراء القيس الخزرجي وأنظر خزانة الأدب ٢٧٤/٤ والكافية ٢٨٤/١ والشاهد فيه كما في الشرح .

(٢) البيت للمراد الفقعي من الوافر وأنظر الخزانة ٢٨٤/٤ والكافية ٢٨٤/١ والشاهد: بشرا بالنصب حملا علي محل البكري .

الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزحي خلفها أطفالها <sup>(١)</sup>

فالمضاف هنا (عدها) مضاف الي ضمير ما فيه الألف اللام، لأنة في قوة المضاعف بما فيه أل . وتقديره : وعبد المائة، فإن عطف علي ما سبق نحو: زيدا <sup>(٢)</sup> و غلام نصب حملا علي محل المجرور

أما سيبويه :

فيجيز في تابع المضاف إليه، ما لا يجوز في المتبوع، فأجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد . علي أن يكون زيد عطف بيان، وهو في الحقيقة البدل فإن قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك، وإن لم تقدره كذلك جاز <sup>(٣)</sup> . وهذا رأي وجيه.

قوي : لأنه قد يحتل في التابع مالا يحتل في المتبوع، لأن القبح منه ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير، ألا تري إلي جواز قولهم : يا زيد والحارث كما يقول الرضي <sup>(٤)</sup>، كما يؤيده السماع بالجر في بشر من ثقة لا ترد روايته، والقياس يأبها الرجل ذو الجملة بجعل ذو الجملة نعتاً <sup>(٥)</sup> ولا تقع موقعة.

(١) البيت من الكامل للأعشى انظر الخزنة ٢٥٦/٤ والكتاب ٩٤/١ والشاهد فيه: على أنه قد يجعل ضمير المرف بالام في التابع مثل المرف بالام، لأنه تابع.

(٢) الكافية ٢٨٤/١.

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكافية ٢٨٤/١ .

(٥) شرح المفصل ٧٣/٣ .

## الفصل الثالث

### الصلة بين المتضايين

المضاف والمضاف إليه بمترلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين، لأن المضاف إليه قد امتزج بالمضاف، والتصق به التصاقاً قوياً، ونزل منه مترلة جزئه، لأنه قد وقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم، لا يفصل بينه وبين ما نزل مترلة الجزء منه، ولذلك يقول الشيخ يس<sup>(١)</sup> : المتضايان أشد امتزاجاً من الموصوف وصفته، ومن ثم أجاز الجميع وأمير المؤمنين، واختلفوا في : وازيد الطويله " . ولذلك يقول ابن يعيش<sup>(٢)</sup> : الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والنون كذلك لا يحسن بينهما " .

وعلي ذلك فالمتضايان كالشيء<sup>(٣)</sup> الواحد، فلا يجوز الفصل بينهما، لذلك نجد علماء اللغة قد أوجبوا الصلة القوية بينهما، وعدم جواز الفصل إلا في ضرورة الشعر، وكذلك حذف أحدهما إلا إذا ورد في الأسلوب العربي، فيجب أن يتبع في ذلك ما ورد .

(١) حاشية على التصريح ٥٧/٢ .

(٢) ابن يعيش ١٩/٣ .

(٣) الأنصاف ٤٣١ .

والحق أن قضية الفصل بين المتضايقين قد شغلت أهل البلدين ما بين مبيع ومانع، ويتبع ذلك قضية حذف أحدهما استغناء بالآخر — لذلك سأحدث عن آراء العلماء في هاتين القضيتين مبينا الوجه الصائب بدليله، وهو السماع عن العرب، لأنه الحكومة التي يرجع إليها في أمثال هذه القضايا . وهاتان القضيتان هما:

#### أ — الفصل بين المتضايقين

##### ب — حذف المضاف أو المضاف إليه

وإليك تفصيل كل قضية علي حدة:

##### أولاً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

درج البصريون علي منع الفصل بينهما لما سبق إلا بالظرف أو الجذر والمجرور، واعتبروا أن ما عدا ذلك يعتبر قبيحاً، حتى تجرأ بعضهم كالزحشري علي توهين القراءة السبعة المتواترة، وردها، وهذا خطأ فاحش ما كان ينبغي لهم أن يقعوا فيه، بحجة تعليل صنعوه أو قاعدة وصفوها لبعض أساليب، بل كان الأجدر بهم أن يتحروا جميع أجزاء الموضوع ليكون حكمهم قوياً، وعملهم مستقيماً، فإذا أبيع الفصل بين عمد الكلام كالفاعل والفاعل، والمبتدأ والخبر أفلا يجوز ذلك بين المضاف والمضاف إليه، طالما علم كل واحد علي حدة، فالحذف مهيح واسع في



لغة العرب، فالفصل بين بقاء الركنين أولي عندهم. والخلاف في ذلك، لا يجوز أن يقع مع وجود السماع القوي عن العرب .

وطالما احتكمتنا إلى الأسلوب العربي، والقراءات الفرعانية فيه في اعلي هذه الدرجات، وأصحابها علماء ثقات ضابطون، فيجب أن نأخذ القاعدة من الوارد، لا أن نجعل الوارد تتحكم فيه القاعدة، وهذا هو منشأ الخطأ الذي وقع فيه النحاة، لقد أحسن بن هشام وغيره حينما ذكر أنواع الفصل في النثر بثلاثة أمور، ثم ختمها بالفعل في الشعر، وإن كان لا خلاف فيه .فتقول :

#### أولا : الفصل في النثر :

وقد ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة ابن عامر<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " برفع قتل علي أنه نائب فاعل لزين، المبني للمجهول، ونصب أولادهم، علي أنه مفعول به للمصدر ( قتل ) وجر شركائهم علي أنه مضاف للمصدر، وقد فصل بينه وبين المضاف إليه، وهو "شركائهم" بمفعول المصدر وهو " أولادهم" والمصدر فضاف لفاعله، وبذلك فصل بين المضاف المصدر، والمضاف المفعول إليه فاعله، والفاصل بينهما مفعول، وورد في أفصح كلام، وهذا دليل على جوازه قال في التصريح:<sup>(٢)</sup> "وحسن ذلك ثلاثة أمور:

(١) الأنعام الآية (٩٦).

(٢) التصريح ٥٧/٢ وانظر البحر المحيط ٤٣٩/٥ وفي الكشف ٥٤/٢.

أ- كون الفاصل فضلة بأن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد بها.

ب- كونه غير أجني لتعلقه بالمضاف.

ج- كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية "أهـ".

ومن المعلوم أن قراءات القرآن سنة متبعة، مروية عن الرسول ﷺ، وقرأؤه هم في ذروة الأمانة والضبط، فكيف يتهمون في روايتهم عن رسول الله، وبخاصة ما يتصل بالقرآن الكريم، وقد ورد مثل ذلك في قول العرب حيث فصلوا بينهم بالظرف كقولهم: ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها، والفاصل في الآية مفعول، فهو فضله، وقد تعلق بالمضاف، ومقدر تأخيره مكانه، وقد ورد في الشعر العربي الفضل بمثله في قوله:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل<sup>(١)</sup>

فسوق. مصدر مضاف إلى فاعلة، وفصل بمفعوله "البغاث" بينه وبين فاعله "الأجادل" فإذا ورد ذلك بهذه الصور، فإنه تبين لنا مدى فساد قول الزمخشري في الكشف<sup>(٢)</sup> "وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان في مكان

(١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله، وانظر العين ٤/٤٦٥ والتصريح ٢/٥٧ والأشعري

٢/٢٧٦ والشاهد: ما ذكرناه في الشرح.

(٢) جـ ٢ ص ٥٤ ط الحلبي.

الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا، فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن الكريم المعجز يحسن نظمه وجزالته<sup>(١)</sup> أهـ.

وهو كلام يتفق مع قادمى البصريين في ردهم بعض القراءات السبعة بحجة مخالفتها لقاعدتهم، وهذا شئ عجيب، فإن القاعدة يجب أن تؤخذ من القراءات لا العكس، ويرد عليهم قولهم، لفساده، وعدم وقته "كما عابها ابن عطية، والزحشرى والفارس حيث قال هذا قليل الاستعمال، ولو عدل عنها إن عامر لكان أولى"<sup>(٢)</sup>.

كما ورد الفصل في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلُوفًا وَعَدَهُ رُسُلُهُ﴾<sup>(٣)</sup> ونسبها في البحر المحيط إلى بعض السلف، وفي الكشف في ذكرها بدون نسبه<sup>(٤)</sup>.

فالمضاف "مخلف" وهو وصف بمعنى الحال أو الاستقبال، والمضاف إليه "رسله" وهو مفعول الأول، والمفعول الثانى هو "وعده" وقد فصل بين الوصف، ومفعول الأول، والأصل: فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده، ومخلف: متعد لمفعولين.

وإذا جاء ذلك في قراءة جيدة، فكيف يستقبح النحاة مثل ذلك، مع وروده في أصدق من كلام، وأبلغه، وهو كلام رب العالمين، وعلى هذا النسق جاء قول الشاعر:

(١) التصريح ٥٧/٢.

(٢) البحر المحيط ٤/٢٣٠.

(٣) إبراهيم ٤٧.

(٤) انظر البحر المحيط ٤٣٩/٥ وفي الكشافى ٣٨٤/٢.

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك ماع فضله المحتاج<sup>(١)</sup>

والأصل: وسواك مانع المحتاج فضله. ففصل بالمفعول الثاني بين الوصف، ومفعول الأول، وإذا كان الفصل في الشعر لا خلاف فيه إلا أنه يستأنس مؤيدا للنثر: كما ورد الفصل في النثر بالجار والمجرور في حديث البخاري: كقوله: ❦: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" فقد فصل بين الوصف "تاركو" ومفعول وهو "صاحبي" وفصل بينهما بالجار والمجرور، وقد فصل بالظرف كقول الشاعر:

فرشى بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل<sup>(٢)</sup>

ففصل بين الوصف "ناحت" ومعموله "صخرة" بالظرف "يوما".

وما سبق يؤيد الآية القرآنية، في إباحة الفصل بين المضاف والمضاف بما سبق. كما ورد عن العرب أيضا: الفصل بين المتضايقين بالقسم حكى الكسائي "هذا غلام والله زيد، وقال أبو عبيدة: إن الشاة لتجذ فتسمع صوت والله ربما" كما جاء عن العرب الفصل بالشرط حكى الأنباري<sup>(٣)</sup>: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك" يجر ابن أخيك، والفصل بالشرط

(١) البيت من الكامل والقائل غير معروف وانظر العيني ٩٦٤/٣ والتصريح ٥٧/٢ والأشعرى ٢٦٧/٢ والشاهد فيه: ما ذكرته في الشرح.

(٢) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، وانظر العيني ٤٨١/٣ والتصريح ٥٨/٢ والممع ٥٢/٢ واللسان ٤٧٤ الشاهد فيه: ما ذكر في الشرح.

(٣) الممع ٥/٢.

والمضاف إليه في النثر، وكمل ما سبق يؤيد جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر، أما الفصل في الشعر فقد ورد بكثرة، وعدها ابن هشام<sup>(١)</sup> بأربعة أنواع وهي:

أولاً: قد ورد الفصل في الشعر بمعمول غير المضاف، الأجنبي عنه فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً.

مثال الفصل قول الشاعر:

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلاه<sup>(٢)</sup>

ففصل بين المضاف أيام، والمضاف إليه "إذ نجلاه" بفاعل غير المضاف، ومثال الفصل بالفاعل قول الشاعر:

تمر على ما تستمر وقد شغت غلائل عبد القيس منها صدورها<sup>(٣)</sup>

فقد فصل بفاعل شغت وهو (عبد القيس) بن المضاف وهو غلائل، والمضاف إليه وهو صدورها، وهو أجنبي عن المضاف. ومثال الفصل بينها بالمفعول قول الشاعر:

(١) أوضح المسالك ١٨٥/٣ .

(٢) البيت من المفرح للأعشى ميمون وانظر أوضح المسالك ١٨٦/٣ والتصريح ٥٢/٢ والشاهد فيه: ما ذكر في الشرح.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعتز على قائله وانظر كافية الرضى ٢٩٣/١ والشاهد فيه: ما ذكرناه في الشرح.

تسعى امتياحا ندى المسواك ريفتها كما تضمن ماء المزنة الرصف<sup>(١)</sup>

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمسواك، وهو مفعول: تسعى  
أو بالمفعول لأجله كقوله:

أشم كأنه رجل عبوس مقاود جرأة وقت الهوادي<sup>(٢)</sup>

ومثال الفصل بالظرف قول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل<sup>(٣)</sup>

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه "كف يهودى" بالظرف يوما.  
ومثله ذلك قول عمرو بن قميئة:

(١) البيت من البسيط لحرير وانظر العيني ٣٧٤/٣ والتصريح ٥٨/٢ والجمع ٥٢/٢ والدرر ٦٦/٢ والأشعرى ٢٧٧/١ وفي ديوان ٣٨٦ والشاهد فيه ما في الشرح .

(٢) البيت من الوافر لأبي زبيد الطائي وانظر الجمع ٥٣/٢ والأصح أ، الصدور هو العجز ،  
والدرر ٦٨/٢ والمقتضب ٣٧٧/٤ ومعجم الشواهد ١٢٣ والشاهد فيه: تعاود رجل جرأة  
وقت حيث فصل بين المتضايين بالمفعول به.

(٣) البيت من البسيط لأبي حيه التميزي وانظر الكتاب ٩١/١ والتصريح ٥٩/٢ والجمع  
٥٨/٢ والدرر ١١١/٢ ومعجم الشواهد ٢٩٥ والمفصل لابن يعيش ١٠٣/١: ٢/ ٢٥٠  
والعيني ٤٧٠/٣ والشاهد ما ذكر في الشرح .

لما رأت سامتير ما استعبرت      لله در اليوم من لامها<sup>(١)</sup>

فقد فصل بالظرف "اليوم" بين در من لامها. وقد يأتي الفصل بالجار  
كقول الشاعر:

كأن أصوات من إيغالهن بنا      أواخر الميس أصوات الفراريج<sup>(٢)</sup>

فقد فصل بين المضاف "أصوات" والمضاف إليه وهو أواخر الميس بالجار  
والمحرور وهو "من إيغالهن".

وقد يأتي الفصل بنعت المضاف كقول الشاعر:

بحوت وقد بل المرارى سيغه      من ابن أبي شيخ الأباطح طالب<sup>(٣)</sup>

فقد فصل بالصفة "شيخ الأباطح" بن ابن المضاف والمضاف إليه  
طالب. وقد ورد الفعل النداء مثل قول الشاعر:

وفاق كعب بخير منقذ من      تعجيل هلكة والخلد في سفر<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الربع وانظر الكتاب ٩١/١ والخزانة ٢٤٧/٢، والانصاف ٤٣٢ وفي ديوان  
٦٢ والشاهد كما في الشرح.

(٢) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوان ٧٦٦ وانظر الانصاف ٤٣٣ والخزانة  
١٥٠، ١١٩/٢، والمقتضب ٣٧٦/٤ والخصائص ٣٠٤/٢ وأسرار البلاغة ١٠٢ والشاهد  
فيه كما ذكر.

(٣) البيت من الطويل لمعاوية وانظر التصريح ٥٩/٢ والدرر ٦٧/٢ والأشعري ٢٧٨/٢.

(٤) البيت لبجير بن زهير وانظر أوضح المسالك ٣/١٨٧ والمجمع ٥٣/٢ والأشعري ٢٧٩/٢.

فقد فصل بالنداء (كعب) بن المضاف والمضاف إليه: وفاق بحير كمل  
نجد الفصل بفاعل المضاف كقول الشاعر:

ما إن رأينا للهوى من طب      ولا عدمنا قهر وجد صيب<sup>(١)</sup>

ومنه أو من الفصل بالمفعول به قول الشاعر:

فإن يكن النكاح أحل شيئا      فإن نكاحها مطر حرام<sup>(٢)</sup>

فقد روى بنصب مطر، فالتقدير: فإن نكاح مطر إياها أو هي فرفع  
(مطر) فصل بن المضاف والمضاف إليه بالفاعل، والنصب الفصل  
بالمفعول. كما ورد الفصل بإما كقول الشاعر:

هما خطتا إما إيسار ومنه      وإما دم والموت بالحر أجدر<sup>(٣)</sup>

فقد فصل بن المضاف وهو "خطتا" والمضاف إليه وهو إيسار بإملا أو  
بفعل ملغى كقوله: بأي تراهن الأرضين حلوا" أى بأي الأرضين تراهن  
حلوا.

(١) البيت من الموجز، ولم يعثر على قائله وانظر أوضح المسالك ١٩٠/٣ والممع

٥٣/٢ والأشعري ٢٧٩/٢ والشاهد فيه الفصل بالنداء في (كعب).

(٢) البيت من الوافر للأحوص وانظر الأشرف ٢٧٩/٢ وأوضح المسالك ٣/١٩٢ والتصريح

٥٩/٢ والشاهد فيه ما ذكر في الشرح.

(٣) البيت من الطويل لحاتم أو عروة وهو في ديوان عروة ٩٣ وانظر الخزائن ١٩٦/١ والتقدير

٩٠/٢ والأشعري ٢٠/٣ والعيني ٦٥٠/٣ والشاهد فيه: ما ذكر في الشرح.



وبذلك العرض نستطيع أن تقرر مطمئنين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قد ورد في اللغة العربية شعرا ونثرا بالظرف والجار والمجرور وغيرهما، والسماع أقوى حجة يحتج بها، وأن الكوفيين كانت نظرهم صائبة، في ذلك، ونظرة البصريين كانت ضيقة لا تناسب سعة الأسلوب العربي، وحكمهم على القراءات في ذلك بالوهن أو الوهم خطأ جراح، والحق مع الكوفيين وقد أجاد أبو حيان في الرد على الزمخشري في البحر المحيط<sup>(١)</sup> حيث قال: وأعجب لعجمي ضعيف في النحو.

#### ثانيا: حذف أحد المتضايقين:

الحذف في كلام العرب اعتمادا على علم المخاطب، مع إقامة الدليل على المحذوف جائز وكثير في أنواع الأساليب العربية، فمرة نرى حذف المبتدأ أو الخبر، وأنا الفعل والفاعل والكلام معين أجزاؤه، ولا إشكال فيه، وقد مر علينا في أبواب كثيرة في علم النحو، وعلى ذلك يجوز حذف المضاف في سعة الكلام إذا لم يود إلي إشكال في المحذوف وكان معلوما أمره لدى المخاطب، فحذفه يحقق الإيجاز، وهو غرض أصيل في اللغة قال بن يعيش<sup>(٢)</sup>: اعلم أن المضاف قد حذف كثير من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل يقرينه حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضع بإزائه اختصارا".

(١) ٢٣٠ / ٤.

(٢) شرح الفصل ٢٣/٣ .

وأقوى شاهد علي جواز هذا الحذف السماع الوارد في القرآن والحديث وكلام العرب وانظر إلي قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> إذ القرية من حيث مدر وحجر لا يوجه إليها سؤال، فيتعين أن يكون المراد أهل القرية، وحذف المضاف، للعلم به والمعنى واضح، لا إشكال فيه، وقد حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، فالقرية كانت مجرورة؛ لأنها مضاف إليها، فلما حذف المضاف المنصوب، أخذت إعرابه نصبا.

وانظر كذلك إلي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٢)</sup> والتقدير ولكن ذا البر من آمن بالله واليوم الآخر، وكذلك قول العرب: الليلة الهلال فإن نصبت الليلة: كان التقدير: الليلة حدوث أو طلوع الهلال، وإن رفعت كان التقدير: الليلة ليلة الهلال، ومن ذلك قول الشاعر: الآتي، فإنه أسند الإزراء إلى المال، وهذا منطق غير مقبول لا عقلا ولا واقعا، ولكن العكس هو المطلوب أي: فقد المال، إذ يستحيل أن المال نفسه يزري، ولكن الذي يزري فقد المال، قال الشاعر:

المال يزري بأقوام ذري حسب      وقد يسود غير السيد المال<sup>(٣)</sup>

فقد تبين لنا أنه لا حذف للمضاف إلا مع علم المخاطب به، وإذا أدى حذفه إلى ليس وإشكال، فإن يمتنع حذفه، لأن الفرض من الأسلوب

(١) يوسف ٨٢ .

(٢) البقرة ١٧٧ .

(٣) البيت من البسيط، وقائله غير معروف انظر ابن يعيش ٢٤/٣ والشاهد فيه: ما في الشرح.

هو البيان فإذا ضاعت خصيصة البيان بالحذف، امتنع سبب ضياعه، وهو الحذف فمثلاً لو قلت: رأيت محمداً. وأنت تقصد سيارة محمد، ويصبح أن تقع على سيارته فلا يعرف المقصود منها، فيمتنع مثل هذا الأسلوب.

قال العلامة ابن يعيش: (١) "وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه، وإخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر يذو الرمة:

عشية فر الحارثون بعدما      قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر (٢)

أي: ابن هوبر، والمخاطب يعلم أن الذي قتل هو ابن هوبر لا هوبر. ومثله:

فهل لكم فيها إلى فإني      بصير بما أعيا النطاسي حذم (٣)

والمراد كسابقه: ابن حذم. ومثل ما سبق قول الآخر:

حزيت لي بحزم فيدة تحدى      كاليهودي من نطاة الرقال (٤)

(١) الفصل ٢٤/٣، ٢٥.

(٢) البيت من الطويل لدى الرمة وانظر ابن يعيش ٢٣/٣ والمغرب ١٧، ٤٦ والمجمع ٥١/٢ والدرر ٦٤/٢ وفي ديوانه ٢٣٥.

(٣) البيت من الطويل لأوس بن حجر انظر الخصائص ٤٥٣/٢ والخزانة ٢٣٢/٢ وابن يعيش ٢٥/٣ وفي ديوانه ١١١ وفي شرح شواهد الشافعية للبغدادى ١١٦ وفي مجمع الأمثال ٤٠٥/١ والشاهد فيه ما ذكرناه في الشرح.

(٤) البيت من الحفيف لكثير عزة، وهو في ديوانه ١٤٥/١ وانظر شرح ابن يعيش ٢٥/٣، والشاهد فيه: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه كاليهودى أى نظر.

وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس كان ذلك  
لفقه الشاعر بعلم المخاطب أو نظر إلي كثرة المضاف الذي لا لبس فيه،  
فلم يعبأ بالإلباس".

والواقع: أنه لا إلباس كما ادعى ابن يعيش<sup>(١)</sup>، فالشعراء يتحدثون  
الأقوام يعرفون مقصدهم، فلا غرابة في حذف اعتمادا على علم  
المخاطب".

وفي كل ما سبق قد أقيم المضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه،  
وأعرب إعرابه وقد يأخذ أيضا تأنيته أو تذكيره. ومن ذلك قول جحسلان  
بن ثابت:

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل<sup>(٢)</sup>

فذكر يصفق؛ لأنه أراد ماء بردى، وهو مضاف محذوف

وقوله تعلل: ﴿وكم من قرية أهلكناها، فجاءها بأسنا بياتا أو  
هم قائلون﴾<sup>(٣)</sup> فقد حذف المضاف: وهو أهل ثم أعاد الضمير عليه مؤنثا  
في قوله فجاءها نظر إلى القرية، ثم ذكر في قوله أو هم قائلون: ملاحظا

(١) ابن يعيش ٢٥/٣ .

(٢) البيت من الكامل وانظر ابن يعيش ١٣٣/٢٥/٣ والخزانة ٢٣٦/٢ والممع ٥١/٢  
والدرر ٦٤/٢ والأشعق ٢٧٢/٢ وفي ديوانه ٣٠٩ والشاهد فيه ما ذكرت في الشرح.

(٣) الأعراف ٤ .

المحذوف: أهل. ومع ذلك أعطى المضاف إليه حركة إعراب المضاف المحذوف.

وقد يحذف المضاف، ويقيم المضاف إليه مقامه مع بقاء إعرابه وهو الجر.

وذلك مثل: ما كل سوداء ثمرة، ولا بيضاء شحمة، أى ولا كل.

وقول العرب: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك "أى ولا مثل.

فحذف من الثانى، ما ذكر مثله فى الأول، فالمحذوف هنا معطوف على مضاف بمعناه، قال الرضى<sup>(١)</sup> ونقول ما مثل عبد الله يقول ذلك، ولا أخيه وما مثل أخيك، ولا أهلك يقولان ذلك. أى ولا مثل أخيه، ولا مثل أهلك قالوا: يجب إضمار المضاف ههنا فيكون محذوف المضاف فيه، وأبقى المضاف إليه على إعرابه، وذلك لأن أخيه لو كان معطوفاً على عبد الله لكان المعنى: ما رجل هو مثلهما يقول ذلك، وأيضاً: لو كان معطوفاً عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور بلأجنى، وذلك لا يجوز، ولو كان: أهلك فى المسألة الثانية عفا على: أخيك لم يقل: يقولان، بل يقول، وأيضاً: لو لم يقدر المضاف فى المسألتين لكان الداخِل "لا" المزيدة؛ لتأكيد النفى معطوفاً على غير ما نسب إليه الحكم النفى، ولا يجوز "أهـ" وهل المثل هنا كناية أو مقحم والمقصود هو المضاف إليه . قولان.

(١) الكافى للرضى ٢٩١/١ .

ويقول الشاعر، وقد حذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه:

أكل امرئ تحسين امرءا      ونار توقد بالليل نارا<sup>(١)</sup>

أى: وكل نار. فحذف كل، ونار معطوفة على امرئ المجرورة، ونارا بالنصب: عطفا على الخير، وقد أجاز ذلك سيبويه<sup>(٢)</sup>، حيث ذكر في البيت ثم قال: فاستغنيت عن تثنيته، بذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة إلتباسه على المخاطب، وجاز كما جاز في قولك: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقول ذلك .

وقد منع الأخفش هذه المسألة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يرى حذف الجار، ولا يرى العطف على عاملين، ولا يحمل لهما سوى هذين الوجهين.

قال بن هشام<sup>(٤)</sup>: الغالب (ما سبق) ومن غير الغالب قراءة ابن جمار «والله يريد الآخرة»<sup>(٥)</sup> أى عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفا على، بل المعطوف جملة فيها المضاف.

(١) البيت لأبي ذؤاد المتقارب في ديوانه ٣٥٣ وانط الكتاب ٣٣/١ والتصريح ٥٦/٢ والأشمون ٢٧٣/٢ والدرر ٦٥/٢.

(٢) انظر ابن يعيش ٢٧/٣ .

(٣) المصدر والصفحة السابقة.

(٤) أوضح المسالك ١٧٣/٣ .

(٥) الأنفال ٦٧ .

## حذف المضاف بين القياس والسماع

اختلف علماء النحو في حذف المضاف هل هو قياسي أو سماعي فمع كثرته مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾<sup>(١)</sup> أى كأصحاب صيب ونحو: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ﴾<sup>(٢)</sup> أى كذى ظلمات. قال السيوطي<sup>(٣)</sup>: وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنية الحكم، بنحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٤)</sup> ونحو: ﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾<sup>(٥)</sup> أى حبه، فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس؛ خلافا لابن جني في قوله بالقياس مطلقا، فأجاز: جلست زيدا على تقدير: جلوس زيد.

فأنت ترى أن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وإجراء الإعراب عليه كثير مطرد في الأساليب العربية، فقد رأيت حذف المضاف. كما سبق وقد يحذف أكثر من مضاف كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾<sup>(٦)</sup> أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى. فحذف متضايفين، وقوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ أى من أثر حافر

(١) البقرة ١٩.

(٢) البقرة ١٩.

(٣) المع ٢/٥١.

(٤) يوسف ٨٢.

(٥) البقرة ٩٣.

(٦) الحج ٣٢.

فرس الرسول، ويقول تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾<sup>(١)</sup> والتقدير: مقدار مسافة قربه مثل قاب، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ مِنْ ذُرْقِمٍ﴾<sup>(٢)</sup> أى بدل شكر رزقكم والأنصح ما سبق، وينوب عنه فى إعرابه وقد ينوب عنه فى تذكيره، وتأتيته، أو تنكيره نحو: تفرقوا أيادى سبأ أى مثلها، أو يركب مع لا الحديث إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده.

أما حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على جره، فلقد حكم العلماء بضعفه قياساً، وبأنه قليل الاستعمال العربى، وقد علل ذلك ابن يعيش<sup>(٣)</sup> بما معناه، وذلك لأن ضعفه فى القياس يعود لوجهين:

أحدهما: أنه فيه حذف للنائب والمنوب عنه، وذلك إحجاب بالمضاف إليه المحرور بحرف الجر، النائب عنه المضاف.

ثانياً: لا يحسن حذف الجار وإبقاء عمله لضعفه، لذلك كان ضعفاً فى القياس أما الاستعمال: فإن الوارد عن العرب قليل، وذلك لأن بقاء عمل الجار مع حذف عامله، وهو ضعيف واستمرار عمله قليل وروده عن العرب، بل يدخل فى الشاذ النادر، والخليل وسيبويه<sup>(٤)</sup>: وإنما جعلوا

(١) النجم ٩.

(٢) الواقعة ٨٢.

(٣) شرح المفصل ٢٩/٣.

(٤) المصدر السابق.



الوارد من باب حذف المضاف؛ لأن النادر حذف العطف خلف عن العربية، ونائب عنه، وما قام مقام غيره، فهو أضعف منه في سائر أبواب العريق، فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجوز أن يتسلط على عمل الجر، فلهذه العلة لم يجوز العطف عندهما على عاملين، فلذلك حملوه على حذف المضاف بدلا من العطف على معمولين لعاملين مختلفين، إذ حذف الجار وبقاء عمله قد ورد في كلام العرب، وإن كان نادرا مثل: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأمر حام﴾ بالجر، فالحمل عليه أولى من الحمل على العاملين المختلفين، وقد أجاز الكوفيون<sup>(١)</sup> ومن وافقهم من بعض البصريين و ألخفش العطف على عاملين، ووجهوا الوارد على العطف وهو رأى ضعيف.

### حذف المضاف إليه

قد جاء عن العرب بقلة حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه، وهو أقل ورودا عن حذف المضاف قال بن يعيش<sup>(٢)</sup>: وهو أبعد قياسا "أى من حذف المضاف" وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف و التخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك، وحذف كان نقضا للغرض، وتراجعا عن المقصود.

(١) المصدر السابق ٢٧/٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٩/٣ .

لذلك نجد الحذف في المضاف إليه قليلا، يعتمد على علم المخاطب، وإقامة الدليل على المحذوف مثل: جرى الله لسان ويد من رفع شأن الإسلام، فحذف المضاف إليه، لأنه صرح بمثل المضاف إليه الأول، والتقدير: لسان من رفع شأن الإسلام.

وقد يحذف المضاف إليه عند العرب، ويغفون المضاف، وينوون معناه فيبنون المضاف على الضم، ويزيلون ما فيه من تنوين، قال الرضى<sup>(١)</sup>: فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان، وأمام وخلف في المكان أو مشبها به في الإبهام كغير وحسب، ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم، وتسمى الظروف غايات، ومنها "قط، عوض، منذ، حيث" قال تعالى ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾<sup>(٢)</sup> والتقدير من قبل الغلب، ومن بعده

قال في الهمع<sup>(٣)</sup>: ويحذف المضاف إليه منوبا، ويكثر هذا الحذف في الأسماء التامة ويقل في غيرها كقبل وبعد ونحوهما وهذا قليل في أسلوب العرب.

ولكن الغالب لغة العرب بعد حذفه أن يبقى إعراب المضاف، وينون، وقد وضع له العلامة الرضى ضابطا جيدا فقال<sup>(١)</sup>: "وإن لم يكن المضاف

(١) كافية الرضى ٢٩٢/١.

(٢) الروم ٣.

(٣) ٥٢/٢.

من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه مثله، وجب إبدال التنوين من المضاف إليه، وذلك في كل وبعض، وإذ" وغير ذلك من ألفاظ الإضافة، وأسماء الشرط، قال تعالى: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَاهُ الْأَمْثَالَ وَكَلَّا تَبَرْنَا تَتِيرًا﴾<sup>(١)</sup> وقال أيضا ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup> وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup> فحذف المضاف إليه في كل ما سبق والتقدير: وكلا الفريقين، بعض الرسل، وأيا الاسميين. ومثال إذ التي حذف جملة المضاف إليها معها، ونونت عوضا عنها، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَذُفُّ عَنْ أَسْفَلِ السَّمَاءِ السَّحَابُ﴾<sup>(٤)</sup> أي إذ نصرهم الله. وقال أيضا: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَ تَنْظُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> والتقدير: حينئذ بلغت الحلقوم. ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

فميتك عن طلايك أم عمرو      بعاقبة وأنت إذ صحيح<sup>(٦)</sup>

(١) الفرقان ٣٩ .

(٢) الفرقان ٣٩ .

(٣) البقرة ٢٥٣ .

(٤) الإسراء ١١٠ .

(٥) الروم ٤ .

(٦) الواقعة ٨٤ .

(٧) البيت من الوفر لأبي ذؤيب الهذلي انظر الخصائص ٣٧٦/٢ وابن يعيش ٩:٣١/٢٩/٣

والخزانة ١٤٧/٣ ، ٥٧١ والمغني ٨٦ والأشعرى ٥٦/١ ويس ٣٩/٢ والمذليين ٦٨/١ .

وأصله: وأنت إذ تهيتك. فحذف الجملة، وعوض منها التنوين.

ومن الكثير الوارد ما عطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف مضافاً كقولهم: مذ ربع، ونصف ما حصل، وكذلك: قطع الله يد ورجل من قالها فقد عطف على ذلك المضاف مضافاً إلى مثل ذلك المنوى سواء كان من الظروف نحو: ذاكر نصف أو ربع الساعة ونحو: قبل أو بعد زيد أو من غيرها كما مثلاً، فقد حذف المضاف إليه وهو معلوم مما بعده فلا حذف إلا بدليل مقال أو حال.

قال ابن عسكور<sup>(١)</sup>: لا يقاس إلا في مفرد مضافة زمان، وقد يبقى بلا تنوين إن دل على عطف على مضاف مثله أو عطف عليه مضاف مثله، فالأول نحو حديث البخاري: عن أبي برزة "غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمان" بفتح الياء بلا تنوين، والثاني نحو حديث أنه ﷺ قال: "تحيضن في علم الله ستة أو سبعة أيام".

وخصه الفداء: بالمصطحين كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها والنصف والربع، وقبل وبعد بخلاف نحو: دار و غلام فلا يقال: اشترت دار غلام زيد وهذا رأى فيه تقييد، ما أجدر بتوسيع في ذلك.

ويقول الشاعر في ذلك:

يا من رأى عارضا أسريه      بين ذراعي وجهه الأسد<sup>(٢)</sup>

(١) المجمع ٥٢/٢ .  
(٢) البيت من البسيط للفرزدق وانظر ابن يعيش ٢١/٣ والتصريح ٥٧/٢ ، والمجم ٥٢/٢ .

أى بين ذراعى الأسد

وقول الآخر

ولا نقاتل بالعصى ولا نرامى بالحجارة

إلا علالة أو بداهة قارح هـد الحوارة<sup>(١)</sup>

وقد فسر المبرد<sup>(٢)</sup> ما سبق بأن المضاف إليه الأول محذوف يفسره الثاني و سيبويه يرى أن الأول مضاف إلي المحرور الظاهر، والثاني مضاف في الحقيقة إلي ضميره والتقدير: ذراعى الأسد وجهته، علالة قارح أو بداهته، ثم حذف الضمير، وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول، والمضاف إليه، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف وبذلك خالف سيبويه مذهبه في حذف الخبر الأول في قولك محمد و علي مجتهد.

قال الرضي<sup>(٣)</sup>: "ومذهب المبرد أقرب، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة، وأما نحو: يا تيم تيم عدى فرمما يغتفر فيه؛ لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه، فكأنه لا فصل.

(١) البيت من مجزوء الكامل للأعشى وهو في ديوان ١١٤: تنظير الخزانة

١/٨١، ٢/٣٤٦، ٣/١٣: والعين ٣/٤٥٣ والكتاب ١/٩١، ٢٩٥ والخصائص ٢/٧٠٤

والمغرب ٣٨ والمقتضب ٤/٢٢٨.

(٢) الكافية ١/٢٩٢.

(٣) المصدر السابق ١/٢٩٣.

كما ورد حذف المضاف إليه والعمل غير مضاف كقول الشاعر:

علقت آمالي فعمت النعم      بمثل أو أنفع من وهل النعم<sup>(١)</sup>

---

(١) البيت من الرجز، ولم يعثر على قائله وانظر التصريح ٥٧/٢ والشاهد فيه : ما ذكرناه في الشرح.

## الفصل الرابع

### ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه

ونجد في الأسلوب العربي حذف المضافين معاً، وذلك إذا تكررت الإضافة مثل قوله تعالى: ﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾<sup>(١)</sup> أى كدوران عين الذي يغشى عليه، ومنها قولهم: أنت مئى فرسخان، أى:

ذو مسافر فرسخين. ومثله قول الشاعر:

فأدرك إرقال العراوة ظلها وقد جعلتني من جزيمة إصبعا<sup>(٢)</sup>

أى: ذا مسافة اصبع؛ فقد حذف بدون عطف كما حذف المضاف بدون أن أن يكون معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف كقراءة ابن جهماز: ﴿تردون عرض الدنيا والله يرد الآخرة﴾<sup>(٣)</sup>، أى عمل الآخرة.

ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه:

كون المتكلم الإضافة لهدف يعود على المضاف بفوائد كثيرة، فإن كان نكرة اكتسب التعريف منه إن كان معرفة، أو التخصيص إن كان

(١) الأحزاب ١٩ .

(٢) البيت من الطويل للكحلبة العرف وانظر ابن يعيش ٣/٣١ والخزانة ٢/٢٤٥ والأشعري

٢/٢٧٢ والمغنى ٦٢٤ والعين ٣/٤٤٢ والنوادر ١٥٣ .

(٣) الأنفال ٦٧ .

نكرة شائعة في جنسها، فيحدد بنوعها ويقلل دائرة إبهامها مثل: كتاب الله، كتاب عظيم، أو يزيل تنوينه فيخفف نطقه لفظاً مثل: هذا طالب علم، وفاهم درس، أو يرفع القبح في الصفة المشبهة مثل: مررت بطالب حسن التحصيل، بالإضافة، وهذا أحسن من الرفع والنصب إذ في الرفع خلوه من الضمير، والنصب، إجراء للآزم مجرى المتعدى.

وقد يكتسب الطرفية منه إن كان ظرفاً نحو: الجد مطلوب في كل وقت، والراحة محبوبة في بعض الأوقات، أو المصدرية كقولك: اجتهد كل الاجتهاد، ولا تهمل أى إهمال، وقد ينال الصدارة منه كقولك: <sup>(١)</sup> كتاب من قرأت؟ وعالم من سألت؟ أو التعظيم؛ لعظم المضاف إليه نحو: رجل الإسلام، وبيت الله. أو التحقير لضعفه قدره كقولك: بيت الكذاب، وحديث المنافق، أو التثنية مثل قولك: ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذلك <sup>(٢)</sup>، أو الجمع مثل: حب العلوم شغفن قلبي، وشراء الكتب أخذت أموالي، وقد يستفيد منه الإعراب نحو: هذه خمسة عشر زيدا عند من أعرب. ونحو هذا يوم يحسن فيه المذاكرة، وذلك لمعارضة الإضافة سبب البناء، لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه؛ لأنه معرفة قبل الإضافة كما ذكر الدماميني <sup>(٣)</sup>، أو البناء كقوله تعالى: ﴿فومر بالسما والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ <sup>(٤)</sup>، ونحو: على حين ذاكرت الدرس، وقد

(١) يس ٣١/٢، ٣٢.

(٢) الرضى ٢٩٢/١.

(٣) الصبان ٢٤٧/٢.

(٤) الذاريات ٢٣.



يقوم مقامها في العقل كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فُجَاءَهَا بِأَسْنِاقٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، والمراد بـ (أهل) بدليل مقابلة ذلك بقوله "هم" أو التذكير أو التأنيث<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك.

#### تأثير المضاف إليه في المضاف تأنيثاً أو تذكيراً

قد يؤثر المضاف إليه في المضاف تأنيثاً بأن يكون المضاف مذكراً، فيأخذ حكم الموث ويعامل في الأسلوب على أنه كالمؤنث، لأنه صار مؤنثاً على سبيل الحقيقة، إذ الحقائق لا تغير، ولكنه اكتسب منه حكم التأنيث، وقد ورد في الأسلوب العربي بكثرة، فمثال اكتسابه التأنيث قلل تعالى ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾<sup>(٣)</sup> (فكل) عوملت في الآية على أنها مؤنثة، لذلك أنث لها الفعلين "تجد، عملت" وقوله تعالى في قراءة ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّامَةِ﴾<sup>(٤)</sup> ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مارأيت مثل الجنة نام عنها طالبها" فاستفادت مثل التأنيث من إضافتها إلى الجنة، وقال العرب: قطعت بعض أصابعه. ويقول الشاعر

طول الليالي أسرع في نقضي      نقضن كلى ونقضن بعضي<sup>(٥)</sup>

(١) الأعراف ٤ .

(٢) انظر التصريح ٣١/٢ والمجم ٥٧/٢ .

(٣) آل عمران ٣٠ .

(٤) يوسف ١٠ .

(٥) البيت للأغلب المعلى من الرجز انظر التصريح ٥٧/٢ والأخفوي ٢٤٨/٢ والكافية

٢٩٢/١ .

### وقول الآخر:

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديار<sup>(١)</sup>

### وقول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفحت أعاليها من الرياح النواسم<sup>(٢)</sup>

فأنت ترى أن المضاف المذكر قد اكتسب التانيث من المضاف إليها لمؤنث التانيث، لأن المضاف كله أو بعضه، أو وصف في المعنى للمضاف إليه، لو حذفنا المضاف، ووضعنا المضاف إليه مكانه لصح، وما كان كذلك يكتسب منه تانيثه.

وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر، ويجرى عليه أحكام المذكر ومن ذلك

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنوير<sup>(٣)</sup>

### وقول الآخر:

(١) البيت من الوافر للمجنون وهو في ديوانه ١٧٠ والخزانة ١٦٩/٢، ٢٣٦ والمغنى ٥١٣ ويس ٣١/٢.

(٢) البيت من الطويل لذى الرمة وانظر الكتاب ٣٢، ٢٥/١ والمقتضب ١٩٧/٤ والخصائص ٤١٧/٢ والأشعري ٢٤٨/٢ وفي ديوانه ٦١٦.

(٣) البيت من البسيط لأحد المولدين، وانظر الخزانة ١٦٩/٢ والمغنى ٥١٢ (٢٩٨) والعينى ٣٩٦/٣ والتصريح ٣٢/٢ والأشعري ٢٤٨/٢ ومجموع الشواهد ١٤٣.

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر — مر معين على إجتنب التواني<sup>(١)</sup>

فإنارة ورؤية. مؤنثان، ومضافان إلى المذكر، ولذلك كان خبرهما مذكرا، لاكتسابهما التذكير من المضاف إليه.

ويحتمل أن يكون منه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْحَسَنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن رحمة مؤنثه وخبرها وهو " قريب " مذكر ، فاكتسب التذكير من لفظ الجلالة ، وهو باعتبار اللفظ مذكر لأن هذا هو مجري الأسلوب العربي ، والتذكير اشرف من غيره ، ويروي بعضهم أن لفظ قريب يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وإن كان بمعنى فاعل فقد يعطي حكم ما هو بمعنى مفعول أي رحمة الله مفر به من المحسنين ، أو ذكر علي تأويل الرحمة بالغفران وذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في " قريب " إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق . أي أن الرحمة مؤنث مجازي<sup>(٣)</sup> ، ولكن مع ذلك يلزم التأنيث ، والرأي الأول أقوى باعتباره الاسم لا المسمى ، لأن هذا منطلق الأسلوب العربي .

أحوال الاسم باعتبار إضافته

أحوال الاسم باعتبار إضافته أو عدم إضافته يتنوع إلى أربعة أنواع

وهي :

(١) البيت من المنسرح ولا يعرف قائله، وانظر العين ٣٦٩/٤ والممع ٤٩/٢ والدرر ٦٠/٢

وشرح الأشموقي ٢٤٨/٢ والشاهد فيه كما سبق مذكور في الشرح.

(٢) الأعراف ٥٦.

(٣) الصبان ٢/٢٥٠.

أ — ما يمتنع إضافته.

ب — ما يجب إضافته إلى المفرد.

ج — ما يجب إضافته إلى الجمل.

د — ما يجوز إضافته.

وإليك بيان كل نوع علي حده تفضيلاً — فيقول (وبالله التوفيق) .

#### أولاً : ما يمتنع إضافته

يُمتنع باتفاق إضافة هذه الأمور، وهي ، المضمرة، وأسماء الإشارة،  
والأسماء الموصولة غير أي، وأسماء الشرط، والاستفهام .

وإنما امتنع إضافته ما سبق (لأن لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته

ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف، بخلاف "أي" فإنها ملازمة  
للإضافة لفظاً أو تقديرًا، لضعفت مشبهها بالحرف بما عارضه من شدة  
افتقارها إلى ما تضاف إلى ما تضاف إليه ، لتوغلها في الإبهام هذا ما ذكره  
العلامة الصبان <sup>(١)</sup>.

ويقول الرضي : <sup>(٢)</sup> "ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرة  
والمبهمات لتفكيرها". ويروي الشيخ خالد <sup>(١)</sup> في التصريح: أنها لم تضاف

(١) الصبان ٢/٢٥٠ .

(٢) الكافية ١/٢٧٤ .

بشبهها بالحرف، والحرف لا يضاف ، وإنما " أي " في الجميع لضعف الشبه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه "

ويعلل المنع يس العليمي : <sup>(٢)</sup> بأنها لو أضيفت لاجتمع معرفان علي معرف واحد ولشبه الجميع بالحرف .

وكل هذه التعديلات تجمع علي أن إضافة هذه الأشياء عبث، ولا تفيد تعريفا، والمعرف لا يعرف، ولو قيل : إن العرب لم يضيفوا هذه الأسماء إلى ما بعدها لكان ذلك كافيا، بدليل أن (أي) سمعت مضافة لما بعدها، والسماع قانون لا يرد .

وهناك نوع مختلف فيه: إلا وهو إضافة الشيء إلى نفسه أو الصفة إلى موصوفها أو العكس وذلك مثل ليث أسد، وقمح بر، وأسامة أبي الحارث، وزيد أبي عبد الله، وأبو عبد الله زيد رجل فاضل، فكل ذلك ممنوع عند البصريين والسر في هذا المنع عندهم: من جهة إضافة الشيء إلى نفسه.

لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه، لأن نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الإضافة إلا بما فيه من التعريف، وإن كان عاريا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع لأن الاسمين المترادفين علي حقيقة واحدة " والتضاييف إنما يكون بن شيئين كل

(١) ج ٢ ص ٣٤ .

(٢) المصدر والصفحة السابقة

منهما غير الآخر ولذلك لا تضيف اسما إلى اسم آخر مرادف له علي حقيقته، ولا إلى كنيته سواء كان ذلك معلقا علي عين أو معني فالعين مثل: قمح بر والمعني نحو: حبس منع — فلا يجوز ما تقدم — كما يقول ابن يعيش<sup>(١)</sup>، أجاز إضافة الاسم إلى اللقب نحو: سعيد كرز، وقيس بطه، لأنه لما أشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولا، اعتقد فيه التنكير، وأضيف إلى اللقب للتعريف وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمي به واللقب أولي به، لأنه صار به أعرف .

وينسب السيوطي حكم المنع إلى الجمهور في اللقب فيقول<sup>(٢)</sup>: الجمهور يمنع إضافة اسم لمرادفه إلا بتأويل كقولهم: سعيد كرز أي مسمي هذا اللقب، وخشرم دبر أي الذي له ذا الاسم، لأنهما اسمان للنحل، ويقول العلامة الأشموني<sup>(٣)</sup>: "لا يضاف اسم لما اتحد به معني كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته، لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعني، فلا يقال: قمح بر. يقول في التصريح<sup>(٤)</sup>: ما يدل علي منع إضافته المرادف لأنه نفسه، وما ورد يؤول كما سبق .

ويري الفراء جواز إضافة الاسم إلى مرادفه إذا اختلف اللفظان، لأن ذلك قد ورد عن العرب نحو: سعيد كرز والأصل أنه لا تأويل للنصوص

(١) ابن يعيش ٩/٣ .

(٢) المجموع ٤٨/٢ .

(٣) ٢٤٩/٢ .

(٤) ج ٢ ص ٣٣ .

قال الرضي : <sup>(١)</sup> وأما الاسمان اللذان ليس في إحداها زيادة فائدة كشحط النوي، وليت أسد. فالفراء يميز إضافة إحداها إلى الآخر، للتخفيف قال إن العرب يميز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد      سيرضيكما منه سنام وغاربة <sup>(٢)</sup>

ويختار الرضي رأي الفراء فيقول: <sup>(٣)</sup> والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة "النسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم" وقوله "ورخاء الدعة وسكايك الهواء" ولو قلنا: إن بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة.

وأري:

أن رأي الفراء يؤيده السماع، ولا حجة للتعسف في التأويل، فالوارد أقوى شاهد علي صحة القضية، ويدخل في جواز ذلك صحة إضافته قولهم: جميع القوم، وكل الدراهم، وعين الشيء أو نفسه" ولكن لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم، فلا يقال كل الجميع، ولا جميع الكل، فإنها متماثلات في العموم كما يقول الرضي <sup>(٤)</sup>

(١) الكافية ٢٨٨/١ .

(٢) البيت من الطويل لعبد الرحمن ابن حسان وقيل: لآخرين، وانظر إلى الأشموني ٢٤٣/٢،

العيني ١٧٣/٣ وابن يعيش ١٢٩/٧ ١٥٢ الأنصاف ١٢٣ والخزانة ٢٧٧/٢

والمضيف ٢١/١ .

(٣) الرضي ٢٨٨/١ .

(٤) المصدر السابق ٢٩١/١ .

### أما إضافة الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى الصفة:

فقد منعها البصريون، لأن الصفة والموصوف لذات واحدة، والإضافة لابد لشيئين حقيقيين حتى يتحقق الغرض منها، فإذا كانت الصفة والموصوف شيئا واحدا، فلا يجوز إضافة إحداهما إلى الآخر. فلا تقول: هذا محمد المجتهد، وهذا مجتهد محمد. وما ورد من ذلك مثل: صلاة الأولي، مسجد الجامع، وجانب الغربي، وبغلة الحمقاء، دار الآخرة، حق اليقين، حب الحصيد من إضافة الصفة للموصوف نحو وسحق عمامة، وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جاثبة خير، ومعرفة خير، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف<sup>(١)</sup>، وقال الشاعر مضيفا الصفة والموصوف:

والمؤمن العائدات الطير تمسحها ركبان مكه بين الغبل والسند<sup>(٢)</sup>

والبصريون يؤولون كل ما ورد فيقدرون في إضافة الموصوف إلى الصفة علي أن المضاف إليه في الظاهر صفة الموصوف محذوف فيقولون تقديرا في كل ما سبق: صلاة الساعة الأولي، ومسجد المكان الجامع، وجانب المكان الغربي، وبغلة الحية الحمقاء ودار الساعة الآخرة، وحق الأمر اليقين، وحب النبت الحصيد، وفي جرد قطيفة (أي مجرودة) وسحق عمامة<sup>٥</sup> (أي باليه) بقدر موصوف، ويضاف الصفة إلى جنسها والتقدير: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة، وفي

(١) ابن يعيش ١١٠/٣ .

(٢) البيت من البسيط للناطقة، وانظر شرح المفصل ١١/٣ والخزانة ٣١٥/٢، ٣٦٤/٤/١٠٥.

وهو في ديوانه ١٠ برواية "والسعد .



أخلاق ثياب: شيء من جنس الثياب، وفي جائبة خير (أي خير ينتشر) ومغربه خير (أي يعيد عن بلده) يقدر كما سبق، ومنها: خائنة الأعين، كرام الناس، وكرام القوم، كما يقدر أن البيت بأن وتضاف الصفة إلى جنسها أي جماعة العائدات من جنس الطير.

### وأري:

أن الوارد الكثير المذكور آنفا يدل علي جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، وكذلك إضافة الموصوف إلى الصفة، ولا داعي للتعسف في التأويل فإن النص اللغوي يستدل بظاهرة ولا داعي لصرفه عنه — ومن العجيب أن الرضي يروي عن البصريين ذلك ويوضح بأن ذلك كثير، ولا داعي للتعسف بالمنع والتأويل قال الرضي <sup>(١)</sup> ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها نحو: مسجد الجامع، وجانب الغربي، والصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء متأول، ومثل: جرد قطيفة وأخلاق ثياب متأول "وأجاز الكوفيون <sup>(٢)</sup> إذا اختلف اللفظان من غير تأويل تشبيها لما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان، ووعد الصدق، وحق اليقين، ومكر الشيء وأبناء المؤمنات كما جاء ذلك في النعت والعطف والتأكيد نحو: غرايب سود، كذبا ومنيا وكلهم أجمعون، وقال أبو حيان: لا يتعدى السماع بل يقتصر عليه فلا يقاس". وقد وافق علي ذلك بن الطرادة <sup>(٣)</sup> وظاهر التسهيل وشرحه موافقة جواز ذلك.

(١) الكافية ٢٨٥/١ .

(٢) المع ٤٩/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٢٥٠/٢ .

### إضافة المسمى إلى الاسم وعكسه

وإذا كان النحاء قد اختلفوا في إضافة الاسم إلى مرادفه، والصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى الصفة، لأن الثاني هو عين الأول، فلم يستفد من إضافته شيئا، وإنما الإفادة تأتي من المختلفين، وعكسه ولكننا نجد العرب قد اختلفوا في إضافة المسمى إلى الاسم كما يقول ابن يعيش<sup>(١)</sup> "مبالغة في البيان، لأن الجمع بينهما أكبر من أفراد أحدهما بالذكر، ومن ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير مسمى"

فالمسمى هو تلك الحقيقة، وذات اللقب، والاسم هو اللفظ المعبر عن تلك الحقيقة وهذا النوع قد ورد عن العرب بكثرة لغرض المبالغة، وهو هدف نفيس في الأسلوب العربي . فمن ذلك قولهم : لقيتهم ذات مره" والمراد به الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مرة" . وكذلك " ذات ليله" ومررت به ذات يوم، ودارت ذات الشمال، وسرنا ذا صباح، وتقدير ما سبق: داره شمالا، وسرنا صباحا بالطريق الذي ذكرناها وفي " ذا صباح، و ذات مرة " تفخيما للأمر ومثل ذلك قول الشاعر:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظمء وألب<sup>(٢)</sup>

أي بأصحاب هذا الاسم، وقصده من ذلك: تعظيم الممدوح وتفخيم أمره، ومثله أيضا قوله الآخر:

(١) ١٢/٣ .

(٢) البيت للكميت من الطويل وانظر في ديوانه ١٠٢/١ والخصائص ٢٧/٣ وابن يعيش ١٥٤/١، ١٢/٣، ١٥٥، والخزانة ٢٠٥/٢ واللسان ١٧٣ (ليب).

إذا ما كنت مثل ذوي عدي ودينار فقام علي ناعي<sup>(١)</sup>

أي مثل كل رجل من المسميين عديا ودينارا، وعليه قراءة ابن مسعود  
**«فوق كل ذي عالم عليم»** أي وفوق كل شخص يسمى عالما عليم  
 قال الرضي<sup>(٢)</sup> : وأما ذا وذات وما تصرف منها إذا أضيفت إلى المقصود  
 بالنسبه، فتأويلها قريب من التأويل المذكور "أي المراد بالمضاف  
 الذات، وبالمضاف إليه اللفظ " إذ معنى : جئت ذا صباح أى وقت صاحب  
 هذا الاسم ، (فدا) صفة موصوف محذوف وأما حتى في نحو قولهم: هذا  
 حتى زيد " فتأويله شخصه الحى . فكأنك قلت : شخص زيد . فهذا من  
 باب إضافة العام إلى الخاص ، وذكروا ل لفظ " حتى " مبالغة وتأکید .

قال الشاعر :

ألا قبح الإله بنى زياد وحى أبيهم قبح الحمار<sup>(٣)</sup>

ومثل ما سبق لفظ " الاسم " كقول الشاعر " "

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يك حولا كاملا فقد إعتذر<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الوافر ولا يعرف قائله وانظر الخصائص ٣١/٣ وابن يعيش ١٣/٣ واللسان (ذا).

(٢) شرح الكافية ٢٨٦/١.

(٣) البيت من الوافر لزيد بن مفرح في ديوانه ٨٧ وانظر اللسان (حتى) ٢٣٣٣ والخزانة ٢١٠/٢

١٥/٣ والخصائص ٢٨/٣ والمحتسب ٣٤٧/١.

(٤) البيت من الطويل للبيد انظر في ديوانه ٢١٤ والخصائص ٢٩/٣ وابن يعيش ١٤/٣ والممع

١٥٨، ٤٩/٢ والعين ٣٧٥/٣ والخزانة ٢١٧/١ وشرح الأشموني ٢٤٣/٢.

وقد حكم بعض النحاه<sup>(١)</sup> زيادة لفظ " ص، اسم " ولكن الحق في ذلك أنهما وأمثالهما ليسا بذائدين وإنما كما قال الرضي: "والحق إن الاسم في المواضع المذكورة له معني فقله: اسم السلام أي لفظ الدلالة عليه، وكلمته: فاسم السلام من باب عين زيد فالسلام لفظ أي صوت، ومقام الذنب " من باب الكفايات أي بعدت مكافته"

ويقول الرضي : في إضافة المسمي إلى الاسم وعكسه: إنه يحتاج إلى تأويل، كالاسم المضاف إلى إلى لقه نحو: سعيد كرز، ونحو: ذو، وذات، ولفظ الاسم المضاف إلى المقصود بالنسبة كاسم السلام، واسم الشيب، ولفظ (الحي) مضافا إلى ما هو المقصود بالنسبة"

يقول ابن يعيش<sup>(٢)</sup> : وأبو عبيده يحمل المضاف في ذلك كله"أي إضافة المسمي إلى الاسم، وإضافة الاسم إلى المسمي "علي الزيادة، والإقحام ورأي أن دعوي الزيادة لاسم كامل فيه مجازفة في الحكم، فالعربي عندما ينطق باسم "السلام" ووحى أيهم باسم الماء، فالمراد الصوت كما سبق للرضي، فليس زائدا فهو ليس قول الشاعر:

ونادى بها ماء إذا ثار ثورة أصبح نوام إذا قام يخرق<sup>(٣)</sup>

أي يذكر هذا اللفظ "ماء" لهذه الحالة، فليست بزائده، وإنما ذكرت لغرض للكلام لا بد منه.

(١) الكافية ٢٨٥/١ .

(٢) شرح المفصل ١٥/٣ .

(٣) البيت من الطويل لا يعرف قائله وانظر ابن يعيش ١٤/٣ .

## الفصل الخامس

### ما يجب إضافته إلى المفرد

ثانيا: ما يجب إضافته إلى المفرد

إن المتتبع لأساليب العرب يجد أن هناك كلمات لزمّت الإضافة إلى المفرد، لأن فيها إهاما أو عموما تحتاج إلى مضاف إليه، يوضحها أو يحدد المقصود منها، وقد يقطع بعضها لفظا، ولكن المضاف إليه فيها منوي مقصور، ليستقيم بها القصد أهم خصص لما ينبغي أن يكون عليه الأسلوب العربي وهو البيان المحدد للمقصود ولذلك قسمها علماء النحو إلى قسمين:

أولا ما يضاف في اللفظ، ويجوز قطعه عنها لفظا فقط مثل: كل، بعض، أي، غير، مع، الجهات الستة ومن أشبهها، مثل، شبه، بيد، قاب، قد، قط، حسب، ونحوها .

آخرا: ما يجب إضافته في اللفظ وهو ثلاثة أنواع:

أ — ما يضاف للظاهر والمضمر نحو: كلا، كلتا، عند، لدي، و قصارى الشيء، وحماذاه سوي .

ب — ما لا يضاف إلا للظاهر فقط نحو: أولي، أولات، ذو، ذات .

ج — وما يختص بالمضمر فقط وهو نوعان:

أولاً : ما يضاف لكل مضمرة: وهو: وحد

١. آخراً : ما يختص بضمير المخاطبة: وهي: لبيك: حنانيك، و  
دواليك، هذاذك. وهذا تقسيم حسن لابن هشام <sup>(١)</sup> رحمه الله  
ودونك بيان كل نوع من الأنواع السابقة تفصيلاً علي حده :

أولاً: ما يجوز قطعه عن الإضافة لفظاً

"كل" قد وردت مضافة في اللفظ، ومقطوعة وذلك مثل قوله  
تعالى ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾ <sup>(٢)</sup> فهي مضافة في الأية،  
ومقطوعة مثل: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾ <sup>(٣)</sup> وذلك لأن "كل" اسم  
لأجزاء الشيء فيقتضي الجزأ كما يقول: ابن يعيش <sup>(٤)</sup> وجواز الإضافة،  
وعدمها في كل، وبعض إذا لم تقع كل واحدة منها توكيداً ولا نعتاً وإلا  
لزم إضافتها مثل: ﴿فسجدوا للملائكة أجمعون إلا إبليس﴾ <sup>(٥)</sup> ومثال  
النعت: محمد العالم كل العالم: فكل هنا صفة بمعنى الكمال في الصفة

يقول السيوطي <sup>(٦)</sup> : وهي اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو  
قوله تعالى ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ <sup>(٧)</sup> والمعروف المجموع نحو قوله تعالى

(١) أوضح المسالك ١١١/٣ - ١١٦ .

(٢) المؤمنون ٥٣ .

(٣) يس ٤٠ .

(٤) المفصل ١٣/٢ .

(٥) ٧٤، ٧٣ ص.

(٦) الجمع ٧٣/٢ .

﴿وكل آتية يوم القيامة فردا﴾<sup>(٢)</sup> وأجزاء المفرد المعروف نحو "كل زيد حسن"

### حكمها إذا أضيفت إلى المعرفة

ويجوز أن يراعى في ضميرها المعنى أو اللفظ إن أضيفت كل إلى معرفة مثل قوله تعالى ﴿إن كل من السموات والأرض لا آتني الرحمن عدا لقد أحصاهم، وعدهم عدا، وكلهم آتية يوم القيامة فردا﴾<sup>(٣)</sup> خلافا لابن هشام<sup>(٤)</sup> الذي أوجب مراعاة اللفظ، فقال في المعنى أن القيد لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا علي نقطتها نحو: "كلهم آتية"، ﴿كل أولئك كان عنهم مسئولا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿كلكم جائع إلا من أطعمته﴾<sup>(٦)</sup>، وكلنا لك عبد<sup>(٧)</sup> وأما الآية الأولى: "فجملته لقد أحصاهم" أجيب بما القسم وليس خبرا عن "كل" وضميرها رافع "لمن" لا "لكل" وإن أضيفت لنكره ففيها ثلاثة آراء في القضية أحدها وهو رأي ابن هشام<sup>(٨)</sup> يقول: إن نسب الحكم لكل فرد فاللفظ نحو: كل رجل يشبعه

(١) آل عمران ١٨٥ .

(٢) مريم ٩٥ .

(٣) مريم ٩٤، ٩٥ .

(٤) الجمع ٧٤/٢ .

(٥) الإسراء ٣٦ .

(٦) حديث قدسي من مسلم كتاب البر والعلم والآداب .

(٧) حديث مسلم كتاب الصلاة .

(٨) المغني ج ٢ ص ١٩٦ .

رغيفان، وكل طالب في الامتحان ناجح وإن نسب للمجموع روعي  
المعني نحو: كل رجل قائمون أي مجموع الرجال .

وثانيها: هو ما رآه بن مالك وهو وجوب مراعاة المعني مطلقا،  
فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا نحو قوله تعالى ﴿ وكل شيء فعلوه في  
الزمر ﴾<sup>(١)</sup> ومفردا مؤنثا في نحو: ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾<sup>(٢)</sup>  
ومثني كما قال الشاعر:

وكل رفيقي كل رحل وإن هما      تعاطي القنا قوما هما أخوان<sup>(٣)</sup>  
ومجموع مذكرا نحو: ﴿ كل حارب بما لديه فرحون ﴾<sup>(٤)</sup> ومجموعا  
مؤنثا في نحو :

وكل مصيبات الزمان وجدتها      سوي فرقة الأحباب هينة الخطب<sup>(٥)</sup>  
وثالث الآراء: لأبي حيان، حث يري جواز الأمرين كقول الشاعر  
جادت عليه كل عين ثرة      فتركن كل حديقة كالدرهم<sup>(١)</sup>

(١) القمر ٥٢ .

(٢) المدثر ٣٨ .

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٨٧٠ والمغني ١٩٦ (١٨٢) والعيني ٧٤/١ والدرر  
٩١/٢ .

(٤) الروم ٣٢ .

(٥) البيت لقيس بن ذريح انظر الديوان ٦٦ وشواهد السبوطي ١٨٣ والمجمع ٧٤/٢  
والمغني ٢٦١ والعيني ٧٤/١ والدرر ٩١ / ٢ .



هذا نقل الجمع ولكني عدت إلى ارتشاف الضرب<sup>(٢)</sup> فوجدته ينص علي أنه لا بد من تعين اعتبار المعنى في الضمير وغيره، ويحكم علي البيت بأنه مخالف للقياس أي فتركت كما قال تعالى: ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾<sup>(٣)</sup>

#### حكم ضميرها إن قطعت عن الإضافة:

يجوز قطعها في اللفظ عن الإضافة، فأجاز أبو حيان فيها كما في السابق جواز مراعاة اللفظ والمعنى، فمثال اللفظ قوله تعالى: ﴿قل كل ما يعمل علي شاكلته﴾، وقوله: ﴿فكلا أخذنا بذنبه﴾<sup>(٤)</sup>. ومثال المعنى: ﴿وكل كانوا ظالمين﴾<sup>(٥)</sup>

ويري بن هشام أن الصواب أن ينظر إلى تقدير المعنى المحذوف، فإن قدره مفردا نكرة وجب الأفراد نحو قوله تعالى ﴿قل كل يعمل علي شاكلته﴾<sup>(٦)</sup>

ونحو ﴿كل آمن بالله﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله: ﴿كل قد علم صلاته وتسبيحه﴾<sup>(٨)</sup>. وإن قدره جمعا معرفا فالجمع واجب نحو قوله تعالى

(١) البيت من الكامل لعنترة وانظر الجمع ٧٤/٢ والأشعري ٢٤٨/٢ والمغني ١٩٨ (١٧٤) والمنصف ١٩٩/٢ والارتشاف ٥١٦/٢.

(٢) جـ ٢ صـ ٥١٦.

(٣) الروم ٣٢.

(٤) العنكبوت ٤٠.

(٥) الأنفال ٥٤.

(٦) الإسراء ٨٤.

﴿كل له قاتون﴾<sup>(٣)</sup> وقوله عز وجل: ﴿كل في فلك يسبحون﴾<sup>(٤)</sup>  
 وقوله: ﴿كل آتوه داخرين﴾<sup>(٥)</sup> فحال المحذوف هو الذي يوضح حالة  
 الضمير .

وأهل البيان<sup>(٦)</sup> يرون أن "كل" إذا وقعت في حيز النفي توجه النفي  
 إلى الشمول بخاصة وأفاد بمفهوم بثبوت الفعل لبعض الأفراد كقوله: لم  
 آخذ كل الدراهم . أو وقع النفي في حيزها توجه إلى كل فرد نحو قوله  
 (ص): لذي اليمين: كل ذلك لم يكن . وهي فائدة نفيسة تدل على أن  
 النحو يهتم بالمعنى اهتمامه باللفظ .

قال ابن يعيش: <sup>(٧)</sup> وهي تلزم الإضافة، ولا تفارقها، وإذا أفردت كان  
 معناها على الإضافة، ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها فلا  
 يقال: الكل.

(بعض): قد وردت في الأسلوب مضافة لفظاً أو مقطوعة عن  
 الإضافة قال تعالى: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾<sup>(١)</sup> ونظراً لأنها

(١) البقرة ٢٨٥ .

(٢) النور ٤١ .

(٣) البقرة ١١٦ .

(٤) يس ٤٠ .

(٥) النمل ٨٧ .

(٦) المجموع ٧٤/٢ .

(٧) المفصل ١٢٩/٢ .

تفيد البعضية فهي تقتضي الشيء البعض. وهذا يوجب أن تكون مضافة لما بعدها لفظاً أو تقديراً، ولا تدخل عليها "أل" فيقال البعض؛ لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعنى الإضافة، من جهة تضمنها معنى الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها، وهذا التعليل ذكره العلامة ابن يعيش<sup>(٢)</sup> تعليلاً لجميع ما يلزم إضافته السابقة.

### حكم كل وبعض عند قطعها عن الإضافة تعريفاً وتنكيراً:

اختلف النحاة في هذه الحالة. هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه أم هما نكرتان بالنظر إلى انقطاعهما عن الإضافة اللفظية. فذهب جمهور البصريين<sup>(٣)</sup> إلى أنهما معرفتان بالإضافة المنوبة، وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وحالتهما الراهنة، ولأن نية الإضافة لا تكون سبباً للتعريف ألا ترى لفظ "نصف" و "ربع" وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال: خذ ديناراً ونصفاً وربعاً مثلاً، وهما حينئذ نكرتان، بالإجماع.

### والأصح رأى سيويوه لأمرين:

أحدهما: أنهم جاعوا بالخال من لفظ كل، بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا: مررت بكل قائما، وأعرضت عن بعض جالسا، وصاحب الخال معرفة ولم يأتوا الخال من ربع أو نصف.

(١) ٢٥٣ البقرة .

(٢) ابن يعيش ١٢٩/٢ .

(٣) حاشية أوضح المسالك ١١١/٣٠ .

الأخير : أن العرب تقطع كل وبعض عن الإضافة، وتريد المضاف إليه، وقد تحذفه ولا تريد المضاف إليه مثل ربع ونصف، وبجيء الحال من الأول دون الثاني دليل صحة رأي سيبويه وقد تكون منصوبة علي الطريقة كقوله تعالى:

﴿كلما مرزقوا منها من ثمرة مرزقا قالوا﴾<sup>(١)</sup> وناصبها هو الجواب .

أي: من الكلمات التي يجوز قطعها في اللفظ عن الإضافة، ولكنها ملازمة لها وذلك لأنها اسم مبهم يطلق علي أي شيء عاقلا، أو غير عاقل، فلزمت إضافته حتى يظهر منه المقصود كاحتياج الموصول إلى الصلة وهي تدل علي كل ما أضيف إليه نحو أي الرجال تقصد؟ وأي الثياب تلبس؟ أي من كل منهما، ومحيثها بدون ومحيتها بدون إضافة في اللفظ علي أنها منوبة جائز قال سيبويه: <sup>(٢)</sup> رحمه الله — «اعلم أن «أيا» مضافا وغير مضاف بمنزلة «من» ألا تري أنك تقول: أي أفضل، وأي القوم أفضل . فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجري من، كما أن زييدا، وزيد مناة يجريان مجري عمرو فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله عز وجل ﴿أَيُّهَا تَدْعُوا فَلِلْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup> فحسن لحسنه مضافا «

ولا حذف للمضاف إليه معها إلا مع قيام قرينه عليه كالأية السابقة

(١) البقرة ٢٥ .

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢ .

(٣) الإسراء ١١٠ .

والمضاف إلى "أي" يكون نكرة مطلقا مفردا أو مثنى أو مجموعا يقول  
الرضي<sup>(١)</sup> والعلة في ذلك أن "أيا" استفهاما كان أو شرط أو موصولا  
موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة من ومن أمثاله، ولأن  
المراد قبل واحد من هذه المجزئات الجنس مستغفقا مجتمعا من المسئول  
ومن أمثاله، فتكون في الحقيقة منقسمة إلى المسئول وأمثاله فمعنى أي رجل  
أي قسيم من أقسام الرجال إذا قسموا رجلا رجلا، وأي رجلين أي أي  
قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسم رجلين رجلين، وأي رجال أي أي  
قسم من أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجالا رجالا".

وهذا مثل محمد أفضل رجل، والمحمدان أفضل رجلين، والمحمدون  
أفضل الرجال. ومعناه أنه أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم منه  
رجلا أو رجلين أو رجالا.

ولا يكون مضافها في المعرفة إلا مثنى أو جمعا وذلك مثل قوله تعالى:  
﴿فأي الفريقين أحق بالأمن﴾<sup>(٢)</sup> وقوله أيضا ﴿أيكم أحسن عملا﴾<sup>(٣)</sup> ولا  
تضاف إليها مفردة معرفة إذا اقتصر أجزائها، فكان بينها جمع مقدر نحو:  
أي زيد احسن أي أي أجزاء زيد حسن أو عطف عليها مثلها بالواو  
كقول الشاعر:

فلئن لقيتك خالбин لتعلمن      أبي وأيك فارس الأحران<sup>(٤)</sup>

(١) شرح الكافية ٢٨٩/١، ٢٩٠.

(٢) الأنعام ٨١.

(٣) الملك ٢.

(٤) البيت من المنسرح وانظر المجمع ٣٧/٢، والدرر ٥٤٠/٢ ومجمع الشواهد ٤١٢.

وقول الآخر :

ألا تسألون الناس أبي وأيكم غداة التقينا كان خيرا وأكرما<sup>(١)</sup>

بقول العلامة الصبان<sup>(٢)</sup> : امتنع إضافتها للمفرد المعروف؛ لأنها بمعنى بعض، والمفرد شيء واحد ليس له أبعاد، بخلاف ما إذا أضيفت للمذكر فإنها حينئذ بمعنى "كل" وهو تعليل جيد ذكره صاحب التصريح<sup>(٣)</sup> والشيخ يس<sup>(٤)</sup>، ويقول في ذلك الرضي: "لأن المنكر لا يختص في أصل الموضع بواحد معينه، فصح أن يعتبر به عن كل واحد واحد علي البدل، إلى أن يغني الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة، فإنها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه فلا يطلق علي ذلك التعيين علي غيره"

وعطف مثلها عليها قد يكون بالضمير كما سبق نحو: أي زيد وأي خالد أفضل أو بهما نحو: أيك وأي أعلم وتكرير أي واجب، لأنه لا يعطف علي الضمير المجرور أو يعطف علي شيء إلا بإعادة الجار قال الرضي: فتكرير(أي) للمحافظة علي اللفظ فقط لا المعني كما في قولك: بيني وبينك" ولا تكرير في الوصفة والحالية، ولا نكره مع أي الموصولة كما سنتصل في أقسامها.

(١) البيت من الطويل وانظر المعين ٤٢٣/٣ و الأشموني ٢٦١/٢ ومجمع الشواهد ٣٣٢.

(٢) ٢٦١/٢.

(٣) انظر التصريح واشيته ٤٤/٢.

(٤) الكافية ٢٩١/١.

## أقسامها:

تنقسم (أي) إلى أقسام خمسة — وهاك بيانها:

١ — أن تكون شرطاً: نحو: أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي﴾<sup>(٢)</sup> وتضاف للمعرفة كما في الآيتين وللنكرة نحو: أي رجل جاءك فأكرمه .

٢ — وأن تكون استفهاماً: فتضاف كسابقتها للمعرفة نحو قمتم من يقوم أيكم زادته هذه إيماناً ونكرة نحو: ﴿فبأي حديث بعده يؤمنون﴾<sup>(٣)</sup> وقال الشاعر:

تنطرت نصراً والسماكين أيهما علي من العيث استهلكت مواطره<sup>(٤)</sup>

فتضاف في هاتين الحالتين إلى المعرفة والفكرة إلا ما سبق منعه من الإضافة

٣ — أن تكون دالة على الكمال، فإذا وقعت بعد النكرة كانت صفة نحو: سلمت علي رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال، أو بعد معرفة أعربت حالاً كقول الشاعر:

(١) ١١٠ الإسراء .

(٢) ١٨٥ الأعراف .

(٣) ٢٨ القصص .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٧٤ والمطر المقي ١٠٧ وهو من الطويل .

فأومأت إيماء خفياً لحبتر فله عينا حبتر أيما فتى<sup>(١)</sup>

ولا تضاف أى هنا فى هذه الحالة إلا لنكرة كما مثلنا قال الصبلن<sup>(٢)</sup> فلا عن الدمامين " لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال، والداخلية على المعرفة بمعنى (بعض) فلا تدل عليه". ويقول صاحب التصريح: <sup>(٣)</sup> وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيها: لأن نعت النكرة والحال يجب أن يكونا نكرتين، ومعنى أى فارس. كامل فى الفروسية وعلل ذلك اللقائى<sup>(٤)</sup> بقوله: لأن الوصف والحال مشتقان تحقيقاً أو تأويلاً، والمشتق كلى، والمضاف إلى معرفة جزئى إذ المعرفة ما أشير به إلى شئ، بعينه ويرى الشيخ يس<sup>(٥)</sup> جواز أن يكون الوصف معرفة نحو مرت بالغلام أى الغلام. وهو نظر غير سديد، فإن الوارد بإضافتها إلى النكرة.

٤- أن تكون موصولة: فلا تضاف إلا إلى معرفة نحو قوله تعالى: ﴿لنترعن من كل شيعة أبهم أشد على الرحمن عتياً﴾<sup>(٦)</sup> والتقدير: لنترعن الذى هو أشد قال اللقائى: <sup>(٧)</sup> لأن الموصولة يراد بها واحد بعينه،

(١) البيت من الطويل للراعى انظر الكتاب ٣٠٢/١ والعين ٤٢٣/٣ والمجمع ٩٣/١ والأشعرون ١١/١٦٨، ٢/١٦٨، ٢٦٢ والدرر ٧١/١.

(٢) ٢-٢٦١.

(٣) ٤٥/٢.

(٤) التصريح ٤٤/٢.

(٥) التصريح ٤٤/٢.

(٦) مريم آية (٦٩).

(٧) التصريح ٢/٤٤.



والصلة لا تستغل بذلك مع "أى" لتوغلها في الإهام، فلا بد من إضافتها لمعرفة.

(وأى) في جميع أحوالها السابقة بأن كانت شرط أو استفهاما وحالا، أو صفة معرفة، وكذلك إذا كانت موصولة على رأى الكوفية وبعض البصريين، وحكى عنهم ذلك سيبويه<sup>(١)</sup> حيث قال: "وحدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرءونها" الآية السابقة، أيهم بالنصب وهى لغة جيدة نصبوها كما جررها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل، وزعم الخليل أن (أيهم) إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية" أ.هـ.

وبذلك تبين لنا أن من أعرب الجميع ولو كانت موصولة، وأن من بناها على الضم إذا كانت مضافة، وصدر صلتها ضمير محذوف هو الخليل خلاف<sup>(٢)</sup> للزجاج والجرمى.

هـ - أن تكون صلة لنداء ما فيه أل نحو: يأيها الرجل، (يأيها النفس المطمئنة)<sup>(٣)</sup>، وهذه لا تضاف، فلا تدخل في باب الإضافة، وإن كلنت تكمل أقسام (أى) وحصيلة ما سبق أن لآى، بحسب إضافتها بثلاثة أحوال:

الأول: الإضافة إلى النكرة والمعرفة، وذلك في الشرطية والاستفهامية.

الثاني: لزوم الإضافة إلى الفكرة وذلك في الوصفية والحالية.

(١) الكتاب ٢/٣٩٩ هارون.

(٢) المعنى ١٠٧، ١٠٨.

(٣) الفجر الآية (٢٧).

الثالث: لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك في الموصولة.

### غير

وهي اسم يدل على مغايرة ما قبله الحقيقة ما بعده في ذاته وحقيقته نحو: مررت برجل غيرك، فكل منهما حقيقة تخالف في ذاتها الأخرى أو في صفاته الطارئة من السرور والفرح، أو الكآبة والانقباض ونحو ذلك، وهي اسم خالص في الاسمية، لا مجال للظرفية فيه، وتدل على الغاية، أى ينتهي بها الشيء بذكر المضاف إليه معها، وهي اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع كما صرح<sup>(١)</sup> بذلك صاحب التصريح الذي ذكر بأن المبرد كان يقول: لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد، وكذا فقال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك، وأنسد عليه في باب القسم من شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل<sup>(٢)</sup>

وتبعهم صاحب القاموس<sup>(٣)</sup> أى في جواز ما سبق، خلافا لابن هشلم حيث حكم بأن ذلك لحن في المعنى، وبالغ في إنكاره في شذور الذهب وطالما ورد عن العرب، فالسماع لا يرد مادام قد عضده القياس على "ليس غير".

(١) انظر التصريح ٢/٥٠.

(٢) البيت من الطويل انظر التصريح ٥٠/٢ والاشعري ٢/٢٦٧.

(٣) ٢ - ص ١٠٩.

فيرد قول السيرافي وابن هشام اللذين حكما بأن " لا غير لحن".

ولها حالتان مع ليس، ولا وهما ما يلي:

**أولاهما:** إذا ذكر المضاف إليه نحو: قبضت عشرة ليس غيرهما أولا غيرهما فيجوز في " غيرها" الضم والنصب، فالضم على أنه اسم ليس أولا، والخير محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها.

**ثانيهما:** يجوز حذف المضاف إليه لفظا معها تقول: قبضت عشرة ليس غير او لا غير فيجوز فيها الضم من غير تنوين، واختلف العلماء في توجيه ذلك فقالوا: الضمة ضمة بناء، فهي في الحقيقة<sup>(١)</sup> كقبيل وبعد، وتعرب اسما والخير محذوف أو الخير، والاسم محذوف وهذا رأي الميرر، أما الأخفش فيري أنها ضمة إعراب، وهي اسم ككل وبعض لا ظرف كقبيل وبعد، وعلي ذلك فهي اسم ليس؛ أولا والخير محذوف، وحذف النون لتقدير الإضافة وابن خروف يجوز فيها التقديرين السابقين، للميرر والأخشف، لتكافؤ أولهما .

ويجوز الفتح مع التنوين وغيره وعليه تكون خيرا والحركة حركة إعراب كضمها مع التنوين تكون باتفاق العلماء<sup>(٢)</sup> اسم ليس أولا، وكل ما سبق علي اعتبارا قطع غير لفظ فقط .

(١) شرح الأعمش ٢/٢٦٧.

(٢) التصريح ٢/٢٩ .

وإذا كان التقدير علي الإضافة لفظا ومعني فهي حينئذ اسم معرب،  
يجوز فيها وجهات الضم والنصب مع التنوين، فالرفع علي ذكر اسمها،  
وحذف خبرها والنصب علي أنها الخبر، والمحذوف الاسم، .

فإذا قطعت عني الإضافة لفظا ومعني، فلا يقصد المضاف إليه ألْبَتَّه  
فهي في هذه الحالة نكرة معربة منونه، ويكون المقصود منها المغايرة  
المطلقة، فتكون بمعنى المشتق نحو: من حد في عمله نال التقدير ليس  
غيراً<sup>(١)</sup> أي ليس نيل التقدير مغايراً .

فتكون بذلك اسماً خالصاً الاسميه، مقطوعاً عند الإضافة لفظاً ومعني،  
ويعرب علي حسب موقعه وعلي ذلك تبني إذا حذف المضاف إليه ونوي  
معناه كقبل واحد، وتعرب في غير ذلك، بأن حذف ونوي لفظه للعلم به  
مثل: كل، وبعض .

قال بن هشام<sup>(٢)</sup> في المغني، وتستعمل "غير" المضافة لفظاً علي وجهين  
أحدهما: وهو الأول — أن تكون صفة للنكرة نحو قوله تعالى: ﴿نعمل  
صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾<sup>(٣)</sup>، أو لمعرفة قريبه منها نحو: ﴿صراط الذين  
أنعمت عليهم﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) النحر الواق ١١٤/٢ .

(٢) ص ١١٠ انظر الكتاب ٣٣٣/٢ .

(٣) فاطر ٣٧ .

(٤) الفاتحة ٧٠٦ .

والثاني : أن تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالي "إلا" في ذلك الكلام فتقول غير زيد " بالنصب، و "ما جارني أحد غير زيد " بالنصب والرفع وقال تعالى: ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ﴾

قال الزجاج <sup>(١)</sup> إذا أضيفت "غيرا" إلى معرف ضد واحد فقط تعرف "غير" لانحصار الغيرية "كقوله عليك بالحركة غير السكون" فلذلك كان قوله تعالى: ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ وإذا وقعت غير قبل مشتق أضيف إليها مثل : غير فاهم المهمل، أعرفت مبتدأ، والمعروف فاعل أغني عن الخبر، وفي معنى "غير" <sup>(٢)</sup>

"بيد" نحو: أنا أفصح العرب بيد أني من قريش .

آل وهي من الكلمات التي تلزم الإضافة معني لا لفظاً، فيحوز قطعها علي نية المضاف إليه، ولا حذف إلا بعلم فكأنه مذكور في الكلام، فإن نويت المعني أخذ حكم ظروف الغايات كقبل وبعد .

واختلف العلماء في أصلها: فقبل أهلها: أول فقبلت واوه ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، والتصغير يدل علي أصلها فقد ورد تصغيرها: أويل.

وقيل أصلها: "أهل" أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفاء؛ لسكونها بعد همزة، مفتوحة بديل قول العرب أيضا في تصغيرها: أهيل . <sup>(٣)</sup>

(١) شرح الكافية للرضي ٢٧٥/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٩ .

(٣) انظر الجمع ٥٠/٢ .

كما نجد أيضا أن العرب قد أضافتها غالبا إلى علم عاقل نحو، الله، محمد، علي، فقالوا آل الله، آل محمد، آل علي، آل قريش، قال الشاعر:

نحن آل الله في بلدتنا لم نزل إلا علي عهد إرم<sup>(١)</sup>

وإضافته إلى غير العاقل تقول: آل لاحق، آل الوجه . وهما علما فرس، كذلك إضافته إلى الجنس مثل: آل الصليب

أما إضافة "آل" إلى الضمير فقد منع الكسائي، والذبيري والنحاس إضافته إليه، لأنه لم يسمع، ولم يقررا بما سمع، لضعفه وقافته .

يقول السيوطي في الهمع والصحيح جواز إضافته إلى الضمير كقول الشاعر:

وأنصر علي آل الصليب — ب وعابدين اليوم آلك<sup>(٢)</sup>

فقد أضاف الشاعر كلمة (آل) إلى الاسم الظاهر مره، وأخري إضافته إلى ضمير المخاطب .

وعلي ذلك يمكن أن نقرر مطمئنين أن (آل) يجوز قطعها أو إضافتها لما بعدها .

(١) البيت من الرمل ولا يعرف قائله وانظر الهمع ٥٠/٢ والدرر ٦٢/٢ ومعجم الشواهد . ٣٢٧

(٢) البيت من مجزوء الكامل لعبد المطلب وانظر الهمع ٥٠/٢ والدرر ٦٢/٢ وشرح الأشموني ١٣/١ والحيوان ١٩٨/٧ والسيرة ٣٥ .

## حسب :

وهي مثل (غير) في أنها خالصة الاسميه، فلا تفيد ظرفيه مطلقا وإن كانت تشبه في إفادتها للغاية التي تنتهي عندها ظروف الغاية مثل قبل وبعد، وكمل ونحو ذلك، وهي من الكلمات التي يجوز إضافتها لما بعدهم ويجوز قطعها عند الإضافة، وقصد لفظ المضاف إليه أو نية معناه، فتبني علي الضم مثل قبل وبعد، ولها في العربية استعمالات مشهورات قال الصبان: <sup>(١)</sup> نظرا إلى كونها بمعنى كافي، والاستعمال الثاني نظرا إلى لفظها الجامد " وهذا استعمالان هما:

أولا : أن يضاف لما بعده لفظا ومعني، فتكون بمعنى "كاف" اسم فاعل من كفي وحينئذ تستعمل استعمال الصفات المشتقة، وتفتقر إلى موصوف، فإن كانت نكره أعربت صفة له؛ لأنها لم تتعرف بالإضافة جملا علي ما هي بمعناه لأن إضافته لفظية نحو: أعجبتني زعيم حسبك من زعيم، أي كاف لك من غيره <sup>(٢)</sup>، واستمعت إلى مدرس حسبك من مدرس، وشاهدت صاروخا حسبك من صاروخ، وإن كان السابق عليها عليها معرفة أعربت حالا نحو قوله : هذا علي حسبك من رجل، ينصب "حسبك" علي الحال، والجار والمجرور في الجمع تمييز . قال الرضي <sup>(٣)</sup>: وقالوا في حسبك، وشرعك وكافيك، وناهيك، وكفيك

(١) ح ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) التصريح ٥٢/٢ .

(٣) الكافية ٢٧٦/١ .

ونحيك، وهناك " أنما لم تتعرف؟ لكونها بمعنى الفعل، لأن معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا أخواته "

وتستعمل أيضا استعمال الأسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو قوله تعالى ﴿وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإسم: فحسبه جهنم﴾ <sup>(١)</sup> وقال سبحانه ﴿ومن يتق الله فهو حسبه﴾ <sup>(٢)</sup> فحسبه مبتدأ وجهنم خبره، والعكس جائز وهو أولى لأن: جهنم: علم، وضمير الغيبة، مبتدأ، وحسبه هو الخبر.

وتدخل عليه من النواسخ "أن" فقط. قال تعالى: ﴿فإن حسبك الله﴾ <sup>(٣)</sup>، (فحسبك) اسم إن، والله خبرها، كما تدخل عليها الباء الزائدة كقول العرب: "يحسبك درهم" فالباء حرف جر زائد، وحسبك مبتدأ، ودروهم هو الخبر، ويمتنع العكس، لأن درهم نكرة.

ودخول إن، وحرف الجر الزائد عليها يرد على قول من قال إنما اسم فعل؛ لأن أسماء الأفعال، لا تدخل عليها العوامل اللفظية باتفاق كما يقول ابن هشام <sup>(٤)</sup> قال الرضي <sup>(٥)</sup>: "ويدخل عليها من نواسخ الابتداء (أن) فقط كقوله تعالى: ﴿فإن حسبك الله﴾ لأنها لا تغير معنى الكلام، ولا تقع إذا جاوزت هذا الموضع إلا موقفا يصح وقوع الفعل منه؛ لأدائها معنى الفعل، وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك من رجل

(١) البقرة ٢٠٦ .

(٢) الطلاق ٣ .

(٣) الأنفال ٦٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣/١٦٣ .

(٥) الكافية ١/٢٧٦ .



وكفيك وحالا من المعرفة نحو: هذا عبد الله حسبك، وشرعك. منصوبين، ولم يتصرف في هذه الأسماء إلا في الإعراب، فلا تن، ولم تجمع؛ لمشابهة قدك، وقطك غير المتصرفين" أو لأنها مصدر وبذلك يتبين لنا أن "حسب" إذا كانت مضافة لما بعدها لفظا ومعنى وقعت مبتدأ وخبر، واسم أن، ومجرورا بالباء الزائدة، وصفة للنكرة، وحالا من المعرفة، وتلزم صورة المفرد، إما لأنها مصدر أو هي بمعنى الفعل، والسماع الوارد بذلك أقوى حجة.

ثانيا: أن تكون مضافا معنى لا لفظا، فيحذف المضاف إليه، وينوى معناه فقط.

وفي هذه الحالة كما يقول العلامة الأشموني: يتحدد لها إشرافها معنى دالا على النفي، ويتحدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية، أو الابتداء و البناء على الضم نقول: رأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب . فتكون لا غير أو ليس غير . فالبناء على الضم نقول: اتسع المكان حسب. أي لا غير، وحسب في محل نصب حال ونقول: وشاهدت معهدا حسب . أي لا غير. فهي مبنية على الضم في محل نصب صفة وحذف المضاف إليه فيهما، ونرى معناه فيهما، ولذلك بنيا على الضم.

وتقول: قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك. فحسب مبتدأ والخبر محذوف، والفاء زائدة فيها؛ لتزيين اللفظ كما تدخل على قط في قولك: قبضت عشرة فقط".

فإذا حذفت الفاء في مثل قول: قبضت تسعة حسب" جاز في (حسب) أن تكون خيراً لمبتدأ محذوف أى حسبي ذلك، أو خيراً والمبتدأ محذوف والتقدير: المقبوض حسب أي كافي الغرض .

وقال الجوهري<sup>(١)</sup>: كأنك قلت: (حسبي) أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون "أهـ".

### ظروف الغايات

وهي التي تدل على غاية الشيء وآخره ونهايته، والغاية في هذا الظروف تنتهي بآخر المضاف إليه؛ لأنه الذي يتم به الكلام قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف صارت هي غايات هذا الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات".

ولقد فصلها الزمخشري في مفصله<sup>(٣)</sup> حيث قال: منها الغايات وهي قبل، بعد، وفوق، تحت، أمام، خلف، أسفل، ودون، ومن عل، وأبدأ بهذا أول وقد جاء ما ليس فظرف غاية نحو حسب، ولاغير، ووليس غير".

فهذه الغايات مثل قبل، وبعد ودون، وما في معناهما من الجهات الست وهي (فوق - تحت - شمال - يمين - أمام - خلف) وما معنى هذه

(١) انظر التصريح ٥٢ / ٢ . وأوضح المسالك ١٦٣ / ٣ .

(٢) ٨٨ / ٤ .

(٣) شرح المفصل ٨٨ / ٤ .

الجهات مثل (قدام- وراء- أسفل- عل بمعنى فوق) وقال الرضى<sup>(١)</sup>:  
 المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو "قبل، بعد، تحت، فوق،  
 أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل، دون، أول، عل- علو، ولا يقاس عليها  
 ما هو بمعناها نحو: يمين، شمال، آخر، ونحو ذلك" ويرى ابن مالك<sup>(٢)</sup> أنه  
 يقاس عليها ما بمعناها السابق فأدخل فيها ما أخرجه الرضى، وهو ما أيده  
 الشيخ يس<sup>(٣)</sup> في حاشيته على التصريح.

#### أحوالها:

وهذه الغايات السابقة يجوز فيها أربعة أحوال، تعرب في ثلاثة، وتبني  
 في واحدة، وإليك بيان ذلك تفصيلاً :

الأولى: أن يصرح بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿سبح بحمد ربك  
 قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾<sup>(٤)</sup> ونحو قوله تعالى ﴿والبحر يمدده من بعده  
 سبعة أبحر﴾<sup>(٥)</sup> ونحو قوله تعالى ﴿وان كنتم من قبله لمن الضالين﴾<sup>(٦)</sup>  
 ونحو ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم، ومن

(١) الكافية ٢ / ١٠١.

(٢) التسهيل ص ٩٦.

(٣) التصريح ٢ / ٥٤.

(٤) طه ١٣٠.

(٥) لقمان ٢٧.

(٦) البقرة ١٩٨.

تحت أرجلكم<sup>(١)</sup> وقوله «والله من وراءهم محيط»<sup>(٢)</sup> ويقول الله «فشرذبهم من خلفهم»<sup>(٣)</sup> وقال أيضا: «والركب أسفل منكم»<sup>(٤)</sup> وقال: «يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم»<sup>(٥)</sup>، وقال: «له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله»<sup>(٦)</sup>، وقال: فهذه الغاييلت تدل على الظروف، وهى معربة مرة نصبا على الظرفية، وأخرى بحسرة بمن، وقد صرح فيها بالمضاف إليه لفظا كما رأيت.

الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى بثبوت لفظه، فكأنه مذكور، فلا ينون كالحالة السابقة أيضا، ويعرب نصبا على الظرفية أو خفضا بمن كقراءة الجحدري والعقيلي وهما من الشواذ: «لله الأمر من قبل»<sup>(٧)</sup> ومن بعد بالجر من غير تنوين والتقدير: من قبل القلب ومن بعده - وقال الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة      فما عطفت مولى عليه العواطف<sup>(٨)</sup>

(١) الأنعام ٦٥ .

(٢) البروج ٢٠ .

(٣) الأنفال ٥٧ .

(٤) الأنفال ٤٢ .

(٥) البقرة ٢٥٥ .

(٦) الرعد ١١ .

(٧) الروم ٤ .

(٨) البيت من الرافد، ولم يعرف قائله انظر التصريح ٥٠/٢ والمجمع ٢١٠/١ والأشعوى

٢٦٩/٢، ٢٧٤ والعين ٤٤٣/٣ .

فحذف المضاف إليه، والتقدير: ومن قبل ذلك، ونوى ثبوت لفظه وهكذا تتفق هذه الحالة منع سابقتها في الإعراب.

الثالثة: أن يحذف المضاف إليه، ويقطع النظر عنه في اللفظ وفي المعنى:

فيعرف نصبا على الظرفية أو خفضا بمن كالحالتين السابقتين، ويعود إليه التنوين لزوال ما يعارضه من الإضافة، وهذا عن جمهرة النحاة تنوين التمكين وبذلك يعرب المضاف كسائر النكرات نقول: جئت قبلا وبعدا، وسرت أماما وخلفا، وقداما ووراء، وهذا كقراءة بعض الشواذ: "لله الأمر من قبل ومن بعد"<sup>(١)</sup> بالجر والتنوين . وقول الشاعر:

نسع لى الشراب وكنت قبلا أكاد أعض بالماء الحميم<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر الآخر:

ونحن فتلنا الأسد أسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة حمرا<sup>(٣)</sup>

ينصب (قبلا) و (بعدا) على الظرفية. قال الميراثي<sup>(٤)</sup>: إذا نوبت الغايات للاضطراب فمختار سبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا عليه قوله: فملا شرموا بعدا على لذة حمرا. ومختار الجليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله:

(١) الروم ٤.

(٢) البيت من الوافر ليزيد الصعق وانظر الأشموني ٢٦٧/٢ والتصريح ٥٠/٢ وأوضح المسالك ١٥٨/٣.

(٣) البيت من الطويل وانظر الخزانة ١٣١/٣ والتصريح ٥٠/٢ والمجم ٢٠٩/١، ٢١٠ والدرر ١٨٦/١ والأشموني ١٦٩/٢ والعين ٤٣٦/٣ والشذور ١٠٥ ومجم الشواهد ١٣٨/١.

(٤) انظر التصريح ٥٢/٢.

فساع لى الشراب وكنت قبلا. وهما نكرتان فى هذه الحالة، وقيل:  
معرفتان بنية الإضافة التنوين فيهما للعرض، وقبله التمكين، ومنه قول  
العرب: (ابدأ بذلك أولا) أى مقدما.

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> فى شرح الكافية: وهذا القول عندي حسن، وهما  
معرفتان فى الوجهين قبله، لإضافة لفظا فى الأول، وتقديرا فى الثاني، وابن  
يعيش<sup>(٢)</sup>: يرى أنهما نكرتان، لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى. وهو رأى  
ابن هشام<sup>(٣)</sup> فى التصريح.

الرابعة: أن يحذف المضاف إليه وبنوى معناه فقط دون لفظه:

قال فى التصريح: "وإنما بنيا؛ لافتقارهما إلى المضاف إليهما معنى  
كاقتقار الحروف لغيرهما، وبينا على حركة فرارا من التقاء الساكنين،  
وعلى الضم: التحالف حركة البناء حركتي الإعراب".

وقال العلامة الأشموني: تبنى على الضم: لشبهها حينئذ مجرور الجواب  
فى الاستثناء بما عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود  
والافتقار"

وذلك كقراءة الجماعة "لله الأمر من قبل ومن بعد بالبناء على الضم.

وقال الشاعر:

(١) جـ ٤ ص ٨٨.

(٢) جـ ٣ ص ١٥٩.

(٣) ٥١ / ٢.

لعن الإله تعلقة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاءك إلا من وراء وراء<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإنى لأوجل على أينما تعدو المنية أول<sup>(٣)</sup>

وحكى أبو على الفارسي: ابدأ بهذا من أول" بالضم على ثنيه معنى المضاف إليه، وبالحذف على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوزن والوصف.

أما (أول) فقليل أصلها أوأل بهمزة بعد الواو، بدليل جمعه على أوائل، فقلبت الهمزة الثانية واوا، وأدغمت الواو في الواو، وقيا أصله: ووأل قلبت الهمزة واوا، وأدغمت في الواو قبلها، وقلبت الواو الأولى همزة، ولم يجمع على ووائل؛ لثقل اجتماع الواوين في أول اللفظ، والصحيح<sup>(٤)</sup> أنه لا يستلزم ثانيا، وقيل: يستلزم. ولها استعمالات أشهرها:

(١) البيت من الكامل ولا يعرف قائله وانظر التصريح ٥١/٢ وشرح ٢٦٨/٢ ومعجم الشواهد ٣٥٤/١.

(٢) البيت من الطويل لمعنى بن أوس، وهو في ديوانه ٥٧ وانظر الخزانة ٥٠٥/٣ ويس ٥٢/٢ وشرح الأشموني ٢٦٨/٢ والمقتضب ٣٤٦/٣ وابن يعيش ٨٧/٤، ٩٨/٦ والمتصف ٣٥/٣.

(٣)

(٤) انظر الصبان ٢٦٧/٢.

أولها: أنه يستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو: ماله أول ولا آخر.

ثانيا: أنه يستعمل بمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا ينصرف، ويجوز لحاق تاء التأنيث به.

ثالثا: أنه يستعمل وصفا بمعنى أسبق، فيمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل وتدخل على المفضل عليه بعده (من) نقول: هذا، أول من هذين. ولا فعل له من لفظه أو جرى مجرى ماله فعل.

رابعا: يأتي ظرفا نحو: رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم.

وهذا الأخير هو الذى مجرى عليه الاستعمالات الأربعة السابقة، وإذا قطع عن الإضافة<sup>(١)</sup> بنى على الضم.

و(دون) اسم للمكان الأدنى وهو من الظروف المبنية فى بعض الأحوال، لازم عند البصريين ومتصرف عند الكوفيين من مكان المضاف إليه نحو جلست دون الأستاذ ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفصولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كعلى دون بكر فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شيء إلى شيء<sup>(٢)</sup> نحو فقلت بأخي الإكرام دون الإهانة أما دون بمعنى رديء نحو هذا ثوب فليس بظرف وهو متصرف بوجه الإعراب ويستثنى به كسوى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الصبان ٢٦٧/٢ .

(٢) انظر الصبان ٢٦٧/٢ .

(٣) الجمع ٢١٣/٢ .



أما "عل" فهي مثل ما سبق من ظروف الغايات في أنها ملازمة للإضافة، وتقطع عنها لفظاً دون معنى، فتبنى على الضم، لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستثناء بما عما بعدها مع ما فيها من شبه الحروف في الجمود والافتقار كما يقول العلامة الأشموني.

ويقول الصبان<sup>(١)</sup>: وأما كون بنائها على حركة فليعلم أن لها عرافة في الإعراب، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات، ولنخالف حركة بنائها حركة إعرابها، وهي لا تستعمل إلا بجرورة بمن دائماً.

ويقول صاحب التصريح<sup>(٢)</sup>: وأما (عل) فإنها توافق فوق في إفادة معناها وهو العلو وفي بناؤها على الضم إذا كانت معرفة، فيما إذا أريد بها علو معين "تقول جلس محمد في أسفل الدار، وعلى من عل. أى من فوق الدار. ويقول الفرزدق:

ولقد سردت عليك كل ثنية      وأتيت نحو بني كليب من عل<sup>(٣)</sup>

أي: من فوقهم. فحذف المضاف إليه؛ لأنه يريد علواً معيناً. وتعرب كفوق إذا كانت نكرة أي: أريد بها علواً مجهولاً. وعلى ذلك يقول امرؤ القيس:

مكر مفر مقبل مدبر معا      كجلمود صخر حطه السيل من عل<sup>(١)</sup>

(١) ج ٢ ص ٢٦٨.

(٢) ج ٢ ص ٥٤.

(٣) البيت من الكامل للفرزدق وانظر الديوان ٧٢٣ وابن يعيش ٩٩، ٩٧/٦ والخزانة ٤٨٦/٣ والعين ٤٣/٤ وشرح الأشموني ٥١/٣ ومعجم الشواهد ٢٩٧.

أي من أي شيء عال، وبذلك علق الإعراب على دلالتها على  
الفكرة والبناء على دلالتها على المعرفة قال اللقاني<sup>(٢)</sup>: ولا وجه لاشتراط  
المعرفة للبناء، ولكنه يتوقف على حذف المضاف إليه للعلم، فقربته منه  
معناه، سواء كان معرفة أم نكرة.

ويقول الرضى<sup>(٣)</sup>: إذا بنيت (عل) على الضم وجب حذف اللام أي  
الياء نسياً، وأما نحو: يا قاضي فاطراد والضم في المنادى المعرفة المفرد  
يرشد إليه "أهـ".

وهذا رأى وجيه، حتى تنسق (عل) في إحكامها مع ظروف الغايات  
السابقة فهي تقطع عن الإضافة مثلها كما سبق، وتضاف: "قال  
الجوهري<sup>(٤)</sup> في الصحاح: يقال: أتيت من عل الدار بكسر اللام، أي عال"  
وقدور في الشعر إضافتها قال:

يارب يوم لى لا أظله أرفض من نحت وأضحى من عله<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس وانظر الكتاب ٣٠٩ / ٢ والمجم ٢١٠ / ١ وابن يعيش

٨٩ / ٤ والمغنى ١٥٥.

(٢) التصريح ٥٤ / ٢.

(٣) الكافية ٢٧٤ / ١.

(٤) ط ص — ١١١، ١١٠.

(٥) نسبة العيني إلى ابن ثروان الأعرابي ٥٤٥ / ٤ والمغنى ٢٠٥ والأشعري ٢٦٨ / ٢ ط دار العلم

للملايين الثانية ١٩٧٩ م.

كما يقال: من علوه ومن فوقه، وقال مال ابن مالك إلى جواز إضافتها، وهو الحق فإن منعها عن الإضافة لفظاً، تعسف، ولا دليل على المنع ولقد قال الشيخ أبو بكر الشنواني: في شرح الكافية: وليس فيها هذان التنبيهان، فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير<sup>(١)</sup> وهذا الرأي هو الجدير بالقبول، والتنبيهات المشار إليهما هي: تخالف "(عل) فوق" في أمرين: أنها لا تستعمل إلا بجرورة بمن، ولا تستعمل مضافة ويأخذ حكم ما سبق، مثل، شبه، (قيد، قدا، وقاب، قيس) وهي بمعنى مقدار الشيء قال تعالى: ﴿قَاب قَوْسِينَ أَوْ أَدْنَى﴾ قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: فهذه الأسماء تلزم الإضافة، ولا تفارقها، وإذا أقررت كان معناها على الإضافة، ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها فلا يقال: المثل، ولا الشبه.

### النوع الثاني من أقسام الإضافة في المفرد:

#### ٢- ما يلزم الإضافة لفظاً: وهو ثلاثة أنواع:

أ- ما يضاف للظاهر والمضمر وهو: كلا. كلنا. عند، لدى، سوى، وقصارى الشيء وحماذاه.

ب- ما يختص بالظاهر. (أولى) و(أولات) و(ذى) و(ذوات).

ج- ما يختص بالمضمر وهو نوعان:

(١) التصريح ٢/ ٢٦٨.

(٢) ١٢٩/ ٢.

أ- ما يضاف لكل مضمير وهو (وحد).

ب- ما يختص بضمير المخاطب: وه مصادر مثناه لفظا ليك، سـعديك  
الخ..<sup>(١)</sup>

وإليك بيان كل نوع منها على حدة فنقول:

أولاً: ما يضاف للظاهر والمضمير:

#### ١- كلا وكلتا:

أما: كلا: فهي اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى، ويل على اثنين  
مذكرين نحو: المال والعلم كلاهما مطلوب، لبناء الأفراد والدول.

وأما: كلتا: فهي اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى، ويدل على  
اثنين مؤنثين نحو: الصحة، والعزة كلتاها من أسباب العظمة في الحياة.

ويجوز في نحوها ملاحظة<sup>(٢)</sup> اللفظ، وهو أولى، أو المعنى تقول: كلا  
الطالبين مجد، من كتب ومن خطب، وكلا الرجلين ناجحان، هذا في  
ميدان التجارة، وذاك في ميدان الصناعة، وكلتا الفنانين ناجحة، وكلتا  
المرأتين مثقفتان قال الشاعر:

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ١٦٣.

(٢) المعنى ١/ ٢٦٩.

كلاهما حين الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راى<sup>(١)</sup>

فقد أعاد الضمير أولا مثنى (بينهما) و (أقلعا) باعتبار المعنى، ومفردا باعتبار اللفظ (راب) وهذا رأى البصريين في حقيقتها، والكوفيون مألوا إلى أنهما مثنيان لفظا ومعنى مستدلين بالسماع،<sup>(٢)</sup> وكلا وكلتا "من الألفاظ اللازمة للإضافة لفظا ومعنى معا، ويشترط في المضاف إليه بعدهم أن يجمع ثلاثة شروط:

### الأول: التعريف:

فلا يضافان لنكرة مطلقا، فلا تقول: كلا طالبين، ولا كلتا فتاتين. هذا عند البصريين، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة<sup>(٣)</sup> نحو: كلا رجلين عندك مخلصين، لأن الظرف صفة لها، وحكوا عن العرب قولهم، كلتا جارتين عندك مقطوعة يدها. أى تاركة للعزل.

وقال يس<sup>(٤)</sup>: معللا عن اللقائى سر الإضافة إلى التعريف: وجهه أنهما في المعنى توکید لما أضيفا إليه، والتأكيد مطابق للمؤكد، فضلا عن أن النكرة لا تؤكد عند البصريين.

(١) البيت من البسيط الفردق انظر الديوان ٣٣ والتصريح ٤٣/٢ والمجم ٤١/١ والأشعوى

٧٨/١ والخصائص ٤٢١/٢، ٣١٤/٣ وشواهد البغدادى ٥١/٢.

(٢) انظر الأنصاف باب كلا وكلتا من ص ٤٠-٤٩.

(٣) التصريح ٤٢/٢.

(٤) المصدر السابق ص ٤٣/٢-.

وأرى: أن رأى الكوفيين هنا هو المعقول، والسماع يؤيد، في حكايتهم عن العرب وفي الشعر الوارد بجواز تأكيد النكرة في باب التوكيد، والبصريون في رأيهم تضيق للأسلوب، ينبغي أن نعطي له نسخة في حرية التعبير طالما ورد جوازه عن العرب.

الثاني: أن يدلّا على اثنين بكلمة واحدة:

بأن تكون كلمة واحدة فقط معبرة عن الاثنين نحو: كلاهما مجدان، وكلاهما مخلصتان فلا يجوز كلا محمد وعلى ناجحان وكلتا سعاد وفاطمة، قد استحققتا الجائزة. وأما قول الشاعر:

كلا الضيفين المشنوء والضيف نائل      لدى المني والأمن في العسر واليسر<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا      في النائبات وإلّام الملمات<sup>(٢)</sup>

فهو ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> إضافتها إلى المفرد بشرط تكرارها نحو: فكلّك وكلّاي محسنان.

(١) البيت من الطويل قيل لعبد الله بن جعفر أو لغيره. وانظر المغني ٢٠٤ (١٨٩) والتصريح

٤٣/٢ والأشعوني ٢٦٠/٢ واللسان ٣٧٤ غنا.

(٢) البيت من الطويل الرمل لعبد الله بن الزمخشري وانظر المغني ٢٠٣ (١٨٧) والتصريح

٤٣/٢ والأشعوني ٤٣/٢ والمجمع ٥٠/٢ وابن يعيش ٢/٣.

(٣) الصبان ٢٦٩/٢.

الثالث: الدلالة على اثنين إما بالنص كقوله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾<sup>(١)</sup> وقوله أيضا: ﴿إِذَا يَلْقَىٰ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> وإما بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا (منا) مشتركة بين الاثنين والجماعة قال الشاعر:

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا<sup>(٣)</sup>

أو بالمعنى والمجاز كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل<sup>(٤)</sup>

وذلك إشارة إلى اثنين هما الخير والشر ومثلها قوله تعللي ﴿لَا فَاَرْضُ وَلَا بَكْرُ عَوَانٍ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٥)</sup> (فذلك) إشارة إلى الفارض والبكر .

قال الدنوشري<sup>(١)</sup>: وزلا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر إلا ثلاثة : الكاف المتصلة بالميم والألف، والهاء والميم، والألف ولفظ (نا) نحو: كلاكما كلاهما، كلانا".

(١) الكهف ٣٣ .

(٢) الإسراء ٢٣ .

(٣) البيت من الطويل قيل لعبد الله بن بن جعفر أو لغيره وانظر المعنى ٢٠٤ (١٨٩) والتصريح ٤٣/٢ والأشعري ٥٠/٢ وابن يعيش ٢/٣ .

(٤) البيت من الرمل لعبد الله بن الرمحشري وانظر المعنى ٢٠٣ (١٨١) والتصريح ٤٣/٢ والأشعري ٤٣/٢ والمص ٥٠/٢ وابن يعيش ٢/٣٣ .

(٥) البقرة ٦٨ .

## عند ولدن

وهما ظرفان مبهمان يلزمان الإضافة لفظاً ومعنى في أكثر أحوالهما، وقد يقطعان عند الإضافة، ويكونان لابتداء الغاية زماناً أو مكاناً، ويسمى عليها المبتدأ قال تعالى: ﴿ ولدنا منهد ﴾<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً: ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾<sup>(٣)</sup>

مثال استعمال عند لبدء الغاية الزمانية قول الرسول ﷺ: "إنما الصبر عند الصدمة الأولى" وهو قليل، ومثال المكانة قوله "سافرت من عند الرياض إلى المدينة ومع لدن زماناً مثل: سافرت من لدن الصبح إلى العشاء ومكاناً مثل: "مشيت من لدن البصرة إلى الكوفة"

وتضاف لدن إلى ما بعدها لفظاً إن كان معرباً، كقوله تعالى ﴿ وإنك لو كفي القرآن من لدن حكيم عليم ﴾<sup>(٤)</sup> ومحلاً إذا كان مبنيًا مثل: ﴿ آتيناهم رحمة من عندنا وعلماهم من لدنا علما ﴾<sup>(٥)</sup> أو جملة مثل قول الشاعر:

صريع غوان راقهن ورقنه      لدن شب حتي شاب سود الذوائب<sup>(٦)</sup>

(١) التصريح ٤٣/٢.

(٢) ق ٣٥.

(٣) الأنعام ٥٩.

(٤) النمل ٦.

(٥) الكهف ٦٥.

(٦) البيت من الطويل للقطامي وأما الديوان ٥٠ والخزانة ٣/العيني ١٥٧ (١٥٦) والمبني ٣/

٧٢٤ والمجمع ١/٢١٥ والتصريح ٤٦/٢.



ولم يضيف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لـ "لـ" وحيث "و" وتمحصر للزمان<sup>(١)</sup> عن بعضهم ومثل لـ "لـ" مطلقا كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿لـدي الخناجر﴾<sup>(٣)</sup> ﴿لـدي الباب﴾، ﴿وما كنت لـديهم إذا يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم﴾، وما كنت لـديهم إذا يحتصمون<sup>(٤)</sup> ومعنى لـ "لـ" أو لـدي هو معنى عند إلا أن عند تمتاز بأمرين .

الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به "ويعتنع ذلك في "لـدي"

الثاني : أنك تقول : عندي مال وإن كان غائبا عنك، ولا تقول لـدي مال إلا إذا كان حاضرا . وقد سوي العربي بينهما في المعنى، ولكن الفروق بينهما دقيقة حتى لا تدخل الكلمات في الترادف، فحملها على التأسيس أولي، فهي توضح كون فطورها حاضرا ما أو معنى أو قريبا ما معنى نحو فلما رآه مستقرا عنده<sup>(٥)</sup> — ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب﴾<sup>(٦)</sup>. ﴿عند سدمرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾<sup>(٧)</sup> ﴿رب ابن لي

(١) انظر الصبان ٢ / ٢٦٣ والتصريح ٢ / ٤٥ والمعنى ٢٠٧ والمجمع ٢ / ٢١٥.

(٢) غافر ١٨ .

(٣) آل عمران ٤٤ .

(٤) الصبان ٢٦٤ والمعنى ٢٠٨ .

(٥) النمل ٤٠ .

(٦) النمل ١٤ .

(٧) النجم ١٤ .

عندك بيتاً في الجنة»<sup>(١)</sup> قال في التصريح :<sup>(٢)</sup> لدن أخص من عند، لأنه يدل علي ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل، وقد توضع موضع عند يقال : ما أصبنت عنده مالا ولديه مال، وقال بعضهم : لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى ﴿ لينذر بأساً شديداً من لدنه ﴾<sup>(٣)</sup> قال الرضي :<sup>(٤)</sup> ولدي بمعنى لدن ولغتها المذكورة يلزمها معنى الإبتداء، ولذا يلزمها "من" إما ظاهرة وهو الأغلب أو مقدرة فهي بمعنى (عند)، وأما لدي فهي بمعنى عندي .

وقال الشيخ الحرالي :<sup>(٥)</sup> إن "عند" في لسان العرب لها ظهر ولدن لها بطن، وهذا قول يناسب شروح المعاني للطائفة القرآن ،

(وعند ولدن ولدي) أسماء لمكان الحضور أو زمانه، وكل مكان أوقعت منه لدن جاز أن تضع مكافئاً عند مشيت من عند مكة أو لدن مكة إلا أن (لدن) تختص بهذه الأمور.

---

(١) التحرير ١١ .

(٢) التصريح ٤٥ / ٢ .

(٣) الكهف ٢ .

(٤) الكافية ج ص ١٩ .

(٥) التصريح ٤٥ / ٢ .

أولاً : أن "لذن" ملازمه لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية (الغاية) هي المسافة بدءاً ووسطاً ونهاية ؟ وعند غير ملازمه لذلك <sup>(١)</sup>، يتعاقبان في بدء الغاية، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ آتَيْنَاهُ مَرْحَمَةً مِنْ عِنْدِنَا، وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ <sup>(٢)</sup>

وقال في التصريح <sup>(٣)</sup> ولو جيء بعند فيها أو بلذن لصح ذلك، ولكن ترك دفعاً لتكرار اللفظ بخلاف نحو : جلست عنده فلا يجوز : جلست لذنه ؛ لعدم معني الابتداء هنا؛ لأن حرف الابتداء وهو (من) غير موجودة هنا ( فلذن وعند اسمان بدلان علي ما بعدها، وهما نقطة البداية، بخلاف (من) فهو حرف بدل علي الابتداء المعنوي وإضافتها من إضافة الاسم إلى مسماه. <sup>(٤)</sup>

---

(١) التصريح ٤٥ / ٢ .

(٢) الكهف ٦٥ .

(٣) التصريح ٤٥ / ٢ .

(٤) النحو الرازي ٣ / ١٠٢ .

ثانيا : أن لدن مبنية علي السكون في أغلب لغات العرب ، بخلاف عند فهمي معربه وقيس تعرب لدن تشبيها لها بعند، وقد قرئ علي فهمهم ﴿ لينذر بأسا شديدا من لدنه ﴾<sup>(١)</sup> وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، قال أبو علي<sup>(٢)</sup>: إن كسر النون؛ لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال، وليست كسره إعراب. وبذلك تكون (لدن) مبنية دائماً، وعند معرفة دائماً علي جميع لهجات العرب قال العلامة ابن يعيش<sup>(٣)</sup>: "لدى ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى عند وهو مبنى علي السكون، والذي أوجب بناءه فرط إهمامه بوقوعه علي كل جهة من الجهات الست فليس في ظروف الأمكنة بأيهم من لدى، وعند، ولذلك لزمّت الظرفية، فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إهمامه، وكان القياس بناء "عند" أيضاً، لأنها في معنى لدن، ولدى، وإنما أعربت (عند) لأنهم توسعوا فيها فأتوها علي ما بحضرتك وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضر فقالوا: عندي ملل" وإن لم يكن حاضراً، يريد أنه ملكي، وقالوا: عندي علم، ولا يعنون به الحضرة، و(لدى) لا يتجاوز به حضرة الشيء، فلهذا القدر من التصرف أعربوا (عند) وإن كان حكمها البناء كلدن، ولدى" أهـ.

وبهذا وضح سر إعراب عند، وبناء لدن، ولدى، والسر في البناء عند

---

(١) الكهف ٢.

(٢) التصريح ٢ / ٤٦.

(٣) شرح المفصل ٤ / ١٠٠.

الرضى<sup>(١)</sup> هو ملازمتها الابتداء أى ابتداء الغاية، وبذلك توغل في مشابهة الحرف دونها.

ثالثاً: الغالب في (لن) استعمالها مجرورة (بمن) ونصبها قليل، وفائدة (من) معها لتكون علامة على دلالة لن على مبتدأ الغايات، قال يس<sup>(٢)</sup>: فإن قيل: إذا كانت لن ملازمة لمبدأ الغايات فما فائدة دخول (من) عليها فالجواب: أن إفادتها لذلك لما لم تولى كألّف الاستفهام والشرط من الاسم أتى (بمن) لتكون كالدالة على ذلك، ولذلك لزم في الغالب". أما عند فجرها بمن دون لن في الكثرة، ولذلك لم تأت (لن) في القرآن منصوبة، وإنما مجرورة بمن.

رابعاً: جواز إضافتها إلى الجمل، وبذلك تتمخض للدلالة على الزمان قال الرضى: لن: اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى الجملة مطلقاً تتمخض للزمان، ويرى ابن برهان<sup>(٣)</sup>: أن الذي يضاف للجملة هو حيث فقط، وهذا هو الأصل الشائع في لسان العرب وتضاف غالباً إلى المفرد فيجر كقول الشاعر:

تنهض الرعدة في ظهري من لن الظهر إلى العصر<sup>(٤)</sup>

(١) الكافية جـ ٢ ص ١٢٣.

(٢) التصريح ٢ / ٤٥.

(٣) شرح الأسموني ٢٦٧/٢ وانظر في الدين ١٣٢/٢.

(٤) البيت من الرجز ولا يعرف قائله وانظر المجمع ٢١٥/١، ١٩٩/٢ والأسموني ٢٦٢ / ٢

والدرر ١٨٤/١، ٢٣٠/٢.

وقد يجز محلا كفه له تعالى: ﴿وعلمناه من لدنا علما﴾ لأنها أضيفت إلى مبنى، وقد تضاف إلى الجمل اسمية مثل: ونذكر نعماء لدن أنت يسافع<sup>(١)</sup>. وإلى الجملة الفعلية كقول الشاعر:

صريع غوتن راقهن ورقته لدن شب حتى شاب سود الذوائب<sup>(٢)</sup>

فأضاف (لدن) إلى جملة شب، ومن منع إضافتها إلى الجمل قدر (أن) المصدرية قبل الجملة، قال في التصريح<sup>(٣)</sup>: إذ يحتمل أن يكون على إضملا (أن) بدليل أنها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن الشجر، ويؤيده تقدير سيبويه: في لد شولا" أن كانت شولا" ولكن يرد هذا الرأي: بأن منه حذف الموصول الحرقي (أن) وإبقاء صلته.

خامسا: جواز إفرادها بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى قبل غدوة كقول الشاعر:

وما زال مهري مزحر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب<sup>(٤)</sup>

فنصب غدوة بلدن، ولا تأتي بعد لدن من الظروف إلا غدوة فقط، فلم يرو عن العرب كلمة بعد (لدن) إلا غدوة فقط، والسماع قانون لا يرد.

(١) هذا نصف بيت من الطويل ولا يعرف قائله وذكر كثيرا في كتب النحو، انظر الأشموني ٢٦٧/٢.

(٢) سبق ص ٦١.

(٣) ج ٢ ص ٤٦.

(٤) البيت من الطويل لأبي سفيان بن حرب وانظر العيني ٤٢٩/٣ والتصريح ٤٦/٣ والجمع ٢١٥/١ الدرر ١٨٥/١ والأشموني ٢٦٣/٢ والسيرة ٦٥٨.

قال الرضى<sup>(١)</sup>: "أما النصب فإنه وإن كان شاذاً فوجهه كثرة استعمال لدن مع عزوه دون سائر الظروف كبكرة وعشية، وكون دال" لدن "قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما بقي في لغاتها، ثم قد تحذف نون فيشابه حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها، وشان النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار: لدن غدوة نحو: ضاربٌ زيدا، و غدوة بعد لدن، لا تكون منونة وإن كانت معرفة أيضاً" أزهـ.

قال يس<sup>(٢)</sup> وأما ما يقال: لم أختص غدوة بالنصب بلدن" فلم يجر: لدن سحرة فجوابه: وأن غدوة أكثر تصرفاً من سحر ونحوه، وأجاب بعضهم: بأن مدلول " لدن " مبدأ زمان مبهم ففسره بـ غدوة" وهو لا يقتضي الاختصاص.

"ولو أجابوا: بأن ذلك هو ما سمع عن العرب، ويجب اتباع الـوارد عنهم.

إعراب " غدوة " بعد لدن

يجوز في غدوة" بعد لدن ثلاثة حركات: الجر، النصب، الرفع —  
واليك التوضيح :

(١) الكافية جـ ٢ ص ١٢٤.

(٢) التصريح ٤٩، ٤٧/٢.

١- الجر: وذلك على سبيل إضافته للذن، وهذا هو الأصل،  
والغالب في استعمالها لأن " لذن" من الظروف المبهمة<sup>(١)</sup> المضافة لما بعدها،  
تقول: لذن غدوة. بالجر كما تجر الظروف، وهذه هي الحالة الأولى.

٢- النصب: وهو ثابت بالسماع عن العرب ولكن النحويين  
يوجهون ذلك بالمشابهة التي نشأت بين راقودٌ خلا وبين لذن غدوة.  
ونصبت غدوة على التميز كنصب " خلا" في المثال المشبه به وقالوا: لأن  
لذن في آخرها نون ساكنه وقبلها دال عليها الحركات الثلاث كما ورد  
في لغاتها، وقد تحذف نونها، فشابهت حركات الدال الثلاث حركات  
الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون<sup>(٢)</sup> التنوين من جهة جواز - نونها،  
فصارت المشابهة بين المثالين قوية، والجهة الجامعة بينهما شاملة فنصبت  
على التمييز.

أو النصب على التشبيه بالمفعول به؛ تشبيها لها بضارب زيـدا؛ لأن  
نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله، وقد  
نقل صاحب<sup>(٣)</sup> التصريح عن أبي على الفارسي قوله: إن النون في " لذن"  
زائدة، وبذلك تتم المشابهة وينتقل الحكم إلى غدوة بالنصب على ما سبق.

أو غدوة نصبت على إضمار كان واسمها وإبقاء خبرها والأصل:  
لذن كان الوقت غدوة؛ لدلالة: لذن على الوقت وهذا رأى ابن مالك

(١) التصريح ٤٧/٢، ٤٩.

(٢) انظر التصريح ٤٧/٢٤.

(٣) انظر التصريح ٤٧/٢٤.



وقال هذا حسن؛ لأن فيه إبقاء لذن على ما ثبت لها من الإضافة<sup>(١)</sup>، ويؤيده من لدشولا، فالنصب على هذا ليس بـ " لذن " وإنما النصب بكان المحذوفة، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير.

وأرى أن رأى ابن مالك هو الأولى بالقبول، فالمثال يأتي للدلالة على مضي شيء من زمن قد انتهى، أما المشاهدة فهي وهمية لا تعتمد على دليل قوى كما اعتمد ابن مالك في رأيه السابق، وهذا ما أميل إليه.

### ٣- الرفع

يرى ابن جني أن غدوة<sup>(٢)</sup> رفعت في لذن غدوة الشبهة بالفاعل، وعلى ذلك فهي مرفوعة بلذن، - ولكن هل لذن ترفع ما بعدها؟ ولماذا؟ إن كانت على المشاهدة كما سبق فالأولى النصب، لذلك كان رأى ابن جني ضعيفا ويرى الكوفيون<sup>(٣)</sup> أنها رفعت على إضمار كان بعد " لذن " والتقدير: لذن كانت غدوة، وكان تامه، وهذا رأى شديد كما وجهنا سابقه، ويرى الصبان<sup>(٤)</sup>: الرفع أيضا لأن غدوة، خبرا لمبتدأ محذوف.

سادسا: أن ( لذن ) لا تقع إلا فضله بخلاف (عند) فإنها تكون عمدة تقول: السفر من عند مكة (فعند) هو الخبر، والخبر عمدة، وركن أساس

(١) انظر التصريح ٤٧/٢٤.

(٢) انظر التصريح ٤٧/٢٤.

(٣) انظر التصريح ٤٧/٢٤.

(٤) الصبان ٢٦٤/٢.

في الجملة، ولا يصح القول: السفر من لدن المدينة؛ لأن ذلك يخرجها عما استقر لها<sup>(١)</sup> ويثبت من ملازمة الفضلية.

**حكم العطف على غدوة :** إذا عطف على " غدوة بعد لدن " جاز عند الأخفش<sup>(٢)</sup> في المعطوف الجر على الموضع والنصب تقول: لدن غدوة وعشية. وابن مالك: يرى أن الجر أولى من النصب، وأبو حيان: يوجب النصب، ويمنع الجر؛ لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع.

ويظهر أن أبا حيان فهم أن العطف، و ( غدوة ) في حالة النصب، ولكن تجويز الأمرين في حالة جر غدوة، وهي مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة، فهو ممنوع من الصدف، للتصريف والعدل عن ( الغدوة )<sup>(٣)</sup> أو للتعريف والتأنيث، وتنوينه للمشابهة فقط، ولتمييز حالة النصب عن الجر<sup>(٤)</sup>، أو نونت حملاً أختها " غداة " لأن التمييز لا يكون إلا نكره.

#### " اللغات في لدن "

يقول ابن مالك<sup>(٥)</sup>: وفيها غير اللغة القيسية تسع لغات: سكون النون مع ضم الدال (لَدُنْ) . فتحها (لَدَن) أو (لَدِنْ) وسكوها على سكون

(١) التصريح ٤/٢.

(٢) الجمع ٢١٥/٢.

(٣) التصريح ٤٧/٢.

(٤) ابن يعيش ١٠٦/٤٤.

(٥) الجمع ٢١٥/١.

الدال (لذّن) ، وفتح اللام أو ضمها وفتح النون مع سكون الدال، لَذَنْ،  
لَذَنْ، وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام، أو ضمها لَذَنْ، لَذَنْ،  
وحذف النون مع ضم الدال، وفتح اللام، لَذَنْ.

وزاد أبو حيان: عاشرة: وهى: لَتِ بلام مفتوحة وتاء مكسورة، وقال  
سيبويه (ولد) بلا نون محذوفة من لدن، كما أن (يك) محذوفة من يكن  
ألا ترى أنك إذا أضفته لضمير رددته إلى أصله نقول: من لدنه، ومن  
لدى، ولا يجوز من لك، ولا من لده".

### سوى:

وهى من الكلمات التي تلزم الإضافة لفظاً، وتضاف إلى المعرفة والنكرة  
نحو: لم يبق فيها سوى رجل، لم يتكلم سوى الذي نعرفه، وهى من  
الظروف اللازمة غير المتصرفة عند سيبويه والجمهور، لأنها بمعنى مكانك  
الذي تدخله معنى عوضك" وذهب بعضهم: إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً،  
غير ظرف قليلاً، وقال السيوطى إن ذلك مذهب الكوفيين، ويقول  
أيضاً<sup>(١)</sup>: وذهب الزجاجى وابن مالك إنها ليست ظرف ألسنة، فإنها اسم  
مرادف لغير، فكما أن غير لا تكون ظرفاً ولا يلتزم فيها النصب فكذلك  
سوى" قال الشاعر

أترك ليلى ليس بينى وبينها      سوى ليلة إني إذا لصبور<sup>(٢)</sup>

(١) الجمع ١٠١/٢، ٢٠٤.

(٢) البيت من الطويل للمحنون في ديوانه ١٣٩ وانظر الجمع ٢٠٢/١ والدرر ١٧١/١

والاشموني ١٥٩/٢.

وتنفرد "سوي" عن غير بأنها تلزم الإضافة لفظا بخلاف (غير) فإنها تقطع عنها لفظا وتنوي، وقد أضيفت سوي في البيت السابق إلى النكرة ومثال إضافتها إلى المعرفة قول الشاعر :

كل سعي سوي الذي يورث الغو فعقباه حسرة وخساد<sup>(١)</sup>

فقد أضاف (سوي) إلى الذي وهو إسم موصول .

وأما قوله تعالى : مكانا سوى . فإن (سوي) بمعنى مستو . ولذلك قطعت عند الإضافة

لغاتها : ورد سوى بكسر السين وضمها ، وسواء،<sup>(٢)</sup> وحكي : (أتى ساني سواؤك)، وكل ما سبق بمعنى "غير" وتأتي (سواء)، بمعنى (وسط) قال تعالى : ﴿ فاطلع فرآه في سواء الجحيم ﴾ أو بمعنى : (مستو) نحو قوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ ، وبمعنى : (حذاء) نحو : زيد سواء عمرو

(مع) : وهي من الظروف التي يلزم إضافتها لفظا ومعني في غالب استعمالها، وتستعمل ظرف زمان وظرف مكان قال في التصريح<sup>(٣)</sup> : وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع، ولذا يخبر بها عن الذوات نحو : زيد معك، ولزمان الزمان . ماع نحو : جئتك مع العصر ومرادفه عند قراءة بعضهم "هذا ذكر من معي"<sup>(١)</sup> بكسر ميم "من" وحكي سيبويه : ذهب

(١) البيت من المديد وإنظر الجمع ٢٠٢ / ٢ والدرر ١ / ١٧١ ولم يعرف قائله.

(٢) الجمع ٢ / ٢٠٢ .

(٣) الجمع ٢ / ٢٠٢ .

ذكر من معي" <sup>(١)</sup> بكسر ميم "من" وحكي سيويه : ذهبت من معه  
<sup>(٢)</sup> بالجر . أي من عنده وتجر بمن كما رأيت عن سيويه، وتقع

خبراً نحو: ﴿الله معكم حيثما كنتم﴾ <sup>(٣)</sup> وصلة نحو : أبصرت  
 الطالب معك، وصفة نحو : شاهدت طالبا معك، وحالا نحو : أبصرت  
 الطالب معك . فهي في الجميع ظرف لازم غير متصرف، وهي اسم،  
 والدليل على اسميتها : جرها بمن كما سبق، وتنوينها عند تجرؤها عن  
 الإضافة نحو : جاء واما .

قال بن مالك : وكان حقه البناء <sup>(٤)</sup>؛ لشبهه بالحروف في الجمود المحض،  
 وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال، والوضع الناقص إذ هي علي حرفين  
 بلا ثالث، يحقق العود إلا أنها أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها "عند" في  
 وقوعها خبراً، وصفة وحالا وصلة وإلا علي حضور علي قرب .  
 فالحضور: كنجي <sup>(٥)</sup> ومن معي من المؤمنين والقرب كقوله تعللي ﴿فإن مع  
 العسر يسرا﴾ <sup>(٦)</sup>

ويقول بن هشام <sup>(٧)</sup> : وهي معربة إلا في لغة ربيعة وغنم فتبني علي  
 السكون .

(١) التصريح ٤٧ / ٢ .

(٢) أنظر المجمع ٢٠٢ والمعني ٢٠٧ .

(٣) الحديد ٤ .

(٤) أنظر التصريح ٤٧ / ٢ .

(٥) الأنبياء ٢٤ .

(٦)

(٧) أنظر أوضح المسالك ٣ / ١٩٣ والتصريح ٤٧ / ٢ .

ويقول في التصريح: لتضمنها معني حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع "  
كقول الشاعر :

فريشي منكم وهواي معكم وأن كانت زيارتكم لماما <sup>(١)</sup>

وحكم سيبويه علي ذلك بالضرورة، ولم يثبتها لغة نطق بها بعض العرب، قال الشيخ خالد في تصريحه: وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، نقل عن الكسائي أن ربيعة يقول: ذهبت مع أخيك، وجئت مع أهلك بالسكون، ومن حفظ حجة، علي من لم يحفظ".

قال الرضى <sup>(٢)</sup> قال بعضهم وهو الحق هي علي هذه اللغة حرف جر، وذلك موجب البناء في الساكنة، ليس معدوما من المتحركة، فلا يتأتى التفريق من المتحركة والساكنة.

قال: وهذا القول هو الحق: وهذا نقل يس بالمعنى والنص عن الرضى [قلل بعضهم وهو الحق في هذه اللغة حرف جر إذا لا موجب للبناء فيه مغدومـ باقى مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسميته "أهـ.

وعلي لغة ربيعة وغنم إن لقيها ساكن يجوز أيضا فتحها، استحصى ما بالأصل أو اتباعا تقول: مع القوم الأبرار أعيش . وما سبق من حالتها من دلالتها علي مكان الاصطحاب أو زمانه أو دالة علي مجرد الحضور،

(١) البيت من الوافر لجرير أو الراعي وانظر الكتاب ٢ / ٤٥ .

(٢) شرح الكافية ١٢٧/٢ .

وهي مضافة معربة كما سبق وبذلك يتضح لنا أن (مع) عند إضافتها تكون ظرفا للمكان أو للزمان، وتكون بمعنى (عند) كما في القراءة السابقة، وتدل على الحضور المجرد، فتكون ظرفا لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة، وتجربن نحو . أيها الكريم، أظهر كرمك من معك، لا من مع غيرك "أي من عندك، لا من عند غيرك" <sup>(١)</sup> .

وقد تقطع (مع) عند الإضافة لفظا ومعنى، فتكون اسما بمعنى "جميع أو كل" دلالة على مجرد اجتماع الحاصل في وقت واحد أو متعدد فتنصب <sup>(٢)</sup> على الحال أو الخبر نحو : ذاكر الطالبان معا، وحضروا جميعا، وحضرن جميعا ومعا) حال من الاثنين، ومن واو الجماعة، ومن نون جماعة الإناث.

قال الشاعر :

فلما تفرقنا كأني ومالكها لطول اجتماع لم نبت ليلة معا <sup>(٣)</sup>

(فمعا) بمعنى: جميعا، ونصبت حالا من الاثنين

وقد تأتى حالا من جماعة المذكورين كقول الشاعر :

(١) المغني ٤٣٩ .

(٢) النحو الوافي ١٠٩ / ٣ .

(٣) البيت من الطويل لتمام بن نولا وانظر المغني ٢١٣ والنصريح ٤٨ / ٢ والجمع ٣٢ / ٢ والأشعري ٩٨ / ٢ ومعجم التواحد ٢١١ ..

وأفنى رجالي فباد واما فأصبح قلبي بهم مستفزا<sup>(١)</sup>

أو من جماعة المؤمنين كقول الشاعر : يذكرن ذا البث الحزين بيثه : "إذا  
حنت الأولى سجعن لها معا"<sup>(٢)</sup>

ومثالها خيرا : الزعيمان معا، والزعماء معا أى موجودان فالخير محذوف  
فإذا أفردت (معا) عن الإضافة كان معناها (جميعا) وهى للحال، والخير  
محذوف كما قدرنا قال بن هشام في المغني<sup>(٣)</sup> ولو جاءت ظرفا مخبرا به فى  
نحو قول الشاعر وهو لجندل بن عمرو<sup>(٤)</sup>

أقيموا بنى حرب وأهواؤنا معا وأرامحنا موصولة لم تقضب<sup>(٥)</sup>

أى أهواؤنا مجتمعة معا .

وقد أجادا بن هشام<sup>(٦)</sup> فلخص حالها جيدا حيث قال :

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفا، ولها حينئذ ثلاثة معان:

(١) البيت للخنساء من المتقارب أوضح المسالك عرضا فى حاشية ١٥١ / ٣ والمغني ٣٤٤

(٢٥٤) والتصريح ٤٨ / ٢ والديوان ٨١ .

(٢) البيت من الطويل لتمام بن نويه انظر المختص ١٥١ / ١ والمغني ٣٣٤ والتصريح ٤٨ / ٢

والأشعري ٢ / ٢٦٦ والمفضليات ٢٦٧ .

(٣) ص ٤٣٩ وانظر الصبان ٢ / ٢٦٥ .

(٤) ص ٤٣٩ وانظر الصبان ٢ / ٢٦٥ .

(٥) البيت من الطويل لجندل وانظر المغني ٤٣٩، والمجمع ٢ / ٢١٨ .

(٦) المغني ٤٣٩ وانظر المجمع ٢ / ٢١٧، ٢١٨ .



أحدهما موضع الاجتماع، ولهذا يخبرها عن الذوات نحو: والله معكم

والثاني: زمانه نحو: جئتكم مع العصر .

والثالث : مرادفة "عند" وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان

ومفردة، فتنون، وتكون حالا، فقد جاءت ظرفا فنجد أن في قول  
(جندل) السابق وهذا قليل وهي في الحالتين اسم بإجماع النحاة  
خلافًا للنحاس حيث زعم أنها حرف جر<sup>(١)</sup>

### حركة (معا) إذا نونت

اختلف العلماء في حركة إعراب (معا) إذا نونت فذهب الخليل و سيبويه  
إلى أنها فتحة إعراب، والكلمة ثنائية في حالة الأفراد كما كانت في حالة  
الإضافة<sup>(٢)</sup> وتعرب على ذلك حالا والخير محذوف، أو ظرف في موضع  
الخبر، وليست هي الخبر هذا وذهب يونس والأخفش وصححه بن مالك:  
إلى أن الفتحة فيها لفتحة تاء فتى أنها لما أفردت، ردت إليها لأمها المحذوفة  
فصارت اسما مقصورا منقوصا في الإضافة تاما في الأفراد، ولكن حذفت  
ألفها في الوصل للساكنين الألف والتنوين كما حذفت ألف فتى " وأيد بن  
مالك هذا الرأي: لقولهم: الزيدان معا، والزيدون معا، فتقع معا في موضع  
رفع كالأسماء الموصولة نحو: هم عدى . فالإعراب عنده منصوب على  
الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، ولو كان باقيا على النقص لقبل، مع

(١) الجمع ٢/ ٢١٧ .

(٢) التصريح ٢ / ٤٨ .

كما يقال: ﴿همريد واحد على من سواهم﴾ فهي خبر على هذا الرأي واعترض أبو حيان كعادته على بن مالك: حيث قال<sup>(١)</sup> "إن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع فيقول: الزيدون عندك وهذا الخلاف مرجعه إلى حقيقة مع هل هي ثنائية الوضع كما قال بذلك الخليل وسيبويه، فالإعراب على العين في (مع) مضافة أو مفردة . أو هي ثلاثية الوضع ثنائية الاستعمال مثل: يد، أخ، دم، وهذا ما مال إليه يونس والأخفش مثل: فتى . فتعرب بالحركات المقدرة على الألف سواء بقيت الأفراد أو حذفت عند الإضافة، وهذا ما أيده بن مالك، وهو ما أميل إليه

أما معناها: في الأفراد فهي مساوية بمعنى جميع عند بن مالك<sup>(٢)</sup> وأيده جمهرة النحاة فهي تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين أو الأشياء ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد كبيت امرئ القيس، لاستحالة الكر والفر والإقبال<sup>(٣)</sup> والأدبار في وقت واحد، أما كلمة جميعا، أكانت الزيارة معا أو أحدهما بعد الآخر (فمعا) يغير الاجتماع في حال الفصل و(جميعا) بمعنى كلنا سواء اجتمع القوم أم لا وقد رد أبو حيان<sup>(٤)</sup> هذا الرأي وقال: إن تغلب قال: إذا قلت: جآ جميعا احتمل أن فعلها في وقت أو وقتين، وإذا

(١) الجمع ٢/٢١٨ .

(٢) المغني ٤٣٩، والصبان ٢/٢٦٥ .

(٣) النحو الوافي ٣ / ١١٠ .

(٤) الجمع ٢ / ٢١٨ .

قلت: جآ معا، فالوقت واحد، وكذا ذكر ابن خالويه: أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت "

وقد صرح الصبان <sup>(١)</sup>، وصاحب التصريح <sup>(٢)</sup>: بأنها مساوية لمعنى "جميعا" تأييدا لرأى ابن مالك السابق، ولكن الرضى <sup>(٣)</sup> فرق بينهما في دقه حيث قال: "تلزم إضافة "مع" إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو: كنت مع زيد وأن ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف إليه، فينصب منونا على الطريقة والفرق بين: فعلنا معا، وفعلنا جميعا. أن "معا" يفيد الاجتماع في حال الفصل، وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا"

(قصارى الشيء وحماذاه) وهما من الظروف التي تضاف للظاهر وللمضمّر وهما بمعنى نهاية الشيء قال السيوطي فهم أولهما وقصرها بمعنى الغاية يقال: قصاراك أن ينقل كذا أي غابتك، وآخر أمرك، وحكى الجوهري فتح القاف وقصره .

ثانيا: ما يلزم الإضافة إلى الظاهر فقط:

فلا يضاف إلا إلى اسم ظاهر: (ذو) بمعنى صاحب، ورات بمعنى صاحبة وفروعها وهى: ذوا، ذوو، ذوات، (وأولوا) بمعنى أصحاب وأولات بمعنى صاحبات. وتضاف إلى اسم جنس ظاهر قياسا كقولاه

(١) ٢٦٥ / ٢ .

(٢) ٤٨ / ٢ .

(٣) الكافية ص ٢ ص ١٢٧ .

تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَإِنْ مَرِيتُمْ لِذُومَغْفِرَةً لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذُهِبَ مُغَاضِبًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدائقَ ذَاتِ بَهْجَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال أيضا: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال أيضا: ﴿رَأْسَهُ وَذَوِي عُدُلٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ويضاف أيضا إلى العلم سماعا كما قال في الجمع<sup>(٧)</sup>.

تقول: ذو يزن، ذو رعين، ذو الكلاع، ذو سلم، ذو عمرو، ذو تبوك، والأصح أن هذه الإضافة قياسية كما قاله الفراء، وقد صرح بذلك الرضي<sup>(٨)</sup> حيث قال: "وأما قولهم ذو زيد، وذو آل النبي. فإنما جاز؛ لتأويل العلم بالجنس أى صاحب هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم، وعلى ذلك قولهم: إنا لله ذو بكة أى صاحب بكة. بعدم إلقاء (ذو) وبعضهم يعتبرها عند ذلك زائدة وملغاة.

أما إضافتها إلى الضمير فالجمهور يري جواز ذلك أيضا كما صرح بذلك أبو حيان<sup>(٩)</sup> وعليه قولهم: إنما يعرف من الفضل ذووه، خلافا للكسائي ومن وافقه في منعهم ذلك إلا في الشعر كقول الشاعر:

(١) يوسف ٧٦.

(٢) الرعد ٦.

(٣) الأنبياء ٨٧.

(٤) النمل ٦٠.

(٥) الرحمن ٤٨.

(٦) الطلاق ٢.

(٧) الجمع ٥٠/٢.

(٨) الكافية ٢٩٧/١.

(٩) ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٥١٢، مستدلا بقول الشاعر.

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكن أريد فيه الذوينا<sup>(١)</sup>

وقد صرح الرضي بمنع إضافة (ذو) إلى المضممر، أو القطع عن الإضافة حيث قال <sup>(٢)</sup> " وذو لا يضاف إلى مضممر ولا يقطع، وإنما لم يقطع؛ لأنه ليس مقصورا بذاته، وإنما هو صلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة، وذلك أنهم أرادوا مثلا أن يصفوا شخصا بالذهب فل يتأت لهم أن يقولوا: جاعني رجل ذهب فجاءوا بذو، وأضافوا إليه، فقالوا: ذو ذهب . وحكم بالشذوذ علي إضافة للضمير مثل: صل علي محمد وذويه، وقطعة شاذ كالبيت السابق . قال " يس " <sup>(٣)</sup> والإضافة بذو أشرف من الإضافة بصاحب؛ لأن قولك: ذو يضاف إلى التابع، وصاحب يضاف إلى المتبوع تقول: أبو هريرة صاحب النبي، ولا تقول: النبي صاحب أبي هريرة إلا علي وجه، وأما ذو فإنك تقول فيها: ذو الملك، وذو العرش، وذو القرنين، فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع، ولذلك سميت أقبال حمير: ذو حذف، ذو يزن، ذو عين وفي الإسلام ذو الشهادتين، وذو الشمالين، وذو البدن، وذلك كله تفخيم للمسمي بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب، وإنما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هذا المعنى "

(١) البيت من الوافر للكميت بن زيد انظر المجمع ٥٠/٢ . وكافية الرضي ٢٩٧/١ والكتاب

٤٣/٢ والديوان ١٠٩/٢ ومعجم الشواهد ٣٨٦ .

(٢) الكافية ٢٩٧/١ .

(٣) التصريح ٢/٣٦ .

وأما أولو : فيقول الله تعالى ﴿ ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى ﴾<sup>(١)</sup> وأولات "كقوله تعالى ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾"<sup>(٢)</sup>

والكلمات السابقة تلزم الإضافة إلى الظاهر، وإضافتها إلى المضمير فيها خلاف بيناه في ذو كما سبق .

والثالث : من أقسام الإضافة إلى المفرد: ما يختص بالمضمير فقط وهو نوعان :

#### أ - ما يضاف لكل مضمير:

وهو "وحد" وكذلك : (كله) إذا كانت للتوكيد أو للنعت فهذه الكلمة "وحد" تدخل على كل ضمير، متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أ ومثنى أو مجموعا ، مذكرا أو مؤنثا تقول: وحدك، وحدي، وحده، وحدنا<sup>(٣)</sup>

#### حقيقة هذا اللفظ (وحد)

هذا اللفظ لازم النصب على المصدرية اختلف اللغويون في حقيقته ففعل أو لا : أنه صدر لا فعل له كالعمومة والختولة والأبوة، هذا المصدر لا فعل له مثل : ويلك ، وويلحك، ويسك ، ويليك

(١) النور ٢٢ .

(٢) "الملاق ٤ .

(٣) التصريح ٥٠ / ٢ .

ثانيا: حكى الأصمعي : وحد الرجل يحد إذا انفرد فوحده لازم النصب علي المصدرية، لفعل ورد .

ثالثا : قيل إنه محذوف الزوائد من إيجاد<sup>(١)</sup> فهو نائب مناب موحد وهذا قول سيبويه بأنه اسم مرفوع موضع المصدر، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالا فمعني مررت به وحده مررت؟ في حال كوني موحدا له .محرورين

رابعا : ذهب يونس بن حبيب إلى أنه ظرف، وانتصابه علي الطرفية، ومعني قولك: جاء محمد وحده . جاء محمد علي انفراده . والأصل: جاء علي وحده .

وقد رد ابن عصفور هذا الرأي بأن "وحد" ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا وقال الدماميني<sup>(٢)</sup> إن يونس إنما قصد تفسير المعنى، وأن لمعني جاءني في وقت توحدته، وحينما أدخل (علي) علي وحده قصد معني في كقوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾<sup>(٣)</sup> أي في حين غفلة. والرأي الأول هو الأقوى ومعني مررت به وحده. (فوحده) حال من تاء المتكلم عند الخليل والمعني أفردته بالمرور إفرادا، فلم تمر علي غيره، ويرى المبرد<sup>(٤)</sup> أن "وحده" حال من الضمير المحرور بالباء ومعناه مررت به

(١) يس ٥٠/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) القصص ١٥ .

(٤) عدة المسالك ١١٦/٣ .

منفرداً، وهو أولى؛ لا إله إلا الله) لأنك لم تفرده، بل سبحانه انفرد بنفسه، والواقع أن الخليل أقوى نظراً برغم ترجيح العلماء للمبرد، فإن كلمة التوحيد، قائلها موحد الله تعالى، وهو المناسب لمعنى الجليل.

قال في الجمع<sup>(١)</sup>: (وهو لازم الأفراد والتكثير؛ لأنه مصدر، وقد يثنى شذوذاً أو يجر بعلى سمع "حلباً على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، واقتضيت كل درهم على وحدة، وجلس على وحده، أو إضافة نسيج، في الخير، وقريع، وحبش في الشر"<sup>(٢)</sup>، وعير، مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح فيقال نسيج وحده الخ، وزاد الشاطبي: رحيل وحده "أهـ

فمن إضافة وحده إلى ضمير الغيبة قوله تعالى: ﴿ذلكم بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم﴾<sup>(٣)</sup>

وإلى ضمير المخاطب قول الشاعر

وكننت إذ كنت إلهى وحدكاً لم يك شيئاً يا إلهى قبلكاً<sup>(٤)</sup>

(١) ج ٢ ص ٥٠.

(٢) نسيج وقريع مثلاً للتفرد في الخير وحبش وعير للشر.

(٣) غافر ١٢.

(٤) "بيت من الرجز المشطور لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي انظر أوضاع المسالك ١١٢/٣

وقد أضاف (وحد) إلى ضمير المخاطب.



وإلى ضمير المتكلم قول الشاعر

والذنب احشاه إن مررت به وحدى وأخشى الرياح والمطر<sup>(١)</sup>

وإلى ضمير المتكلمين قول الشاعر

أعاذل هل يأتى القبائل حظها من الموت أم خلى لنا الموت وحدنا<sup>(٢)</sup>

فلا يصح قطع لفظ (وحد) عن الإضافة إلى الضمير بكل أنواعه السابقة .

ويضاف إلى الضمير مطلقاً<sup>(٣)</sup> ، سواء أكان للمتكلم أم لغيره ، وللمفرد أم لغيره وللمذكر أم لغيره، مع امتناع القطع أيضاً مثل كلمة "وحد" وكله "كل" المستعملة في التوكيد وذلك كقوله تعالى: ﴿قل إن الأمر كله لله﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾<sup>(٥)</sup>، وقل سبحانه: ﴿فسجد الملائكة كلها أجمعون﴾<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من المنسرح للربيع بن ضياع انظر التصريح ٣٦/٢ والمجمع ٥٠/٢ والدرر ٦٠/٢

والعين ٣٩٧/٣ والجمل للزحاحي ١٥٩ .

(٢) البيت من الطويل ولا يعرف صاحبه، انظر المجمع ٥٠/٢، والدرر ٦٠/٢ .

(٣) النحو الواقي ٦٧/٣ .

(٤) ١٥٤ آل عمران .

(٥) البقرة ٣١ .

(٦) سورة ص ٧٣ .

وكذلك إذا وقعت "كل" نعنا، فتلزم الإضافة أيضا، ولا يجوز قطعها عن الإضافة مثال ذلك: محمد الرجل كل الرجل أى الكامل فى الرجولة<sup>(١)</sup> ، قال ابوحيان<sup>(٢)</sup> : والذى ذكر الناس أن (كلام) فى التوكيد يضاف إلى هذا المؤكد " وذلك مثل قول الشاعر وهو عمرو ابن أبى ربيعة

كم قد ذكرتك لو أجرى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر<sup>(٣)</sup>

ب — ما يختص بضمير المخاطب ، وهو مصادر مثناه لفظا، ومعناها التكرار ويلزم إضافتها:

لأنهم لما قصدوا التكثير، جعلوا التثنية علما على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره وهذا كثير فى أساليب العرب قال تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا، وهو حسير﴾<sup>(٤)</sup> فلا يمكن للبصر أن يخسأ بمرتين بل بمرات كثيرة.

وهذه الصادر المختصة بالإضافة، وهى مثناه للتكثير هـى: لبيك، وسعديك ، ودواليك ، وحنانيك، وهذاذك " قال ابن يعيش<sup>(٥)</sup> : وأنه شيء يعود مرة بعد مرة ، وليس المراد منها الاثنتين فقط، فجعلت التثنية

(١) أوضح المسالك ١١١/٣ .

(٢) الإرشاد ٦١٠/٢ .

(٣) البيت من من الكامل وانظر الخزنة ٨٨/٤ والقال ١٩٥/١ والتصريح ١٢٢/٢ وشواهد

المعنى ١٨٥/٤ .

(٤) الملك ٤ .

(٥) شرح المفصل ١١٨/١ .

علما لذلك ؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره وهذا المثنى لا يتصرف، فلا يكون إلا مصدرا منصوبا، ولا يكون مثنى إلا في حال الإضافة كما لم يكن سبحانه الله، ومعاذ الله إلا مضافين. وإليك الحديث عن كل مصدر:

### ١- لبيك

ومعناها : إقامة على إجابتك إقامة بعد إقامة نحو : لبيك ربى السير في طاعتك، وإجابة دعوة نبيك".

### ٢- سعديك :

وهى بمعنى أسعد لك إسعادا بعد إسعاد، والأكثر في الإستعمال اللغوى أن تكون بعد لبيك، تقول : لبيك ربى وسعديك، والأمر كله بين يديك. أى إقامة ودواما على طاعتك، مرة بعد مرة، (وسعديك) مساعدة بعد مساعدة، ومتابعة بعد متابعة. فكأنك قلت فى لبيك: داومت وأقمت وفى سعديك: تابعت وطاوعت،فها يدلان على كمال الطاعة وتتمام المتابعة.

قال العلامة ابن يعيش<sup>(١)</sup> : فها مثنيان، ولا يفرد منها شىء فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له فى الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة ليثنى عن ذلك المعنى (فلبيك) مأخوذ من قولهم : ألب بالمكان إذا أقام به، وألب على كذا إذا أقام عليه ولم يفارقه.

(١) المصدر السابق ص ١١٩ .

وهذا ما قاله الله سبحانه وتعالى مبينا أن الأصل (ألب) قال في الكتاب<sup>(١)</sup>: قد ألب فلان على كذا وكذا، فالإللاب دنو ومتابعة، إذا ألب على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا قال: لبيك أي قربا منك، ومتابعة لك، ولبي أي لفظ بليبك "أ.هـ

أي إن قولهم: لبي، يلي فعل مشتق من لفظ "لبيك" فهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف من معناه مضمع أي داومت وأقمت.

ويري يونس<sup>(٢)</sup>: أن: لبيك اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء التي في عليك، ولديك وأصله: لبيت ووزنه فعلل، فقلبت الياء التي هي لام من (لبيت) ياء هربا من التضعيف فصارت (التي) ثم أبدلت الياء ألفا، لتحركها، وانفتاح ما قبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت إلي الكاف في (لبيك) قلبت الألف ياء كما قلبت الألف في لبي ولبي، وإذا وصلت الياء بالضمير فقلت: إليك، عليك، لديك. (ولبيك) اسم ليس له تصرف عليه من الأسماء، لأن لا يكون إلا مضافا مثل إليك، ولديك، فقلبوا الألف فيها باء.

واحتج عليه سيبويه<sup>(٣)</sup>: بأنه لو كان مثله لقلب مع الظاهر أيضا، ولكنه لم يقلب معه، فدل على أنه بخلاف تقول هذا لبي جعفر، ولبي زيد كما تقول: لدى زيد بدون قلبها ياء، فدل وجود الياء في (لبي) مع

(١) الكتاب جـ ١/ ص ٣٥٣.

(٢) شرح الفصل ١/ ١١٩.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥٢.

الظاهر على أنه مثنى، ولو كان مفرد مثل لدى لكان بالألف وفي ذلك يقول الشاعر

دعوت لما نابني مسوراً      فليّ فليّ يدي مسور<sup>(١)</sup>

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : وزعم يونس أن لبك إسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك، ثم رد عليه بقوله: لأنك إذا أظهرت الاسم تبين لك أنه ليس بمثلة عليك، وإليك، لأنك لا تقول: لبّي زيد، وسعدى زيد" اهـ وهو في الأصل من: ألْب لك إلبابين<sup>(٣)</sup>، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذفت زوائده، ورُدَّ إلى الثلاثي وحذف الجار من المفعول، وأضيف المصدر إليه. كل ذلك ليسرّع المحييب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهي متى يمثله .

وروى سيبويه<sup>(٤)</sup> عن الخليل قوله: وبعض العرب يقول "لبّ" (ألْب) فيجر به مجرى أمس وغاق أى يجعله صوتاً معرفة كأنه على صوت الملبى.

قال الرضى<sup>(١)</sup> : ويجوز أن يكون من (لبّ بمعنى ألْب) فلا يكون محذوف الزوائد ومثله في حذف الزوائد الباقي وفي ألْب يقول الشاعر:

(١) البيت من التقارب ولا يعرف قائله، انظر الكتاب ١٧٦/١ والخزانة ٥٧٨/٢٦٨/١

والأشعري ٢٥١/٢.

(٢) الكافية ١٢٦/١.

(٣) الكافية ١٢٦/١ .

(٤) الكتاب ٣٥١/١.

لقد ألب الواشون ألبا لبيّهم فترب لأفواه الوشاه وجندل<sup>(٢)</sup>

وبذلك يتضح لنا أن لبيك هو وأخواته مثنى، يعرب مفعولا مطلقا لفعل محذوف ويونس يرى أنه مفرد. وبالرغم من ضعفه بدليل بيت الشاعر السابق، حيث أضافه إلى الظاهر مع قلبه ياءً بخلاف لدى زيد بلا قلب وقول الشاعر الآخر:

إنك لو دعوتني ودرني زوراء ذات مترع ميون

لقلت لبيه لمن يدعوني<sup>(٣)</sup>

فأضاف (لبي) إلى ضمير الغيبة، وهذا شاذ لا يؤيد به في إنشاء القواعد وقد اعتذر أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> ليونس عن البيت السابق بأنه يجوز أن يكون الشاعر أخرى الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على (أفعي، أفعي بالياء) وهذه لغة شاذة لا يجوز الاعتماد عليها، في تقرير مسائل اللغة.

(١) الكافية ١٢٦/١ .

(٢) البيت من الطويل ولا يعرف قائله انظر الكتاب ١٥٨/١ والمقتضب ٢٢/٣ وابن يعيش ١٢٢/١ والممع ١٩٤/١ والدرر ١٦٦/١ .

(٣) البيت من الرجز وانظر المغني ٥٧٨ (٣٠٧) والعيني ٣٨٣/٣ والتصريح ٣٨/٢ والدرر ٦٣/١ والأشعق ٢٥٢/٢ واللسان لبيب.

(٤) شرح الكافية ١٢٦/١ .

أما سعديك: فهي مثنى سعد مثل ليك أى أسعدك إسعادين، بمعنى أعنيك تقول: سعد بك أيها المجتهد قال الرضى<sup>(١)</sup>: إلا أسعد يتعدى نفسه بخلاف (ألب) فإنه يتعدى باللام، وهي مصدر تعرب مفعولا لا مطلقا كسابقتهما.

### ٣- دوايك

بمعنى تداول بعد تداول، أى تواليا بعد توال من تداولته الأيدي أى أخذته هذه مرة وهذه مرة، وهو أيضا مصدر مثنى مفعول مطلق.

قال الشاعر:

إذا شق برد شق بالبرد مثله      دوايك حتى كلنا غير لابس<sup>(٢)</sup>

### ٤- هذاذك

(الهد) الإسراع فى القطع وفى القراءة ، تقول: هذاذك أيها الطالب فى العلم.

بمعنى أسرع إسراعا لك بعد إسراع، وهو مصدر يعرب مفعولا مطلقا وعامله من معناه. قال الشاعر

(١) شرح الكافية ١/١٢٦.

(٢) البيت من الطويل لعبد بنى الحسحاس فى ديوانه ١٦ وانظر الخصائص ٣/٤٥ ، وصبح

الأعشى ١/٤٠٧ ومعجم الشواهد ١٩٩.

ضربا هذاذيك وطعنا وخصضا      يمضى إلى عاصي العروق النخصا<sup>(١)</sup>

وتجوير سيبويه في (هذاذيك في هذا البيت، وفي دواليك) وفي البيت السابق الحالية مع الإعراب السابق بتقدير: نفعله متداولين، وهاذين أى مسرعين وقد رد ابن هشام<sup>(٢)</sup> رأى سيبويه السابق، وحكم عليه بالضعف بأن قوله السابق مخالف للأمثال؛ لأن المصدر فيها معرف لإضافته إلى ضمير المخاطب، والحال غالبا نكرة، وأنه لم يرد عن العرب مجيء المصدر الموضوع للتنكير جالا، وإنما المعهود مجيئه مفعولا مطلقا، بدليل مجيئه في القرآن الكريم قال تعالى ﴿فارجع البصر كرتين﴾<sup>(٣)</sup> وقد حكم العلماء على أنه مفعول مطلق جاء للتكرار.

#### ٥- حنانيك:

وهى بمعنى: أتحنن عليك تحننا بعد تحنن تقول: حنانيك أيها المسكين.  
وهو مثنى ورد مفردة، وهو (حنان) قال تعالى ﴿وحنانا من لدنا﴾<sup>(٤)</sup> وقال الشاعر طرفة

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا      حنانيك بعض الشر أهون من بعض<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الرجز للعجاج وانظر ديوانه في ٥٤ والكتاب ١٧٥/١ والمختضب ٢٧٩/٢

والخزانة ٢٧٤/١ والتصريح ٣٧/٢ ومجمع الشواهد ٤٩١ .

(٢) أوضح المسالك ١٢٠/٣ .

(٣) الملك ٤ .

(٤) مريم ١٣ .

(٥) البيت من الطويل وانظر المجمع ١٩٠/١ وابن يعيش ١١٨/١ وعدة المسالك ١٢١/٣ .



وهو مصدر التثنية قصد به التكرار، للتكثير والمبالغة.

## ٦- حو اليك

مصدر للتكثير ومفرده ظرف، وهو (حوال)، وهو مثنى يقصد به التكرار تكثيراً)

## ٧- هجاجيك وحجازيك

وهو مصدر مضاف لضمير المخاطب يقصد به التكرار بمعنى : كفا لك بعد كف وهذه المصادر السابقة يستخدمها المتكلم قصداً للفراغ من المطلوب بسرعة.

وهي مضافة لضمير المخاطب ، على أنها مفعول مطلق، ويقدر هذا الفعل من لفظه إلا في لييك، وهذاذك، فيقدر الفعل من معناهما قال العلامة الصبان<sup>(١)</sup> : فيقدر أسرع، وأتم لأن فعلها لم يستعمل، وإن قيل: إن أصله من ألب. باعتبار المعنى، ولا يلزم أن يكون فعله، والحامل لهم: أن لييك تثنية ثلاثي، وألب رباعي، فلا يكون فعالة، ويرى الصبان: أن مثل هذا التعليل فاسد؛ لوجود مثل ذلك في سعديك منع فعله وهو (أسعد) على أنه يقال: لب ثلاثياً بمعنى أقام، كما في القاموس وشرح الكافية للرضي فالمتجه عندي أنه منصوب بفعل من لفظه، ا.هـ. وأيضاً فإن هذاذك<sup>(٢)</sup> : قد ورد لها فعل من لفظها هو : هذ، يهذ، هذا، عين أسرع مسرع، إسراعاً، ومن معانيها كف ، يكف .

(١) جـ ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) الرضى ١٢٦/١ والصاح جـ ٢ ص ٥٧٣ .

وعلى ذلك فالجميع مفعول به مطلق، وعامله فعل من لفظ كل مصدر سابق.

### حقيقة الكاف فيها

يرى جمهور النحاه أن الكاف اسم وهو ضمير المخاطب مضاف إلى المصدر في محل نصب على أنه مفعول به إذا وقعت موقع الخبر، وإذا وقعت موقع الطلب فهي في موضع الفاعل أى مداولتك يا مخاطب لبيك بال.. وذلك لأمر ثلاثة، وهى للرد على رأى الأعلام<sup>(١)</sup> الذى قال: بأن الكاف حرف خطاب، وليست ضميرا:

أولاً: إضافته إلى الظاهر فى قولهم: حنانيه، ولى زيد فتعين أن تكون الكاف إسما لقيام الاسم مقامها.

ثانياً: حذف النون معها مما يدل على أنها مثنى، إن الاسم مضاف إليها، ولم تحذف مع المبهم فى ذانك، وتانك.

ثالثاً: أنها لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحرف<sup>(٢)</sup>، فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك وأخواته.

وقد رد صاحب التصريح هذه الأدلة<sup>(٣)</sup>: بأن القياس على حنانيه ولى زيد شاذان، والنون يجوز حذفها لشبه الإضافة ولم يحذف فى تانك، وذانك

(١) المجمع ١/ ١٩٠.

(٢) ج ٢ ص ٣٠.

(٣) ج ٢ ص ٣٠.

للإلباس بالمفرد. وكلها لا تثبت أنها حرف خطاب، بل إن المخاطب منها عاقل فلا يصح أن تكون حرف خطاب.

### ب — مصادر مفردة يجوز قطعها عن الإضافة

وهناك في اللغة مصادر<sup>(١)</sup> منصوبة دائماً، فلا ترفع ولا تنجر فهي غير متصرفة، ولا تدخلها الألف واللام كغيرها من المصادر التي لا تستعمل معها أفعالها، بل تحذف وجوباً نحو " سبحان الله " قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup> " إنه من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال: سبح سبحاناً بتخفيف الباء كقولك: كفر كفراناً، وشكر شكراناً ومعناه: التزييه والبراءة، وقد أستعمل مضافاً وغير مضاف".

فتقول سبحان الله — « سبحان الله الذي أسرى بعبد له ليلاً » (سبحانه وتعالى عما يقولون) بالإضافة، ويجوز أن تقطعه عنها بأن تقول سبحان من زيد، بالمنع من الصرف؛ لأنه أصبح علماً على معنى البراءة، وهو على فعلاًن، وقد زيدت الألف والنون، فيجر بالفتحة ويمنع من الصرف مثل: عمران، سبحان

وذلك مثل قول الشاعر — الأعشى

أقول لما جاء في فخره سبحان من علقمة الفاخر<sup>(٣)</sup>

(١) شرح المفصل ١/ ١٢٠ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٢٠ .

(٣) من السريع وانظر الديوان ص ١٠١ والكتاب ١/ ١٦٣، والمقتضب ٣/ ١٨ .

(فسبحان) منعت من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وهى من سبىح على مثال شكر وهذا مذهب سيويه فهى عنده علم للتسبيح ممنوع من الصرف، وبعضهم يرى أنه مبنى؛ لأنه لا يتعرف، ولا ينتقل عن هذا الموضع فأشبهه بالحرف.

قال ابن يعيش<sup>(١)</sup> : فأما سبىح يسبىح فهو فعل ورد على سبىحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا: سبىح زيد أى قال سبىحان الله. وقد يجيء سبىحان منونا فى الشعر:

سبىحانه ثم سبىحانا نعوذ به      وقبلنا سبىح الجودى والحمد<sup>(٢)</sup>

وقال فى الهمع: وقد يفرد فى الشعر منونا إن لم تنو الإضافة كما سبق وغير منون إن نويت كقوله (طرفه) وقد يعرف بأل فى الشعر كقول الآخر:

سبىحانك اللهم ذا السبىحان<sup>(٣)</sup>

(١) شرح المفصل ١٢٠/١ .

(٢) البيت من الطويل لأمية ابن أبى الصلت أو ورقة ابن نوفل وانظر الكتاب ١٦٤/١

والمقتضب ٢١٧/٣ ذوالشجرى ١/٣٤٨/٢/٢٥٠ وابن يعيش ١/٣٧، ١٢٠/٤:٣٦

والخزانة ٢/٣٧/٣:٢٤٧ وفى ديوانه ٣٠.

(٣) البيت من الرجز للمعاج وانظر الشجرى ١/٣٤٨/١ والخزانة ٣/٢٥٠ والهمع ١/١٩٠

والدرر ١/١٦٤ ويس ١/١٢٥ .

ويعلل صاحب شرح المفصل بأن تنوينه إما لأنه نكرة، أو أنه معرفة ونون لضرورة الشعر.

كما يوضح السيوطي<sup>(١)</sup>: الصلة بين سبحان وفعل بقوله " وليس مصدر السبح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشي... ولا يقال: سبح مخففاً، فيكون سبحان مصدراً له، ويلزم الإضافة ولا يتعرف" وهذا بخلاف ما سبق من جواز قطعه عنها.

ويرى الرضى<sup>(٢)</sup> أنها من المصادر المضافة إلى مفعوله، وقد يجوز قطعها كقوله طرفه السابق. وهذا هو الأصح فإن السماع أقوى حجة.

ب — من المصادر اللازمة للإضافة قول العرب (عمرك الله)

وهو منصوب على المصدرية على أنه مفعول مطلق عند سيبويه<sup>(٣)</sup> ، وقد استعملت العرب فعله وهو "عمرتك" قال الشاعر

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا      هل كنت جارتنا أيام ذى سلم<sup>(٤)</sup>

(١) المجموع ١/١٩٠ .

(٢) شرح الكافية ١/١١٦ ج ٢ الكتاب ج ١ ص ٢٥١ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٢ .

(٤) البيت من البسيط للأحوص في ديوانه ٢٠١ وانظر الكتاب ١/١٦٣ والمقتضب ٢/٣٢٩

والخزانة ١/٢٣١ والشجرى ١/٣٤٩ والمجموع ٢/٤٥ .

قال الرضى: وأكثر استعمالها في قسم السؤال، فيكون جوابها ما فيه  
الطلب كالأمر والنهي قال الشاعر: وهو عمر بن ربيعة

أيها المنكح الثريا سهيلا      عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت      وسهيل إذا استقل بمان<sup>(١)</sup>

قال الجوهري:

استعمال عمر الله ما فعلت كذا، وعمرك الله ما فعلت كذا في القسم  
الذى لا سؤال فيه، كذا قال ابن يعيش لا يستعمل إلا في القسم، وقال  
الجوهري: وقد جاء عمرك الله في غير القسم، واستشهد بقوله: "عمرك  
الله كيف يلتقيان" والمعنى سألت الله عمرك، ولم يرد القسم.

والأصل عند سيبويه<sup>(٢)</sup>: عمرتك الله تعميرا. فحذف الزوائد من  
المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول، ومعنى "عمرتك"  
أعطيتك عمرا. بأن سألت الله أن يعمرك. فلما ضمن "عمر" معنى  
السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعني "الله" و(عمر) منصوبة على أنها  
مصدر لفعل محذوف، والكاف في محل نصب مفعوله الأول، والله. مفعوله

(١) البيت من الطويل وهو في ملحقات ديوانه ٤٩٥ وانظر الخزانة ٣٢٨/١ والتصريح

١٦٢/٢ والمجمع ٢٨/٢ والدرر ١٦٦/٣ والأشعرون ١٣٢/٣ والعين ٢٠١/٤.

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢٥١ — .

الثاني. وأجاز الأخفش<sup>(١)</sup> رفع الله على أنه فاعل المصدر والمعنى عمرك الله تعميرا.

قال الرضى<sup>(٢)</sup>: ويجوز أن يكون التقدير: أسأل الله عمرك. أى تعمرك على حذف الزوائد وأسأل متعد إلى مفعولين أو يكون المعنى. أسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءك وأبديته، فهو منصوب بحذف حرف القسم نحو: الله لأفعلن، و(عمر) مصدر محذوف الزوائد مضاف إلى الفاعل، (والله) مفعوليه للمصدر" وهذا هو مذهب سيويه في أنه منصوب على المصدر، وعلى تأويله. بأسأل تعميرك، فليس القسم ظاهر فيه.

قال الرضى<sup>(٣)</sup>: إلا أن يقال لما كان للدعاء المخاطب جرى مجرى قسم السؤال؛ لأنه قد يتبدأ السؤال بالدعاء للمستؤل، كأنه قيل: طول الله عمرك افعل لي كذا وكذا.

وقد ذكرها العلامة ابن يعيش بتلخيص جيد حيث قال: وأما قولهم: عمرك الله". فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم وينصبه على تقدير فعل، وفي تقدير الفعل وجهان: منهم من يقدر أسألك بعمرك الله، فيكون الناصب: أنشدك" وهم يستعملون. أنشدك في هذا المعنى كثيرا. ثم حذف الياء، فوصل الفعل، فنصب و"عمرك" ثم حذف الفعل، فبقى عمرك الله و"الله" منصوب بالمصدر الذى هو "عمرك" كأنه قال: بوصفك الله في البقاء "أ. هـ .

(١) الكافية ج ١ ص ١١٩.

(٢) المصدر السابق والصفحة السابقة.

(٣) شرح الكافية ج ١ ص ١٢٠.

وقد ذكرها السيوطي<sup>(١)</sup> : بأنها من القسم غير الصريح، وأنها في الخبر ونشيدتك وعمرك الله، وقعدك الله، وقعيدك الله، وعزمت في الطلب، ومعنى (عمرك الله) عمرك تعميرا، وهي مخففة بحذف الزوائد أي سألت بتعميرك أي بإقرارك له بالبقاء أو التقدير ذكرتك بالله تذكرنا بعمرك القلب، ونصب اسم الجلالة عنده على نزع الخافض: وعمر منصوب على نزع المصدر به أو أقسم بمراقبتك الله .

#### والخلاصة:

بعد عرض هذه الآراء إن حصيلتها " عمرك الله " في الإعراب ما يلي:

أولا : (عمر) مفعول مطلق، وهو مصدر، وفعله (عمر) مخفف عمر محذوف والكاف في محل نصب مفعوله الأول، والله مفعول ثان لأن المعنى اسأل الله أن يعمرك، أو أنشدك.

ثانيا : (عمر) مصدر منصوب على نزع الخافض، والكاف مضاف إليه من إضافته المصدر إلى فاعله، والله مفعول به، للمصدر "عمر" والتقدير: اسأل بحق تعميرك الله أي اعتقادك بقاءه وأزليته، وأجاز الأخفش رفع الله على أنه فاعل المصدر أي الله يذكرك بالبقاء .

(١) المجمع ج ٢ ص ٤٥ .



ثالثا : (عمر) مصدر منصوب بأسأل، وهي مفعوله الأول والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، (والله) منصوب على نزع الخافض والتقدير: سألت بتعميرك أي بإقرارك له بالبقاء أو ذكرك بالله.

رابعا : إن رفعت (عمر) كانت مبتدأ وخبرها محذوف وجوبا تقديره: قسمي.

جـ — ومن هذه المصادر قول العرب (قعدك الله) بمعنى عمرك الله، وفيه لغتان: قعيدك الله، وقعدك الله. ومعناه: أسألك بقعدك. أي بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت، وهي أصوله، قال ابن يعيش: ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله إلا في القسم" وهو أيضا عند سيبويه منصوب على المصدر، وليس له فعل، فلا يقال: قعدتك الله. وأكثر استعماله، في قسم السؤال، وجوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي قال الشاعر:

قعيدك أن لا تسمعي ملامة ولا تنكأي قرح الفؤاد فيجعا<sup>(١)</sup>

و"أن" هنا زائدة، وقد تستعمل في القسم الذي لا سؤال فيه قال: قعدك لا آتيك، وكذا قعيدك، وقعدك الله لا آتيك، وقعيدك الله لا آتيك". والأصل على سبيل التقدير: قعدك الله — فحذف الزوائد من المصدر،

(١) البيت من الطويل لمتهم بن نورية وانظر القنطرب ٧٤/٣ وابن يعيش ٨٦/٨، والخزانة ٤٣٣/٢ والمعنى ٢٨٨ (٢٣٧).

وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول، ويجوز أن يكون الفعل مضمنا معنى اسأل، فالله منصوب ؛ على أنه مفعول به، وعمرك المفعول الثاني والتقدير: اسأل الله (قعدك) أي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد، أو التقدير: اسأل بتقعيدك الله أي نسبتك إياه إلى القعود أي الدوام والتمكن، فيكون انتصاب (قعدك) بحذف حرف القسم، والمصدر مضاف إلى الفاعل، والله مفعول به لقعدك كما يقول الرضى<sup>(١)</sup>.

قال الرضى<sup>(٢)</sup> : ويجوز أن يكون معنى (قعدك الله) بكسر القاف بحق قعيدك أي ملازمك العالم بأحوالك. وهو الله. فالله : عطف بيان فقعدك، ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه، فالقعد والقعيد بمعنى القاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب سيويه".

قال السيوطي<sup>(٣)</sup> : ويجوز أن يكون معنى قعدك الله معك أي رقيب عليك وحفيظ وقيل: مقاعدك وهو معناه، وضمن معنى القسم، قال في الصحاح على معنى يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نحوى".

قال الشاعر:

قعيدكما الله الذي أتما له      ألم تسمعا بالبيضتين المناديا<sup>(٤)</sup>

(١) شرح الكافية ج ١ ص ١١٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الجمع ٤٥/٢ .

(٤) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٨٩٥ والجمع ٤٥/٢ والدرر ٥٤/٢ ومعجم الشواهد

العربية ٤٢٣ ومعجم البلدان (البيضان).

فهى للقسم هنا كما أن عمرك الله كذلك بدليل قول الشاعر:

عمرك الله يا سعاد عديني بعض ما أبتغي ولا تؤيسيني<sup>(١)</sup>

وجواب الطلب يكون بالطلب أو بلما، أو إلا أو إن.

فالواقع أن عمرك، وقعدك متساويان في الإعراب، والمعنى، والاستعمال اللغوي ولا افتراق بينهما إلا بأن عمرك لها فعل ورد بخلاف قعدك.

#### د - أجدك لا تفعل كذا

وهذا المصدر (جدك) لا يستعمل إلا مضافا لضمير سواء كان ضمير المخاطب نحو: أجدك<sup>(٢)</sup>؛ أو المخاطبين أجدكما أو الجمع أجدكم، ولا يأتي في الأسلوب إلا مع النفي قال الشاعر:

خليلي هيا طال ما قدر قد تما أجدكما لا تقضيان كراكما<sup>(٣)</sup>

وقال الأصمعي<sup>(٤)</sup> : معناه: أجد منك هذا، ونصبه على طرح الباء قيل: ما أتاك في الشعر من قولك: أجدك فهو بكسر الجيم، وإذا أتاك بالواو (وجدك) فهو مفتوح، ومعنى حقا، وجدك . متقاربان

(١) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله والمجم ٤٥/٢ والدرر ٥٤/٢ ومعجم الشواهد ٤١٣ .

(٢) شرح الكافية حاشية ١٢٤/١ .

(٣) البيت من الطويل لقيس بن مسعدة وقيل المغيرة، وانظر ابه بعين ١١٦/١ والخزانة

٢٦١/١ والشريش ١٨٧/٢ والأغاني ٤١، ٤٠، ١٤ .

(٤) شرح المفصل ١٢٠/١ .

إعرابها:

يجوز فيها أن تكون منصوبة على نزع الخافض أي أو حـ . . . .  
 وهو ضد المنزل أو كما يقول الرضى يجوز انتصابه على الحار كما في  
 فعلته جهلك على التأويل بمشتق أو هو من المصدر المؤكد الميب للمضمون  
 غيره أو غير مؤكد، وهو مضاف إلى فاعله وناصبه محذوف والتقدير أخذ  
 جحك، أو الناصب له الفعل بعده.

والرضى <sup>(١)</sup>: يختار النصب على نزع الخافض أو النصب على  
 المصدرية على حد المثال السابق.

**هـ " معاذ الله "**

وهو من المصادر التي تقع بدلا من فعلها، وتلزم الإضافة ولا  
 تنصرف، وهي بمعنى " عياذا بالله ". وكل منهما منصوب على المصدر تقول  
 أعوذ بالله . أى ألتجأ إلى الله سبحانه عودا وعيادا، فهذان مصدران  
 متصرفان تقول: العوذ بالله، والعياذ بالله، وأما معاذ الله فلا يكون إلا  
 منصوبا ولا يدخله الألف واللام، ولا الرفع والجر " كما يقول ابن  
 يعيش <sup>(٢)</sup> "

وـ ريجان الله " وهو كسابقه بمعنى: استترزا من الله، ويجب فيه أن  
 يكون مضاف لما بعده ، ولا يتعرف مما سبق قال في الهمع . . .

يتطوّل له بفعل من لفظة ، فيقدر من معناه أي : اسررفه. ولا يسـ معمر  
 (١) الكافية ١/١٢٤، ١٢٥.

(٢) شرح الفصل ١/١٢٠ .

(٣) ١٩٠/١ .

له بفعل من لفظه ، فيقدر من معناه أي : استرزقه، ولا يستعمل مفردا بل  
 مقترنا مع سبحان الله. وقيل: يستعمل وحده؛ لأن سيبويه لم يذكره  
 مقترنا مع سبحان الله، ولا معه على ذلك ، بل عرضه من جملة المصادر  
 التي نصبت بعامل محذوف، ويقدر من معناها.



## الفصل السادس

### ما يجب إضافته إلي الجمل

ثالثا : من أقسام الاسم باعتبار إضافته ما يضاف إلي الجمل وهو  
نوعان :

أ - ما يضاف إلي الجمل مطلقا

ب- ما يضاف إلي الجملة الفعلية

وإليك بيان كل نوع منها علي حده فنقول :

أولا : ما يضاف إلي الجمل مطلقا وجوبا : وهو : إذ ، حيث

أ- إذ :

ظرف للزمان الماضي المبهم عند جمهور اللغويين ، وهي من الظروف  
المبنية وهي اسم بدليل قبولها التنوين ، والإخبار بها عن مبتدأ نحو قولك :  
فهمك إذ شرح المدرس ، وتضيف إليها نحو قوله تعالى :

"بعد إذ هديتنا و هب لنا من لدنك رحمة " <sup>(١)</sup> و ( إذ ) مبنية علي  
السكون قال في الجمع <sup>(٢)</sup>:

(١) آل عمران ٨ .

(٢) ص ١ ص ٢٠٤ .

" لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، ولوصفها علي حرفين ، وأصل وضعها أن تقع طرفا للوقت الماضي " .

وتحب إضافتها إلى جملة : اسمية نحو قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى كقوله تعالى : ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا فكشركم﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات﴾ <sup>(٣)</sup> أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو قول الحق سبحانه : ﴿واذ تقول للذي أنعم الله عليه ، وأنعمت عليه﴾ <sup>(٤)</sup>

وقد اجتمعت الأنواع الثلاثة في قوله تعالى ﴿إلا تصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار﴾ ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا <sup>(٥)</sup> ( أخرجه ) جملة فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى ، ( وهما في الغار ) جملة اسمية ، ( ويقول لصاحبه ) جملة فعلية فعلها ماض معنى فقط .

شروط الجملة : ويشترط في الجملة الفعلية أن تكون ماضية ولو معنى كما سبق ، وألا تكون شرطية بأن تكون خبرية فلا نقول أتذكر إذ إن تأتينا نكرمك ، ولا إذ من يأتك تكرمه إلا في ضرورة الشعر ،

(١) الأنفال ٢٦ .

(٢) الأعراف ٨٦ .

(٣) البقرة ١٢٤ .

(٤) الأحزاب ٣٧ .

(٥) التوبة ٤٠ .



وفي الجملة الاسمية : ألا يكون ضمير المبتدأ<sup>(١)</sup> فيها فعلا ماضيا ، ويشترط فيها ألا تشتمل<sup>(٢)</sup> على ضمير يعود على المضاف حتى لا توهم أنها نعت أو أي شيء آخر.

ويرى السيوطي أن ذلك قبيح وبين وجه هذا القبح بقوله : " ان " إذا لما كانت للماضي ، وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة ، لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو: إذ زيد يقوم . فإنه حسن "

وعلى هذا يمتنع على رأي سيبويه ، ويقبح عند غيره أن تقول : جئت إذ الطالب حضر أشرقت الدنيا إذ السماء أمطرت " والسماع هو المانع مثل هذا الأسلوب ، وهو المعتر في كل القضايا اللغوية . (فإذ) في كل ما سبق ملازمة للإضافة إلى الجمل بنوعها لفظا ومعني، والجملة هنا يقصد بها لفظها ، وهي في تأويل المفرد ، فكان المقصود هو مصدر الفعل منها ولكن الفائدة من إيراد صورة الجملة يجب ألا نفعل عنها ، فالمتكلم يورد الجملة الاسمية مع قصد مفرداها في الحقيقة ، يقصد أيضا دلالة الجملة من الثبوت والدوام ، والجملة الفعلية إن كان ماضيا فعلها دلت علي مضي الزمن ووقوعه<sup>(٣)</sup> وإن كان مضارعا دلت علي التجدد والاستمرار

(١) الجمع ٢٠٥/١ .

(٢) الجمع ٢٥٥/١ .

(٣) النحو الوافي ص ٢ ص ٧٠ .

بخلاف الإضافة إلى المفرد فتدل علي الحدث المجرد من الزمن ن والجملة  
تدل علي الحدث والزمن و الثبوت و الدوام .

ويري ابن مالك (١) أن "إذ" تقع للاستقبال واستدل بقوله تعللي (٢)  
﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ كما وردت للمستقبل في قوله تعالى :  
﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون﴾ (٣) و(سوف)  
تدل علي التنفيس فإذا هنا بمنزلة إذا .

ولكن الجمهور (٤) يردون علي ذلك ويميلون امثال ذلك : من تزيل  
المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع كقوله تعالى : (٥) ﴿أتني أمر الله  
فلا تستعجلوه﴾ .

وقد تقطع عن الإضافة لفظا لا معني ، فيحذف جزء الجملة المضاف  
إليها كقول الشاعر :

هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا (٦)

و التقدير : إذ ذاك كذلك وقال الأخطل :

(١) المجمع ١ / ٢٠٥ .

(٢) الزلزله ٤ .

(٣) غافر ٧٠ - ٧٢ .

(٤) النقي ١١٣ ، والمجمع ١ / ٢٠٥ .

(٥) النحل ١ .

(٦) البيت من البسيط للأعلام بن جرادة السعدي وانظر المقي ٨٤ ، ٨٧ ، والمجمع ١ / ٢٠٤ ، وبس ٩٨١٢

والدرداء ١٧٣ .

كانت منازل ألان عهدهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخواناً<sup>(١)</sup>

والتقدير : إذ نحن متآلفون ، إذ ذاك كائن ، فخير نحن ، وذاك محذوف كما قدرناه وقد تحذف الجملة كلها ، للعلم بها ، ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال ، لالتقاء الساكنين و (إذ) بافية علي بنائها ، خلافاً للأخفش الذي يرى أنها في هذه الحالة معربة ، لزوال إضافتها للجملة ، التي كانت سبب بقائها ، والكسرة فيها للإعراب ، ولكن بقاءها على حرفين واقتارها إلى الإضافة في المعنى ، والحذف دليل كأنه مذكور ، يجعل الاحتفاظ بأصلها واجب وذلك كقوله تعالى : ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء﴾<sup>(٢)</sup> والتنوين عوض عن الجملة المحذوفة وهي : ويوم إذ يغلبون يفرح المؤمنون - وقال أيضاً : ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾

والتقدير : إذ بلغت الروح الحلقوم<sup>(٣)</sup> . فحذف الجملة وعوض عنها التنوين

والمضاف كما ترى اسم زمان ، وهو : يوم ، حين وهذا هو الغلب ، والنادر بخلافه ، وهو ما لا يقاس عليه ، وإنما يحفظ فقط ، لدراسة النصوص القديمة

كقول الشاعر :

(١) البيت من الوسيط وانظر أمالي ابن السكيت ٢٠٠/١ والمغني ٨٤ (٨٨) .

(٢) الروم ٥٤ .

(٣) الواقعة ٨٤ .

نهيئك عن طلابك أم عمرو : بعافية ، وأنت إذ صحيح <sup>(١)</sup>

والتقدير: وأنت إذا نهيئك . فحذف الجملة وعوض عنها التنوين ،  
والمضاف غير زمان

قال في المعنى <sup>(٢)</sup> والغالب علي ( إذ ) في أوائل القصص في التقريل أن  
تكون مفعولا به بتقدير: اذكر نحو : «وإذ قال مريبك للملائكة» <sup>(٣)</sup> لأن  
المراد ذكر الموقف نفسه لا الذكر فيه وأن تكون بدلا منه كقوله تعالى :  
«وإذ كرم في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا» ،  
ومنع الجمهور ذلك وأولوا ذلك : بأن ( إذ ) ظرف لمفعول محذوف أو  
مضاف له تقول: اذكروا نعمة أو قصة مريم <sup>(٤)</sup>

كما تراد ( إذ ) للتعليل فتكون حرفا خلافا للجمهور حيث أيقاها  
علي ظرفيتها ، والتعليل مستفاد من فجوي الكلام قال الصبان <sup>(٥)</sup> وهذا  
القول لا تأتي إذا اختلف زمنا العلة والمعلل ( وذلك كقوله تعللي : ) ولن  
ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون <sup>(٦)</sup> أي

(١) البيت من الوافر لسعيد ابن الأبرص في ديوانه ١٣٧ وانظر المغني ١٣٧، ١٠٥٧ والأشعرون ٢/٢٥٥.

(٢) ص ١١١ .

(٣) البقرة ٣٠ .

(٤) الصبان ٢٥٣/٢ والمغني ١/٢٠٥ .

(٥) الصبان ٢٥٣/٢ والمغني ١/٢٠٥ .

(٦) الزعرور ٣٩ .

بسبب ظلمكم ، لان الزمن مختلف ، <sup>(١)</sup> ويرى أبو علي أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنها في حكم الله سواء ( فإذا ) بدل عنده ، والزمن متصل ومثل ذلك أيضا قول الله تعالى : ﴿ وإذا اعتزلتموه وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف ﴾ <sup>(٢)</sup>

ويقول الشاعر \_ الفرزدق .

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم      إذهم قريش وإذما مثلهم بشر <sup>(٣)</sup>

وقد نص سيبويه <sup>(٤)</sup> علي أنها ترد للمفاجأة بعد : بينا وبينما كقول الشاعر :

استقبل الله خيرا وأرضين به      فبينما العسر إذ دارت ميا سير <sup>(٥)</sup>

وقول الآخر

بينا كذلك والأعداد وجهتها      إذراعها لخفيف تبليها فزع <sup>(٦)</sup>

(١) الملفن ١١٤ .

(٢) الكهف ١٦ .

(٣) البيت من البسيط في ديوان الفرزدق ٢٣٢ وسيبويه ١ / ٢٩ والخزانة ٢ / ١٣٠ والملفن ١٢٨ ، ٦٧٧ ، ١٠١٩ ، ٩٠٧ .

(٤) الكتاب ص ٤ ، ص ٢٣٢ .

(٥) البيت من البسيط لحريث بن حبله وقبل لفظة ، انظر سيبويه ٢ / ١٥٨ ، والملفن ١٥٥ ، وعيون وعيون الأقطار ٢ / ٣٠٥ والسيوطي من ٨٦ / ١ .

(٦) البيت من الكامل البسيط ولا يعرف ثانية وانظر المجمع ٢ / ٢٠٥ وشرح الأعمش ١ / ٢٢٥ .

ومع ذلك اختلف العلماء في نوعها ، هل هي ظرف مكان أو زمان  
أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف زائد للتوكيد ، وهذه أقوال ، نصر كل  
قول جماعه (١) ، ولا تفيد دارس النحو ، وإنما تنود طاليه ، وتثقل عليه ،  
ويكفي رأي واحد بأن تكون ظرفا للمفاجأة مع بقاء الدلالة علي الزمان  
، وبذلك تبقي علي أصلها ، وتوجد القواعد . وقد زاد العلماء لـ ( إذ )  
معاني أخرى ، التماسا لدلالة الأسلوب ، فمن ذلك ما نقله المغني عن أبي  
عبيدة : بأنها تدل علي معنى التوكيد بحملها علي الزيادة كقوله تعالى :  
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (٢) أو التحقيق ،  
وهو مستفاد أيضا من الآية السابقة وكلها معان لا تخرج عما قاله  
النحويون سابقا ، واختار ابن الشجري (٣) أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما  
خاصة . قال : لأنك إذا قلت بينما أنا جالس إذ جاء زيد .

فقد رتقا غير زائدة ، أعملت فيها الخير ، وهي مضافه إلى الجملة :  
جاء زيد ، وهو الفعل الناصب " بين " فيعمل المضاف إليه فيما قبل  
المضاف " .

ويرى العلامة ابن يعيش (٤) أن : ( إذ ) ظرف لما معنى من الزمان ،  
وهي مبنية علي السكون ، لأنها تشبه الموصول في افتقاره إلى الصلة  
كافتقارها إلى الجملة المضافة إليها ، وتنزل منزلة بعض الاسم ، وتحتاج إلى

(١) انظر المغني ١١٥ ، والمجم ١/٢٠٥ والصبان ٢/٢٥٣ .

(٢) البقرة ٣٠ .

(٣) المغني ١١٦ .

(٤) ٩٥/٤ شرح المفصل .

ما يكشف إبهامها ، وذلك بهذه الجملة ، وبنيت على السكون على أصل البناء ، وتضاف إلى الجلة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض ، وإذا كان ماضيا استوجبوا إبلاء . إياه لتشاكل معناهما لأنهم لا يكادون يقولون " إذ زيد نام " فالسمع هو المانع ، و إضافتها إلى الجملتين على السواء .

### ب - حيث

وهي ظرف مبني مضاف إلى الجملة الفعلية مثل قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ مَرْعًا﴾<sup>(١)</sup> و إلى الجملة الاسمية بشرط ألا يكون الخبر فيها فعلا نحو : اجلس حيث الأستاذ جالس ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر من الاسمية (وحيث) مبنية على الضم ، لشبههما بالحرف في الافتقار إلى الإضافة إلى الجمل ، ويقول ابن يعيش<sup>(٢)</sup> : و الذي أوجب بنائها أنها تقع على الجهات الست ، وعلى كل مكان فأهملت ( حيث ) ووقعت عليها جميعها فصاحب إبهامها في الأمكنة " إذ " المبهمة في الأزمنة الماضية كلها فلما كانت " إذ " مضافة إلى جملة توضيحها أوضحت " حيث " بالجملة التي توضح بها " إذ " من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت الذي ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها فبنيت كبناء الموصولات " — وهذا نظير مقبول ، وجهد مشكور ، ولكن ذلك لا يمثل فيصل الحقيقة في الموضوع ، إذ لو كان ذلك هو الحق الذي لا ماص فيه ، كما سمعنا أن

(١) البقرة ٥٨ .

(٢) غرر المفصل ٩١ / ٤ .

قبيلة عربية مل " بنو فقعس " (١) تعربه بالحركات قال ابن هشام (٢) :  
ومن العرب من يعرب " حيث " وقراءة من قرأ " من حيث لا يعلمون (٣)  
بالكسر تحتملها ، وتحتمل لغة البناء على الكسر وبنيت " حيث " على  
الضم عند الأكثر ، وطئى تقول : حوث تشبيهاً بالغايات مثل قبل وبعد .  
ومن العرب أيضاً (٤) : من بناها على الفتح طلباً للتخفيف ، والكسر على  
أصل التخلص من التقاء الساكنين قال ابن هشام (٥) وتلزم حيث الإضافة  
إلى جملة اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم رجع  
النصب في نحو " جلست حث زيدا أراه " وندرت إضافتها إلى المفرد  
كقول الشاعر :

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضرهم ببض المواضي حيث لي العمائم (٦)

وقول الآخرين :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب لامعا (٧)

(١) الصبان ٢٥٣/٢ .

(٢) المغنى ١٧٦ .

(٣) الإعراب ١٨٢ وابن جني (٤) مستدرجهم من حيث لا يعلمون .

(٤) الجمع ٢١٢ / ١ .

(٥) مغنى اللبيب ١٧٧ / ٣ .

(٦) البيت من الطويل لعملى ابن عقيل وانظر الدرداء ١٨٠٨ والأخون ٢٥٤/٢ وابن عيش ٩٢ ، ٩٠ / ٤ .

والخزانة ١٥٢/٣ والتصريح ٣٩/٢ والجمع ٧٢ / ١ .

(٧) البيت من الرجز ولا يعرف قاله وانظر ابن عيش ٩٠ / ٤ والخزانة ١٥٥ / ٣ ، والمغنى ١٣٣ (١٢٤)

٢١٢/١ . ٢٩/٢ .



فاكثر النحاة على أن هذين البيتين شاذان ، لا يقاس عليهما  
ولكن الكسائي يخالف ، ويقيس عليهما بأن تقول :أذاكر في المنزل حيث  
السكون،وحيث الراحة. بدون تأويل على رفع ما بعدها على أن خبر  
المتبداً محذوف ، ولكن الأسلوب الأفصح بقاء ( حر - ) على أصلها من  
الإضافة إلى الجملة ،وهذا هو الكثير الشائع.

وقطعها من الإضافة لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة ، ويعوض  
عنها (ما) كقوله :

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه بريها خليل يواصله<sup>(١)</sup>

أى :من حيث هبت.

قال العلامة الصبان<sup>(٢)</sup> : ( حيث ) ظرف مكان ، تصرفه نادر ،وقد  
يراد به الزمان، وهذا قول الأخفش واستدل بقول الشاعر:

للفق عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه<sup>(٣)</sup>

وهذا نادر مثل جرّها بالباء في قوله : كان هنا بحيث مفكّى الإزار  
وبإلى كقول الشاعر :

(١) البيت من الطويل لأبي حية النمرى انظر ١٥٢/٣ عرضاً، والمفني ١٣٢ (١٣٤) والعين ٣/ ٣٨٦ والمجمع  
٢١٢/١ والدرء ١/ ١٨٠ .

(٢) ص ٢ - ص ٢٥٣ .

(٣) البيت من المديد لطرفة في ديوانه ١٩ ومنها الشجرى ١٦٢/٢ وابن يعيش ٩٢/١٠ والخزانة ١٦٢/٣  
والمجمع ٢١٢/١ والدمهوى ٤٥ .

تَشْدُو لم يَفْء ٦ بيوتا كثيرة الى حيث ألفت رحلها أم قشعم<sup>(١)</sup>

وبفى كقول الشاعر :-

فأصبح في حيث التقينا شربدهم<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: والصحيح أنها لا تتصرف لكنها جرت (بمن) كثيرا وبفى شاذا نحو قول الشاعر السابق ، وبعلى :

سلام بن عمرو- على حيث هامكم جمال القدى والفقار السنور<sup>(٤)</sup>

وبالباء منا بحيث يعلو الإزار<sup>(٥)</sup>

وإلى نحو : الى حيث ألفت رحلها أم قشعم

وقد تجرد عن الظرفية ، كقول الشاعر وهو حجة لابن مالك. حيث  
استقر من أنت راعب — هـ حمى فيه عزة وأمان<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الطويل الزهير وانظر الخزانة ١٥٧/٣ ، ٤٤٢/١ عرضا والمغنى ١٣١ (١٣٢) والمجمع ٢١٢/١ والدرار ١٨١/١ ويس ٣٩/٢ .

(٢) البيت من الفرزدق في ديوانه ٥٦٢ وهو من الطويل وانظر المجمع ٢١٢/١ وادرك ١٨١/١ والشاهد فيه جو حيث وإشاذ وتكلمة البيت: ظليق ومكشوف اليدين وفرغت وانظر الكتاب ١٠/٢ هارون والخزانة ٢٩٩/٢ .

(٣) ص ٢ — ارتشفا الفرق .

(٤) البيت لنافع بن حذيفة تيسى وقد ورد في الخزانة ٣٥٨/٢ وارتشاف الفرق ٢/٢٦٠ والدرا اللوامع ١٨١/١ وهو من الطويل .

(٥) ورد في الخزانة ١٥٧/٢ والمجمع ٢١٢/١ والدر ١٨١/١ والإيضاح ١٨٢/١ والارتشاف ١/٢٦٠ ولم أعثر على تكلمته ولا قاتلة وفي الإيضاح بيت يدل على دخول الباء لحيث وهو : كان منا بحيث يعكس الأزهر فعد عن كل ليم طهره سبق الحديث عن رقم ٧ .

(٦) هذا عجز بيت من معلقة زهير وهو من الطويل وصدره : فحسد ولم يفرغ بيوتا كثيرة وانظر إلى معلقة

زهير نرح السكرى ص ١ ص ٣٣٨ وتعلب ص ٢٩ والخزانة ١٥٧/١ والمجمع ٢١٢/١ وأساس البلاغة (رجل) والارتشاف ٢/٢٦١ .

وقال أبو حيان <sup>(١)</sup> هذا خطأ، لأن كونها اسماً لأن فرع عن كونها مبتدأ، ولم يسمع ذلك فيها البتة، بل اسم (إن) حمى (وحيث) الخبر، لأنـه ظرف.

ويقول في المعنى <sup>(٢)</sup> : وقد تقع (حيث) مفعولاً به وفاقاً للفارسي وحمل عليه "

"الله أعلم حيث يجعل رسالته" <sup>(٣)</sup> ونصبت (حيث) حيث يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم لا "أعلم" نفسه؛ لأن أفعل (التفضيل لا ينصب المفعول ؟ قال الصبان : <sup>(٤)</sup> وكذلك يعلم أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث، وإضافة بينما أو بينا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة. أ. هـ وإليك الحديث، عن بين "

بين :

قال أبو حيان <sup>(٥)</sup> : أصل "بين" أن تكون ظرفاً للمكان، وتخلل بين شيئين أو أشياء، ثم لما لحقتها "ما" أو الألف لزمت الظرفية الزمانية

ويقرر الرضى <sup>(٦)</sup> : أن يتّصفاً وبيناً إضافتهما في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد وقد تضاف إلى مفرد بشرط تكرارها معطوفة

(١) المجموع ٢١٢/١.

(٢) ص ١٧٦.

(٣) الأنعام ١٢٤.

(٤) ص ٢، ص ٢٥٤.

(٥) المجموع ٢١١/١.

(٦) الكافية.

أوقات قيام زيد" وقد تضاف إلى مفرد بشرط تكرارها معطوفة بالواو  
كقوله تعالى ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾<sup>(١)</sup> أو مضافة إلى متعدد كقوله تعالى  
﴿مودة بينكم في الحياة الدنيا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله ﴿لقد تقطع بينكم﴾<sup>(٣)</sup>  
بالرفع وتقول: بيني وبين محمد فرق واسع قال الشاعر:

إن الذي بيني وبين بني أبي      وبين بني عمي لمختلف جدا<sup>(٤)</sup>

وقال امرؤ القيس بدون تكرارها وهذا للضرورة الشعرية

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل      بسقط اللوى بين الدخول فحومل<sup>(٥)</sup>

أو أنها دلت على متعدد، فالأماكن متعددة، وهي معلومة كما قال  
صاحب التصريح<sup>(٦)</sup> قال الصبان<sup>(٧)</sup> : واعلم أن أصل "بين" أن تكون  
مصدرا بمعنى الفراق، فمعنى جلست بينكما. جلست مكان فراقكما،  
ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك

(١) الكهف ٧٨.

(٢) المكنوت ٢٥ .

(٣) الأنعام ٩٤ .

(٤) البيت من الطويل للمسنع الكندي وانظر حماسة أبو تمام ٦٠٤/١ وعبدل الأخبار ٢٢٦/١ والأغاني  
١٠٧/١٧ والأضداد ٢٠٧.

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته وانظر معجم شواهد الغرابة ص ٣٠٢، ٣٠٣ والكتاب  
٢٩٨/٢ والتصريح ١٣٦/٢.

(٦) ١٣٠/٢ .

(٧) ج ٢ ص ٥٣ .

ودخولك فحذفت المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فتبين أن "بين" المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان

قال في الهمع<sup>(١)</sup> وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى "إذ" ومنه الحديث الشريف: "ساعة يوم الجمعة بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة" ويرى بعضهم<sup>(٢)</sup> أنها بحسب ما تضاف إليه، وتصرفها متوسط وأرى:

أن (بين) تضاف إلى متعدد زماننا أو مكانا أو غيرهما تقول: جلست بين محمد وعلى، وصليت بين الكعبة ومقام إبراهيم، ودخلت المنزل بين المغرب والعشاء وسواء صرحت بهذا المتعدد أو قدرته مثل بين الدخول أى أماكن الدخول. وهكذا

### حكم "بين" إذا لحقتها ما أو الألف

نرى (بين) في الأسلوب العربي تلحقها الألف تقول: بينا، أو ما، فنقول بينما، وهنا نجد العرب لا يضيفونها في هذه الحالة إلا إلى الجملة مطلقا اسمية أو فعلية مثال إضافتها إلى الجملة الاسمية قول الشاعر:

بيننا نحن نرقبه أنانا معلق وفضه وزنا ذراع<sup>(٣)</sup>

(١) ج ١ ص ٢١١.

(٢) الهمع ٢١١/١.

(٣) البيت لنصيب من الوافر وقبل لغره، وانظر الكتاب ٨٧/١ والمختص ٧٨/٢ وابن يعيش ٩٧/٤، ١١١/٦ والمعق ٣٧٧ (٢٧٠).

وقوله:

استقدر الله خيرا وارضين به      فبينما العسر إذ دارت مياسير<sup>(١)</sup>

وإضافتها إلى الفعلية قوله

فيما نسوس الناس والأمر أمرنا      إذا نحن فيهم سوقة نتنصف<sup>(٢)</sup>

وتقول بينما أنصفتني ظلمتني.

وهي فيما سبق مضافة على تقدير: حذف زمان مضاف إلى الجملة، إذ لا يضاف إليها إلا الزمان، ولا يضاف من المكان إليها إلى حيث ولدن — كما سبق وهي مضافة إلى متعدد أي بين أوقات كذا، لأن "بين" تقع على أكثر من واحد، لأنها وسط، ولا بد من إثنتين فما فوقها.

قال العلامة الصبان<sup>(٣)</sup>: معللا ما سبق: "لما قصدوا إضافتها إلى الجملة، اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة (ما) الكافة، لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنه حينئذ كالموقوف عليه، لأن الألف قد يوتى بها للوقف كما في أنا والظنوننا،

(١) سبق الحديث عنه.

(٢) البيت من الطويل لحرقه بنت النعمان وانظر المجمع ٢١١/١ والدرر ١٧٨/١ والشجري ١٧٥/٢ والخزانة

١٧٨/٣ والمغني ٣٧١، ٣١١.

(٣) ج ٢ ص ٢٥٣.

وتعين حينئذ أن لا تكون إلا للزمان " ويرى المغاربة<sup>(١)</sup> أن الجملة بعدها في محل جر بالإضافة، وما كافة وقد تضاف " بينا إلى مصدر كقول الشاعر:

بينا تعنقه الكماة وروعه      يوما أتيح له جريء سلفه<sup>(٢)</sup>

والحق بعضهم بينما بها، ومنع ذلك أبو حيان لعدم السماع والتقدير<sup>(٣)</sup> بين أوقات تعنقه.

ولا تضاف (بينا) إلى مفرد غير مصدر باتفاق، لأنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها إلا ما يعطى معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات كما يقول أبو حيان<sup>(٤)</sup>.

### حذف أجزاء الجملة معها أو الجواب

من المعلوم أن الحذف في أجزاء التركيب جائز وكثير إذا علم، ودل عليه الدليل كقوله

استقدر الله خيرا وأرضين به      فبينما العسر إذ دارت مياسير<sup>(٥)</sup>

(١) الجمع ٢١١/١.

(٢) البيت من الكامل لأي ذؤيب وانظر الهذليين ١٨/١ والخصائص ١٢٢/٣ وابن يعيش ٣٤/٤، ٩٩، والخزانة

١٨٣/٣٢ والجمع ٢١١/١ والمغني ٣٧١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤.

(٤) الجمع ٢١٢/١.

(٥) سبق الحديث عنه ص ١٩٢.

كما ورد حذف الجواب معه للعلم به كقول الشاعر

فبينما الغنى في ظل نعماء غصة      تباكره أفنانها وتراوح<sup>(١)</sup>

إلى أن رمته الحادثات بنكبة      يضيق بها منه الرحاب الفسائح

والتقدير: فبينما العسر موجود، والجواب: لحلت به المصائب

كما ورد في الشعر اقتران الكاف بـ "بينما" كقول الشاعر

بينما كذلك رأيتني منعصبا      بالخز فوق حلالة سرداح<sup>(٢)</sup>

وقد ترب بين من جهة اللفظ فقط، ونقول: بين بين، ويجب فيه بناء الاسمين على فتح الجزء بين، لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف. قال ابن يعيش<sup>(٣)</sup>: وقالوا: وقع هذا الأمر بين بين "فبينوهما اسما واحدا لأن أصل بين هذا وبين هذا، فلما سقطت الواو تخفيفا، والنية نية العطف، بني لتضمنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال أيضا، إذ المراد بقولهم: "وقع بين بين" أي وسطا" قال الشاعر:

نحمي حقيقتنا وبعـ      ض القوم يسقط بين بينا<sup>(٤)</sup>

(١) البيت لمصاد ابن مذكور وانظر المجمع ٢١٢/١ والدرر ١٧٩/١ ومجمع شواهد العربية ص ٨٤.

(٢) البيت لابن ميادة الرماح وانظر المجمع ٢١٢/١ والدرر ١٧٩/١ وارتشاف الغرب ٢٣٧/٢ برواية:

متلفعا، بالبرد.

(٣) شرح المفصل ١١٧/٤.

(٤) البيت من البسيط لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٢٧ انظر المجمع ٢١٢/١ والدرر ١٨٠/١ واللسان (بين ٢١٤).



والأصل: بين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر وهذا تقدير الجمع، وهو مخالف لابن يعيش — كما سبق .

قال في الجمع<sup>(١)</sup> : " فإن أضيف صدر (بين بين) الى عجزها، حاز بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهزمة: التسهيل بين بين وزوالها. كقولك بين بين أقيس من الإبدال وإن أضيف إليها تعين زوال الظرفية، ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب: همزة بين بين بالإضافة ا.هـ.

### ب — ما يختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية

هناك لفظان اختصا بالإضافة إلى الجملة الفعلية فقط، وذلك من استقراء أساليب العرب،

أحدهما قد اختلف فيه، وهو (لما) الظرفية، فجمهرة النحاة على عدم عده ظرفاً، وبعضهم يرى أنه ظرف يضاف إلى الجملة الفعلية فقط وأن هذا إحدى دلالاته في الاستعمال اللغوي

والثاني: إذا وذلك عند البصريين فقط وإليك بيان كل واحد منهما تفصيلاً — فنقول.

١ — لما: يرى ابن السراج، أنها ظرف بمعنى "حين" وأيده الفارسي<sup>(٢)</sup> وابن جني وعبد القاهر وجماعة، لما أيده ابن مالك، وقال أنها ظرف بمعنى

(١) — ٢١٢ / ١.

(٢) الجمع ٢١٥ / ١.

"إذ" قال ابن هشام <sup>(١)</sup> معلقاً على رأي ابن مالك السابق "وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملتين".

ومذهب سيبويه وابن خروف <sup>(٢)</sup> أنها حرف تقتضي جملتين وحدث ثابتهما عن وجود أولهما فهي حرف وجود لوجود عنده. قال تعالى ﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾ <sup>(٣)</sup>. فلما حرف وجود وشرط الجملة بعدها وهي ماضية "نجاكم" والجواب ماض كذلك. أعرضتم وقد أيد ابن هشام هذا الرأي <sup>(٤)</sup> مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته﴾ <sup>(٥)</sup> وقد وجه الدليل بأنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما: قضينا أو دلهم؛ إذ ليس معنا سواهما وكون العامل "قضينا" مردود لأنها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل "ودلهم" مردود أيضاً لأن ما النافية لا يعمل ما بعده فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل هنا تعين أنه لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية. وقال أبو حيان <sup>(٦)</sup> في معناها: والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب" يعني بذلك تأييد رأي سيبويه السابق.

(١) ص ٣٧٠.

(٢) المغن ٣٦٩ والكتاب ٣٤/٤ والارتشاف ٥٧٠/٢.

(٣) الإسراء ٦٧.

(٤) انظر إلى ص ٤٣.

(٥) سبأ ١٤.

(٦) الارتشاف ٥٧٠/٢.

وقد رد المويدون ظرفيتها <sup>(١)</sup> هذا القول بأن العامل فيها الجواب ما لم يمنع مانع كالأية بسبب حرف النفي. وأما ما عدا هذه الآية فإن الجواب هو الناصب قال في المغني <sup>(٢)</sup> ؛ ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛ لأنها إذا قدرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم، لا يكون في أمس.

ورد عليه ابن هشام <sup>(٣)</sup> بقوله: إن هذا مثل قول الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ <sup>(٤)</sup>.

والشرط لا يكون مستقبلاً، ولكن المعنى: إن ثبت أني كنت قلتـه، وكذا هنا، المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك" أ. هـ . وهو زد قوي يثبت أنها تكون ظرفاً، وتقتضي شرطاً جملة فعلية ماضوية.

### أنواع جوابها

ويكون جوابها ماضياً كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ <sup>(١)</sup>، وهذا باتفاق النحاة أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية

(١) حاشية بس ٢/٤٠.

(٢) ص ٣٦٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المائدة ١١٦.

لنقوله تعالى: ﴿فلما نجّاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾<sup>(١)</sup>، أو مقرونة بالفاء كقوله تعالى: ﴿فلما نجّاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾<sup>(٢)</sup> وهذا ما جوزه ابن مالك، أو فعلا مضارعاً كقوله ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط﴾<sup>(٣)</sup> وهذا على أي ابن عصفور.

وبذلك تنوع جوابها إلى أربعة أنواع: جملة فعلها ماضٍ، وجملة اسمية، مقرونة بإذا الفجائية أو مقرونة بالفاء، أو جملة فعلية فعلها مضارع "قال العلامة الصبان في غير الماضي كثير وجعلوا الجواب محذوفاً أي أقبل يجادلنا، انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد وأما مضافة إلى الجملة بعدها كما صرح بذلك الأشموني<sup>(٤)</sup>، والمغني<sup>(٥)</sup>. وخالف في ذلك كثير من النحاة وتسمى "لما" الحينية، ويجوز حذف جواب لما إذا دل عليه دليل.

قال ابن هشام: <sup>(٦)</sup> ومن مشكل "لما" هذه قول الشاعر:

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهما، شم<sup>(٨)</sup>

(١) الاسراء ٦٧ .

(٢) العنكبوت ٦٥ .

(٣) لقمان ٣٢ .

(٤) هود ٧٤ .

(٥) جـ ٢ ص ٢٥٦ .

(٦) ص ٣٧٠ .

(٧) المصدر السابق.

(٨) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر المغني ٣٧٠ والأشعرى، ٥٧/٤/٢٥٩/٢ .

فدخلت ( لما ) على اسم، وأين فعلاها، وعلى ذلك : (سقاؤنا) فاعل  
لفعل محذوف يفسره (وهى). بمعنى سقط، أى وهى سقاؤنا) وهذه الجملة  
هى فعل الشرط، أما جواب الشرط فمحذوف تقديره : قلت بدليل :  
أقول : وشم) فعل أمر من (شمم اليرق) بمعنى : نظرت إليه ، والمعنى : لما  
سقط سقاؤنا ، قلت لعبد الله شمه " انظر إليه .

### وأرى

أن لما ، في هذه الحالة التي تقتضي وجود جملتين تعلقت ثانيتهما  
بالأولى نحو : لما رأيته أكرمه قال تعالى ﴿ فلما جاء أمرنا نجينا صالحا  
والذين آمنوا معه برحمة منا ﴾ <sup>(١)</sup> فإن الجملة الثانية، ترتبط بالجملة الأولى  
ارتباطا وثيقا، بحيث تعلق وجودها بوجود الأولى، ولكن الملاحظ أنها في  
غير هذه الحالة، لا تقتصص الا فعل مضارع مجزوم بها نحو : لما يذاكر أو  
جملة إسمية، فتكون حرف استثناء نحو قوله تعالى : ﴿ إن كل نفس لما عليها  
حافظ ﴾ <sup>(٢)</sup> ونحو قولهم أنشدك الله مما فعلت <sup>(٣)</sup> أى ما أسألك إلا فعلك.  
فهى فيهما حرف ولكنها حينما انتقلت إلى دلالة الشرط والتعليق، وكلن  
معنى إذ أو الحين فيها ظاهر واضح كانت ظرفا مضافا لجملة الشرط  
الماضوية بعده، لأن التغير في العمل يقتضى التضمين.

(١) هود ٦٦ .

(٢) الطارق ٤ .

(٣) المغن ٣٧١ .

ب- إذا :- وهي هنا التي تلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية، وهي الظرفية الدالة على المستقبل المضمنة لمعنى الشرط، فتختص لذلك بالدخول على الجملة الفعلية، والناظر في الأساليب العربية يجد ألوانا مختلفة لشرطها وجوابها. فمرة يقعان ماضيين وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾<sup>(١)</sup>. فالشرط هو أنعم، والجواب: أعرض، وكلاهما ماض، ويكونان مضارعين كقوله تعالى: "إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان ويكونون" <sup>(٢)</sup> والشرط: يتلى، والجواب، يخرون. وكل منها مضارع أو يكونان مختلفين كقوله تعالى: "وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع" <sup>(٣)</sup> وقول الحق تعالى: ﴿إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجُودًا وَبُكِيًا﴾<sup>(٤)</sup>. فالشرط والجواب في الآيتين قد اختلفا بسين المضى والمضارع شرطا وجوابا.

أو يكون الشرط ماضيا والجواب أمرا كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ، فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٥)</sup> قال في الهمع<sup>(٦)</sup>: وهي ظرف للمستقبل مضمينه معنى الشرط غالبا، ومن ثم وجب إيلاؤها الجملة الفعلية

(١) فصلت ٥١ .

(٢) الإسراء ١٠٧ .

(٣) المائدة ٨٣ .

(٤) مريم ٤٨ .

(٥) الطلاق ١ .

(٦) ٢٠٦/١ .

ولزمت الفاء في جوابها نحو: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح فسبح بحمد  
مربك﴾<sup>(١)</sup> ودخولها على الماضي أكثر من دخولها على المضارع، وقد  
اجتمعا في قول الشاعر:

والنفس راغبة إذا رغبتها      وإذا ترد إلى قليل تقنع<sup>(٢)</sup>

والقول بظرفيها ولزوم دخولها على الجملة الفعلية هو قول جمهور  
البصريين، أما الكوفيون والأخفش فيرون جواز دخولها على الجملة الاسمية  
بغيرها من أدوات الشرط<sup>(٣)</sup> بظاهر قوله الله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت،  
وإذا الكواكب انتثرت﴾<sup>(٤)</sup> ويقول الشاعر

إذا باهلى تحسته حنظلية      له ولد منها فذاك المذرع<sup>(٥)</sup>  
قال الصبان: وفصل ابن الرضيع<sup>(٦)</sup> فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا  
أخبر عنه بفعل، ومعه إذا أخبر عنه باسم .

ويظهر أن ابن المقفع أخذ حكمه من ظاهر الآيات السابقة، ومثل  
قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾<sup>(٧)</sup> ونسى الشعر، حيث  
خبرها اسم كالبيت السابق وهو للفرزدق

(١) النصر ٣، ١ .

(٢) البيت من الكامل لأي ذؤيب وانظر شعر الهذليين ٢/١ والمفني ٩٢، ٩٣ والمهمع ٢٠٦ والدرر ١٧٤/٩  
والمفصليات ٤٢١ .

(٣) التصريح ٤٠/٢ والمفني ١٢٧ .

(٤) الانشقاق ٢، ١ .

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٥١٤ والمفني ٩٣ (٩٤) والمفني ١٠٠ والتصريح ٤٠/٢ والمهمع  
٢٥٨/٢ .

(٦) ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٧) التوبة ٦ .

وبيت قيس:

ونبت ليلي أرسلت بشفاعة      فهلا نفس ليلي شفيعتها<sup>(١)</sup>

لذلك كان رأيه غير سديد، لأنه لم يستقرئ جميع الوارد حتى يكون  
حكمه كلياً.

### موقف البصريين من أدلة الكوفيين

والبصريون يؤولون ما سبق بأن المرفوع في الآيات فاعل بفعل  
محذوف يفسره الفعل والتقدير: انشقت السماء انشقت، واستجارك أحد  
استجارك وببت الفردق الذي ليس بعد المرفوع فعل يصلح للنفس -ير،  
وعلى إضمار كان، وباهلي "مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير:  
كان باهلي تحته حظليه، وبإضمار كان الشافعة واسمها ضمير الشأن في  
بيت قيس أو غيره ممن يحتج بشعرهم والتقدير: فهلا كان هو أى الشأن  
وقيل التقدير: فهلا شفعت نفس ليلي؛ لأن الإضمار من جنس المذكور  
أقيس كما في التصريح.<sup>(٢)</sup>

قال العلامة ابن يعيش<sup>(٣)</sup>:

(١) البيت للصمة القشيري من الطويل وانظر الخزانة ٤٦٣/١٠ والتصريح ٤١/٢، والجمع ٦٧/٢ والدرر

٨٣/٢ والأشعرون ٥٢:٤/٢٥٩/٢

(٢) ج ٢ ص ٤١.

(٣) شرح المفصل ٩٦/٤.



" فإذا وقع الاسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ أو الخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، مختصان بالأفعال، وذلك مثل قول الشاعر..

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر<sup>(١)</sup>

والمراد: إذا بلغ ابن أبي موسى بلال بلغته. بإضمار فعل يفسره الظاهر.

وقال في التصريح<sup>(٢)</sup> مدافعا عن رأى الكوفيين وموهنا قياس البصريين: وفي هذا القياس نظر، لأن الشرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين، وليس هو هنا كذلك، لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن "أحد" في الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يميزون ابتدائية لان "إن" الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال، فلا فرق عندهم بين إذا، وإن في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية"

### وأرى

أن رأى الكوفيين والأخفش بتجويز الأمرين استنادا إلى ظاهر النصوص التي تواترت بدخول أدوات الشرط على الاسم المرفوع، وليسه فعل أولا رأى قوى، لأننا سنريح أنفسنا من مشقة التقدير، لأن الذي لا

(١) البيت من الطويل لذي الرمة وانظر الكتاب ٤٢/١ والمقتضب ٧٧/١ والتصريح ٢٨٠/٢ والمفنى ٤٣٥ (٢٢٦٩) والخزانة ٤٥٠/١ وديوانه ٢٥٣٠.

(٢) ٤٢/٢ .

يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وفيه نسق في التعبير، مع ملاحظة معنى التليق في حدثي الشرط والجواب، وهذا يأتي في كل أسلوب .

**حذف الجملة بعد إذا** يجوز حذف الجملة الشرطية بعد إذا، ويعوض عنها التنوين، كما سبق في إذ السابقة وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَطْعَمْتُمْ بَشَرًا لَّكُمْ إِذَا أَحْسَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> فالتنوين عوض عن الجملة المضاف إليها إذا والتقدير: إذا أطعتم، فالتنوين للعوض مثل: يومئذ وتقول: من يعص الله فليس إذا من أحبابه والتقدير: إذا يعصمه من أحبابه وقد أشار إلى هذه المسألة في الهمع<sup>(٢)</sup> السيوطي ونسبها إلى شيخه الكافيجي، كما صرح بذلك الشيخ يس، وقال: إنه قاسها على حذف الجملة بعد إذ وهذا شيء نفيس.

### معنى إذا

وإذا . ظرف مبنى لإيhamها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها توضيحها وتبينها كالموصلات وتختص بما تيقن وجوده نحو: آتاك إذا أحرر البسر، وإذا طلعت الشمس، وإذا جاء الليل، أو كان راجحاً فغلب على الظن تحقيقه بكثرة نحو: أكرمك إذا نجحت، وأقربك متى إذا ذاكرت، قال في الهمع<sup>(٣)</sup> : ولكون إذا خاصاً بالمتيقن والمظنون خالفت

(١) المومنون ٣٤ .

(٢) ج ١ ص ٢٠٥ .

(٣) ج ١ ص ٢٠٦ .

اقتران الشرط فلم يحرم إلا في الضرورة كقول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبىك خصاصة فتجمل<sup>(١)</sup>

بهذه الرواية، ورواية وإذا تكون، لا شاهد فيها، لعدم جزم الفعل بعدها وهى مضمنة معنى الشرط، فلا تدل على تكرار، ولا عموم، وإنما تدل على التعليق المطلق بين الشرطية والجواب، وتدخل على المؤكد ونوعه، والراجح بخلاف (إن) الشرط فلا تدخل إلا على المحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>

ولا تدخل على متيقن ولا راجح، وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتْ فَمَنَ الْخَالِدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> كما تدل على المستقبل وهى، ظرف مضمن معنى الشرط عند الجمهور قال فى المغنى<sup>(٤)</sup>: وقد تخرج عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط "وإليك بيان كل واحد منها :

#### أ- خروجها عن الظرفية

يرى بعض النحاة أن دلالتها عن الظرفية ليس بلازم، فقد تخرج عن الظرفية غالباً، وتعرب على حسب العامل السابق لذلك قال بن مالك :

(١) البيت من الكامل لابن خفاف أو حارثة الغدائي ١٦٧/٢ والمغنى ٩٣، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦، ٢٠٦ .

(٢) الزعرور ٨١ .

(٣) الأنبياء ٣٤ .

(٤) ص ١٢٨ .

إنما وقعت مفعولاً: في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة<sup>(١)</sup> رضي الله عنها "إذا كنت على راضية، وإذا كنت على غصبي" فإذا "مفعول به لأعلم، وتقع كذلك مبتدأ في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَئِيسَ لَوْعَتُهَا كَآذِبَةٌ، خَافِضَةٌ مَرَافِعَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة النصب وهما حالان، (وإذا) الأولى مبتدأ والثانية هي الخبر، وجملة ليس ومعموليهما في محل نصب حال كذلك والمعنى "وقعت وقوع الواقعة، خافضة لقوم، رافعة لآخرين، هو وقت رج الأرض".

وقال بذلك ابن جني<sup>(٣)</sup> أيضاً، وبجدة بحق في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ مِرَاحَتِي إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(٤)</sup> فإذا بحرورة بحق، ويقول الحماسي.

وبعد غد بالمهدف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح<sup>(٥)</sup>

و(إذا) في موقع جر بدلا من: غد.

### موقف الجمهور من هذه النصوص

ويرى الجمهور أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية، (فإذا) في الحديث ظرف لمخذوف هو مفعول أعلم، وتقديره: شأنك ونحوه. وإذا في الواقعة:

(١) البخاري كتاب النكاح.

(٢) الواقعة ١-٣.

(٣) المغني ١٢٨.

(٤) الزمر ٧١.

(٥) البيت من الطويل لأبي الطمحان القيني وانظر أمالي الشجري ١/١٧٦، ٢٧٦، ٣٠٠ والمغني ٩٤ (٩٦) ومعجم شراهد العربية ص ٨٧.

وقعت ظرفا جوابه محذوف أى انقسمتم أقساما، وكنتم أزواجاً، و"إذا" الثانية بدل من الأولى، (وجعلوا) "حتى" حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وأما "إذا" فى بيت الحماسى فظرف للهف. وبذلك بقيت إذا على ظرفيتها.

### ب- دلالتها على المعنى والحال

كما ذهب بعض النحاة إلى أنها قد تخرج عن الاستقبال<sup>(١)</sup> إلى غيره من الماضى أو الحال، قال ابن مالك إنها وقعت للماضى فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرَأُوا تُجَارَةً أَوْ لَهْوَ انْفُسُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِماً﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن الآية نزلت بعد انفضاضهم وكذا فى قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾<sup>(٣)</sup> وقال الشاعر:

وندمان يزيد الكأس طيباً      سقيت إذا تغورت النجوم<sup>(٤)</sup>

وتجىء للحال أيضاً عند بعضهم كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾<sup>(٥)</sup> أنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتى؛ لأن قسم الله

(١) المغنى ١٢٨ والمجمع ٢٠٧/١.

(٢) الجمعة ١١.

(٣) التوبة ٩٢.

(٤) البيت من الوافر للريح بن شهر وإنتظر ديوانه ٥٤ واللسان خطأ ٦٠ والمجيب ٢٠/٢.

(٥) الليل ١.

سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من الليل، والنجم لأن الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أنه المراد به الحال <sup>(١)</sup>. أهـ.

والجمهور : يرى أنه القسم الإنشائي لا يمنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا للاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق نحو: مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مريدا به الصيد غدا. كما فسر "قمتهم" في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ <sup>(٢)</sup> بأردتم.

#### جـ - تمحضها للظرفية

ويرى بعض النحاة أنها في الأصل ظرف ضمنت معنى الشرط، وهذا عارض عليها، فيجوز أن تبقى على أصلها وهو الظرفية الخالصة <sup>(٣)</sup> بدون تضمين بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَائرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولا شرطية فيها بدليل أنه لم يقرن الجواب بالفاء مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَئِشٌ مِنْهُ فَفُوحًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ <sup>(٦)</sup>

(١) - مجمع ١.

(٢) - الشقي ١٣٠.

(٣) - الثالثة.

(٤) - الصبان ٢٥٩/٢.

(٥) - الشوري ٣٧.

(٦) - الشوري ٣٩.

وكذلك منها "إذا" التي بعد القسم كقوله تعالى ﴿والليل إذا يغشى﴾<sup>(١)</sup> وقوله: "والنجم إذا هوى" قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: إذا لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى، فيكون التقدير: إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع؛ لأن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق، لأنه إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، والقسم معه مجرد التوكيد، وجواب الليل ثابت دائما، وجواب (والنجم) مراض مستمر الانتقاء، فلا يحسن تسببها في أمر مستقبل وهو فعل الشرط، فضلا عن أن الجواب خبري، فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتها.

وتقدير التاء في آيتي الشورى، أو ادعاء إن الجواب محذوف تكلف وتعسف من غير ضرورة واختار الرضى تقدير الفاء؛ لعدم عراقية (إذا) في الشرطية، وهو تعسف لا حاجة له، قال الصبان<sup>(٣)</sup> ولا حاجة إلى توكيد الضمير، وغنما الحاجة في اسمية الجملة للثبوت والدوام.

اختلف علماء النحو في ناصب "إذا" لأنها ظرف ضمن معنى الشرط، فلا بد لها من عامل يعمل فيها النصب. فقال المحققون<sup>(٤)</sup> من النحاة: إن الناصب لها شرطها وليست مضافة إليه، لأن المضاف إليه، لا يعمل في المضاف، ولا مضافة إلى الجواب، حتى لا يفصل بالشرط بين المضاف والمضاف إليه، حملا على سائر أدوات الشرط، واختاره أبو حيان.

(١) الأنعام ١٧.

(٢) المعنى ١٣٦.

(٣) الصبان ٢/٢٥٩.

(٤) الجمع ١/٢٠٧.

وقال الجمهور: إن الناصب لـ إذا ما في جوابها من فعل أو شبهه،  
لأنها ملازمة الإضافة إلى شرطها .

الرأى الراجح منها.

وقد رد ابن هشام<sup>(١)</sup> رأى الأكثرين بجملة أمور نذكرها لك بإيجاز  
وهي:

أولاً: يلزم على قولهم : إن الظرف يكون من جملة الجواب، فهو معمول  
داخل في جملة عاملة فتكون جملة واحدة، والشرط والجزاء جملتان.

ثانياً: أنه يلزمهم في نحو: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً " أن يعمل أكرمتك  
في طريقين متضادين، وذلك باطل عقلاً

ثالثاً: امتناع تقدير الجواب في قول زهير:—

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً<sup>(٢)</sup>

لأن الجواب محذوف وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه ولا يصح  
القول: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه.

وأما الجواب ورد مقرونًا بإذا الفجائية ، وغيرها مما يمنع عمل ما بعدها  
يما قبلها كقوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم

(١) ابن هشام ١٣١ .

(٢) بيت من الطويل لزهير في ديوانه ٢٨٧ انظر الكتاب ٨٣/١، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩،  
٢٨٧/٢، ٥٤٢ والخزانة ٦٦٥/٣ أو العيني ٣/٣٦٧/٢: ٣٥١ أو المجموع ١٤١/٢.



تخرجون<sup>(١)</sup> فاقترن هنا الجواب بـ إذا الفجائية وقال تعالى أيضا :  
 ﴿فَإِذَا نَقَرُ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمٌ مَّيْذَنُومٍ عَسِيرٍ﴾<sup>(٢)</sup> فاقترن بالفاء كما  
 ورد مقرونا (بما) النافية ، ولها الصدارة في الكلام مثل قوله  
 تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتَّبَعُوا آبَاءَنَا  
 إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد علل ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> السر في عدم اقتران الجواب بالفاء في هذه  
 الآية؛ بأن إذا هنا لا تحتاج إلى جواب، وعاملها ما بعد (ما) النافية، كما  
 عمل ما بعد (لا) في يوم قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرْوُى الْمَلَائِكَةُ لَا يَشْرَى لَهُمْ  
 يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(٥)</sup> وأن ذلك من التوسع في الظروف . وقد رد هذا  
 الرأي ابن هشام<sup>(٦)</sup> في المغنى بثلاثة أمور :

أحدهما: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقول عبد الله بن رواحة

" ونحن عن فضلك ما استغنيينا " <sup>(٧)</sup>

والثاني: أن ( ما ) لها المصدر بإجماع البصريين بخلاف " لا " ففيها خلاف.

(١) الروم ٢٥ .

(٢) المدثر ٩-٨ .

(٣) الجاثية ٢٥ .

(٤) المغنى ص ١٣٣ .

(٥) الفرقان ٢٢ .

(٦) ص ١٣٣ .

(٧) الرجل لابن رواحة وقيل لغيره وانظر المغنى ورقم ٩٨ ، ٢٦٩ ، ٣١٧ ، ٥٣٩ ، ١٦٤ (١٠٠) وسيرة ابن

هشام ٧٦٥ .

والثالث: أن (لا) في الآية حرف ناسخ ، ولا يتقدمه معمول ما بعده ، ولم يكن نافيا ، لا يجوز : زيدا" إني أضرب ، فكيف وهو حرف نفي .

ولكن المشهور أن الجواب هو العامل النصب ، لأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقدم ، فما ظنك بالمتنع التأخير ، وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع ، وإلا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ، والمحققون يرون أن العامل هو الشرط ، لأنه الجواب قد يقترب بالفاء ونحوها وما بعدها لا يعمل فيما قبلها .

النوع الثاني من "إذا" أن تكون للمفاجأة : فتختص بالجملة الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب كالظرفية ولا تقع في الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال . كقوله تعالى ﴿ فَأَلْقَاهَا وَإِذَا هِيَ حَيْه تَسْمِي ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقِّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقول الحق سبحانه : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَرْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> وقول الله : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسْتَهْمِ إِذَا هُمْ مَكْرِيٍّ آيَاتِنَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ومن قول العرب : خرجت فإذا الأسد بالباب . وقولهم : قد كنت أظن أن العقرب أشد

(١) سورة البقرة . ٢٠٦

(٢) سورة البقرة . ٩٧

(٣) سورة البقرة . ٢٤٩

(٤) سورة البقرة . ١٠٨ والأعراف . ١٠٨

(٥) سورة البقرة . ١٤٠، ١٣

(٦) سورة البقرة . ٢١

الأسد بالباب . وقولهم : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسماً من الزنبور فإذا هو هي " وبعض النحاة يري جواز دخولها علي الفعل " كما جزم به أبو حيان <sup>(١)</sup> ، وقد نقل الأخفش عن العرب جواز دخولها علي الفعل المصحوب بقدر نحو : خرجت فإذا قد قام زيد ، وقد وجد سدا الرأي بن هشام : بأن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينهما وبين الشرطية الخاصة بالفعالية ، والفرق حاصل "بقدر" إذ لا يقترب الشرط بها "ولا يحتاج لجواب " .

حقيقتها: اختلف العلماء في حقيقتها فذهب الكوفيون والأخفش <sup>(٢)</sup> إلى أنها حرف وأيد ذلك ابن مالك بدليل قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب . بكسر "إن" لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويرى المسيرد أنها ظرف مكان ، وأيده جماعة ، كما رأي الزجاج أنه ظرف زمان ، وعاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة عنده ، وغير الزجاج يري أن ناصبها هو الخبر المذكور أو المقدر ، نحو : خرجت في هذا الأسد أي حاضر ، فالخبر مقدم ، والمبرد يري أن الخبر " هو إذا " أي فالحضرة الأسد ، فإذا ظرف مكان فيصبح الأخبار بها ، فإن قدر أنها ظرف زمان فلا يصح ، لأن الزمان لا يخبر به عن الذات <sup>(٣)</sup> ، أو قدر أنها حرف فلا يجوز ، ويجوز في ظرف الزمان أن يكون حبرا عن المعني نحو القتال ، الخروج أو تقدر مضافا أي حضور الأسد ونحوه .

(١) الجمع ٢٠٧/١ .

(٢) انظر المغني ٢٢١ والجمع ٢٠٧/١ .

(٣) المغني ١٢٠ .

وتلزم الناء داخلة عليها ، وتقع في جواب الشرط <sup>(١)</sup> موقع الفاء ، وقال  
 الفارسي وجماعة إنها زائدة لازمة للتأكيد ، وقبل عاطفة وهذا ما رآه  
 ميرمان وابن جني ، ولكل : إنها سببه محضة وهذا رأي الزجاج وأري :  
 أنها زائدة للتوكيد ، لان إذا انفجائية تفيد الاتباع ، ولذا وقعت في جواب  
 الشرط موقع الفاء ، وهو المناسب لهذا الأسلوب ، الذي يفيد حدثا عجبيا  
 مفاجئا ، فكانت لازمة ولم تقع في القرآن الكريم إلا مذكورا "خبرها معها  
 - كما مثلنا بأكثر من أية - وكلها تفيد بأن الاسم والخبر مرفوعان ،  
 وهذا ما التزم به سيبويه في مثاله ( فإذا هو هي ) ولم يجز فإذا هو إياها .  
 وهو الحق ، لان هذا رأي جمهرة العرب ، وهو ما في التثنية العزيز، ولكن  
 الثابت عن قلة نادرة من العرب أنها تحيز النصب علي الحالية نحو :  
 خرجت فإذا زيد الجالس ويجوز جالسا . وقد بين المغني أوجه خمسة <sup>(٢)</sup>  
 لتأويل النصب ص ١٢١-١٢٦ .

وقد ذكر الرمحشري في مفصله أنها تفيد معنى المجازاة دون " إذ " قال ابن  
 يعيش <sup>(٣)</sup> " إنما كان في ( إذا ) معنى المجازة ، لان جوابها يقع عند الوقت  
 الواقع ، كما تقع المجازة عند وقوع الشرط .. فكذلك كان ما بعدها  
 مرفوعا نحو قول الشاعر - ذي الرمة .

تصفي إذا شدها للرجل جانحة حتى إذا استوى في غرزا تب <sup>(٤)</sup>

(١) المصدر السابق ٢٢١ .

(٢) المغني من ص ١٢١-١٢٦ .

(٣) شرح المفصل ٩٧/٤ .

(٤) البيت .

ومن الأسماء التي تشبه الزمان ، وترتبط به وتكون بمثابة كلمة ( آية )  
بمعنى : علامة ، والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، في كونها ما  
يتقدم منها ، وما يتأخر وما يقترن وجوده بوجود وغيره ، والمقدار الذي  
بين وجود المتقدم فيها والتأخر فصار ذكر الوقت : "لـ" : وقد أضيف  
إلى الفعل غير الزمان <sup>(١)</sup> مما هو جار مجراه ومشبه له قالوا : -أتيتني بآية قام  
زيد "فأضافوا آية إلى الجملة من الفعل والفاعل ، لأنها بمثابة الوقت ، لأنهما  
يؤولان إلى شيء واحد " أ. هـ فضلا عن أن الاستعمال العربي أقوى  
دليل على صحة .

وإضافة كلمة "آية" بمعنى علامة إلى الجملة الفعلية ، فعلها والتصرف  
مقترة بما المصدرية أو النافية أولا تشبيها لها بالظرف . يقول  
سيبويه <sup>(٢)</sup> : "ومما يضاف إلى الفعل أيضا " آية " قال الأعشى :

بآية تقدمون الخيل شعنا      كأن علي سناكبها مدا <sup>(٣)</sup>

وقال زيد بن عمرو بن صعق :

ألا من مبلغ عني تميمة      بآية ما تحبون الطعام <sup>(٤)</sup>

(١) انظر ابن يعيش ١٨/٣ .

(٢) جـ ٢ ص ١١٧ .

(٣) البيت من الوافر للأعشى وليس في ديوانه وانظر الكتاب ٦٤٠/١ وابـ يعيش ١٨/٣ والخزانة ١٣٥/٣  
والفقه ٤٢٠ ٦٣٨ والمجمع ٥١/٢ .

(٤) البيت من الوافر ليزيد بن صعق انظر الكتاب ٤٦٠/١ والخزانة ١٣٨/٣ والمفنى ٤٢٠، ٦٣٨ (٢٨٣)  
والمجمع ٥١/٢ .

فما لغو ... واطردت الأفعال في آية " اطراد الأسماء في: أتقول إذا قلت :  
أتقول : زيدا منطقاً، شبهت بتظن " .

ومن المعلوم أن كلمة " آية " ليست من أسماء الزمان ، وإنما هي كلمة  
بمعنى علامة وتعرب علي حسب حالتها من العامل السابق . وقد تضاف  
إلى الجملة الاسمية كقول الشاعر :

بآية الخال منها عند موقعها      وقول ركبتيها قض حين تشيها<sup>(١)</sup>

ويري المبرد أنها لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية ، ويقتصر في غير ذلك  
علي السماع .

ومن تلك الكلمات التي تلتزم الإضافة إلى الجملة الفعلية " اذهب بذي  
تسلم " أو افعل بذي تسلم " (وذي) بمعنى صاحب ، ونحو : اذهب بذي  
تسلمان واذهبوا بذي تسلمون " قال في الهمع :<sup>(٢)</sup> والمعني في وقت ذي  
سلامة، فالباء بمعنى "في" وقبل : للمصاحبة أي افعله مقترنا بسلامتك  
وقبل : للقسم أي : بحق سلامتك، "

ويري بعض العلماء :<sup>(٣)</sup> أن " ذو " في المثال ، اسم موصول والجملة  
بعده صلته وإنحى اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، وتلحق الفعلين  
الفروع من التثنية إلى الجمع بنوعيتها ،

(١) البيت لمزاحم بن عمرو السلولى وهو من بحر البسيط وانظر الدرر اللوامع ٢/٦٤ والهمع ٢/٥١ .

(٢) الهمع ٥١/٢ .

(٣) الهمع ٥١/٢ .

ويقول سيبويه: <sup>(١)</sup> "ومما يضاف إلى الفعل أيضا قوله: لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمان ، ولا أفعل بذي تسلمون . المعنى : لا أفعل بسلامتك، ذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله كأنه قال : لا أفعل بذي سلامتك ، فذو ههنا الأمر الذي يسلمك وما أحب سلامتك" أ.هـ.

ومنها إضافة كلمة "ريث" وهو في الأصل مصدر الفعل <sup>(٢)</sup> راث يريث بمعنى أبطأ والريث معناه: البطء ويجوز أن ينوب عن الزمان نحو قولهم: آتتك طلوع الشمس، وحقوق الغم أى وقت طلوع الشمس، وزمن خفوق النجم، فلما قام مقام الزمان جاز إضافته إلى الجملة الفعلية نحو: آتيتك ريث سافر على أى قدر بطء وسفر على: والأصل فيها: زمن ريث سفره قال أبو الفضل الصغار <sup>(٣)</sup>: فلما خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان وهو ظرف مبنى؛ لإضافته إلى الجملة الفعلية، ويقول الرضى <sup>(٤)</sup>: "وإما إضافة "ريث" إلى الجملة الفعلية نحو: توقف ريث اخرج إليك؛ فلكونه مصدر بمعنى البطء مقاما مقام الزمان المضلف، والأصل: زمان ريث خروجي أى مدة أن يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى إلى أن أخرج" فلما قام مقام الزمان جاز إضافته إلى الفعلية".

#### قال الشاعر:

(١) الكتاب جـ ٣ ص ١١٨ .

(٢) المجمع ١/ ٢١٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكافية ٢/ ١٠٤، ١٠٣ .

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه ولا يبيت على مال له قسم<sup>(١)</sup>

وقال آخر

خليلي رفقا ريث أقضي لبانه من العرصات المذكرات عهدا<sup>(٢)</sup>

قال في الهمع: وقد يفصل بين ريث والفعل "بما" كقول الشاعر

محياء حين يلتقى ينال السؤ ل راجيه ريث ما يثنى<sup>(٣)</sup>

وذلك على أنها إما زائدة أو مصدرية عند ابن مالك .

(١) البيت لأعشى باهلة وهو من البسيط وانظر الدرر اللوامع ١/١٨٢ والهمع ١/٢١٣ والشاهد فيه: إضافة

"ريث" الثانية عن الظرف إلى الجملة الفعلية، لأنها تدل على الزمان.

(٢) البيت من بحر البسيط وهو للحطيفة وانظر الدرر ١/١٨٢ .

(٣) بيت من الطويل ولم أعتد إلى قائله والشاهد فيه: مجيء الفصل بين (ريث و الفعل) بفواصل، وهذا جائز

في الأسنوب العربي وانظر الهمع ١/٢١٣ والدرر ١/١٨٢ .



## الفصل السابع

### حكم إضافة الزمن المبهم

حكم إضافة الزمن المبهم الماضي والمستقبل وإع. إبه :

المراد بالزمن هو ظرف الزمان سواء كان منصوبا علي الظرفية أم لا،  
وهو قسمان :

أ — مبهم: وهو ما ليس محدودا مما لا اختصاص له أصلا كحين ، ومدة،  
ووقت وزمن أولا اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشقه ، وليلة  
ونهار ، وصباح ومساء " فالمراد بكل واحد مما سبق مدة زمنية لا  
تتقيد بعدد محدد من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد التحديد  
والحصر، وهذا هو الزمن المبهم ، وقد يراد الماضي أو المستقبل.  
 ويفهم ذلك من سباق الكلام ، ودلالته علي الزمن حسب مقصود  
والتكلم منه .

ب — المحدود : والمراد به ما دل علي عدد صراحة من أجزاء الزمن  
كيومين أو أسبوع ، وشهر ، سنة ، وحول ، عام، ونحو ذلك مما  
هو محدد بمدة زمنية معينة ، وساعات محصورة<sup>(١)</sup>.

والعرب لم تضيف إلى الجملة من الظروف إلا ظرف الزمان ، ومن  
المكان " حيث " فقط ، فإن كان الزمان ماضيا أ معنى " إذ " في دلالتها

(١) انظر حاشية الصبان ج ٢ ص ٢٥٥ .

علي المعني ، وإضافتها إلى الجملة بنوعيتها الفعلية مثل : حضرت إلى الكلية يوم خطبت فيها خطبا رائعا ، والاسمية مثل شهد تاريخ الإسلام مواقف عظيمة حين عمر خليفة للمسلمين ، فتأخذ حكم إذ السابق ، باتفاق النحاة ، والإضافة جائزة <sup>(١)</sup> ، وقد تضاف إلى مفرد مثل : أحب الطبيعة المشرقة وقت الربيع ، وزمن اعتدال الجو ، وقد لا تضاف بأن تقول : ذاكرت من الزمن حيناً ، ومن الأيام وقتاً قال تعالى : ﴿هل أتني علي الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا﴾ <sup>(٢)</sup> بخلاف ( إذ ) فإضافتها إلى الجمل بنوعيتها واجبة ، كما يجب بناؤها بخلاف ما كان بمعناها .

وإن دل الزمن علي مستقبل كان بمنزلة إذا في أنه لا يضاف إلا إلى جملة فعلية فقط وهذا رأي سيبيويه حيث قال في الكتاب <sup>(٣)</sup> :

فإن قلت : يكون هذا يوم زيد أمير كان خطأ ، حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمر جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخير ، لأن في معني "إذ" فأضيف إلى ما يضاف إليه "إذ" وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ، لأن في معني إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال "أ.هـ

(١) أوضح المسالك ٣/ ٣٢ .

(٢) الإنسان ١ .

(٣) ج ٢ ص ١١٩ .

تقول: إن الطبيعة تشرق حين يأتي الريح ، والطيور تغرد حين يصفو الجو .

ولا تقول : السماء تمطر حين الشتاء قادم ، أو قت الأمطار هاطلة.

### رأي بن مالك

ويري ابن مالك أن الزمن المبهم الماضي الذي يشبه إذ هو الذي ينطبق عليه ما سبق أما الزمان الذي يشبه إذا ، فإن نصوصاً<sup>(١)</sup> قد وردت بخبر دخولها على الجملة الاسمية فاستناداً لهذه النصوص يضاف الزمن المبهم المستقبل إلى الجملة الفعلية ، وإلى الجملة الاسمية بدليل قوله تعالى : ﴿ يوم هم علي النار يفتنون ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿ يوم هم بامرئزون لا يخفي علي الله منهم شيء ﴾<sup>(٣)</sup> فإن يوم في الآيتين ظرف زمان مبهم ، وعاملة مستقبل ، فيكون مثل " إذا " وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه السابق . وقال الشاعر - سوار بن قارب:

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه      بمعنى فتيلاً عن سواء بن قارب<sup>(٤)</sup>

### وقال آخر :

(١) أوضح المسالك ١٣٢/٣ والتصري ٤٢/٢ .

(٢) الناريات ١٣ .

(٣) غافر ١٦ .

(٤) البيت من الطويل وانظر الملف ٥٨٢،٤١٩ (٢٨٢) ٤١٧/٣، ٤٤٤/ والتصري ٤١/٢، ٤١/١ .

إذا هو لم يخف، في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوما<sup>(١)</sup>

فقد أضاف "يوم" إلى الجملة الاسمية، كما دخلت "إذا" على الجملة الاسمية في البيت الثاني ولكن سيبويه وأنصاره يريدون ذلك بأن مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضي، فكان ما سبق من مشيد "إذا" الذي يضاعف إلى الجملتين لا مشيد "إذا" التي تختص بالجملة الفعلية فقط.

قال العلامة ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء للملازمة بين الفعل وبينه، وذلك أن الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعل، ولاقتزان الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالإضافة، ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمراد الفعل نفسه، والمقصود هو مصدر هذا الفعل "أهـ" وعلي ذلك فإن الإضافة إلى الجملة يقصد بها مدلولها وهو الحدث، الذي يؤول بدون سابق، وقد صرح سيبويه<sup>(٣)</sup> بأن الإضافة إلى الفعل، الحدث، خلافا لابن درستويه الذي يرى بأن الإضافة إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحدة ولكن الأصح أن العودة للجملة قصدا للغرض منها، والمراد الحدث، لأن المصدر، لان الأفعال لا تضاف.

(١) البيت من الوافر ولم أعثر على قائله وانظر بين والتصريح ٤١/٢ والشاهد فيه: دخول إذا على الجملة

الاسمية مما يمد رأي.

(٢) شرح المفصل ١٠٣/٣.

(٣) الكتاب ١١٩/٣.

قال الأشموني : <sup>(١)</sup> وأما غير المبهم وهو المحدود ، فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهر وحول ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد كشهر كذا

### وتحکم الزمان المبهم الأعرابي

الزمان المبهم سواء كان ماضيا أم مستقبلا ، وهو المحمول على " إذا " في الماضي ، و " إذا " في المستقبل يجوز فيها الإعراب حملا على الأصل ، والبناء على إذ ، إذا لأنهما مبنيان لشبهتهما ما لحرف في الافتقاء المتأصل إلى الجملة ، تقول : هذا يوم يذاكر فيه محمد ، <sup>(٢)</sup> وحين يذهب علي ، ذكرت وقت جاء الأستاذ بجواز الإعراب والبناء ، ولكن البناء أرجح إذا أضيفا إلى جملة فعلها مبني أصلا أو عارضا - قال الشاعر - النابغة

علي حين عاتبت المشيب علي الصبا      وقلت ألما أصح والشيب وازع <sup>(٣)</sup>

فحين وردت مبنية اكتسبت البناء من الفعل الماضي أصلا ، ويجوز الجر علي الإعراب ، ومثال المبني لعارض قول الشاعر :

لأجتذب منهن قلبي تحلما      علي حين يستصبين كل حلیم <sup>(٤)</sup>

(١) ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٢) انظر التصريح ٤٢/٢٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وانظر الكتاب ٣٦٩/١ وابن يعيش ١٦/٣ وهو في ديوانه ٥١ ٢٥٦/٢ والدرر ١٨٧/١ .

(٤) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وانظر المغني ٥١٨ (٢٩٨) والعين ٤١٠/٣ والتصريح ٤٢/٢ والمجمع ٢١٨/١ والأخفوق ٢٥٦/٢ والدرر ١٨٧/١ .

فقد " بنيت " " حين " لإضافتها إلى مضارع مبني بسبب اتصال نون النسوة به . والإعراب أرجح إن أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية مثل الأول قوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ ومثال الثاني قول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمر ك الله — أنبي كرم على حين الكرام قليل <sup>(١)</sup>  
وقول الآخر :  
تذكر ما تذكر من سليمي على حين التواصل غير دان <sup>(٢)</sup>

فقد وردت الرواية بالإعراب والبناء، والإعراب أكثر، وهذا رأى الكوفيين أما البصريون <sup>(٣)</sup> فيوجبون الإعراب فيما لو كان الفعل معرباً أو جملة اسمية كما سبق ولكن يرد على البصريين قراءة نافع في الآية بفتح يوم مع إضافتها إلى الفعل المضارع، ورواية ( حين ) بالبناء على الفتح .

وبذلك استفاد المضاف من المضاف إليه الإعراب، والبناء، كما يجوز حذف تاء التانيث من آخر المضاف، بشرط أمن اللبس، وعدم خفاء المعنى كقوله تعالى : ﴿ وأوحينا إليهم فعل الخيرات، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة ﴾ <sup>(٤)</sup> أى إقامة الصلاة.

(١) البيت من الطويل لمربال المذحجى وانظر الأشموني ٢٥٧/٢ والشاهد فيه: إضافة حين إلى الجملة الاسمية وسرارة الإعراب والبناء .

(٢) البيت من الوافر ولا يعرف قائله وانظر العين ٤١١/٣ والأشموني ٢٥٧/٢ والتصريح ٤٢/٢ والممع ٢١٨/١ والدرر ١٨٧/١ والوارد ٨٠/١ .

(٣) نظر ابن يعيش ج ٣ ص ١٦ والأشموني ٢٥٧/٢ .

(٤) النور ٣٧ .

## الفصل الثامن

### المضاف إلى ياء المتكلم

#### ١- الاسم المفرد الصحيح

إذا أضيف الاسم المفرد الصحيح أو الشبيه به، وجب كسر آخره، لمناسبة ياء المتكلم، وجاز فتح الياء وإسكانها يقول الله: قل إنما أَدْعُو رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا<sup>(١)</sup>

وقال سبحانه: ﴿اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾<sup>(٣)</sup>، وتقول: هذا، دلوى وجردي بكسر ما قبل ياء المتكلم واسكان الياء وهو الأصل، والفتح وهو الأصل الثاني؛ لأن الأصل في المبنى الذي وضع على حرف واحد أن يكون متحركاً، والفتحة أخت الحركات، ومع جواز الأمرين فالإسكان أكثر وأشهر.

والمراد بالصحيح: ما سلم آخره من حروف العلة نحو: غلام، كتاب، رجل، نعمة.

والشبيه به: ما آخره ياء أو واو قبلها ساكن كظي، ودلو، مدعو، كرسى، وهو ملحق في إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح، قال

(١) الجن ٢٠.

(٢) المائدة ١١٠.

(٣) طه ٣٩.

الرضي: (١) وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به إذا سكن هو نفسه "أهـ".

### سبب كسر آخره

وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم دون الضم، والفتح لمناسبة الياء، ولهذا جوز هذيل قلب ألف المقصور ياء، وإن كان الألف أخف من الياء فقالوا: قفى ولهذا قالوا في الأفضح في (في) بقلب الواو ياء هذا تعليل الرضي (٢) وعلل ابن يعيش (٣) ذلك بقوله "وغنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، وإن لم يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوا في لغة من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع هذا غلامو فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفا في لغة من فتحها فكنت تقول: رأيت غلاما، فلما كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها، وانقلابها إلى لفظ غيرها، رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها يؤدي إلى تغييرها، وانقلابها إلى نطق غيرها، رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة " أهـ . فالكسر عنده ليست لثقل الضمة، وإلا لفتح ما قبلها، والقلب ألفا خاص بالنداء، دائما للمحافظة على ياء المتكلم وعند الرضي: لمناسبة الياء "

(١) الكافية للرضي ص ١ - ٢٩٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٩٤/١ .

(٣) ٧ شرح الفصل ٣٢/٢ .



### حقيقة الكسرة في المضاف

وهذه الكسرة قد اختلف العلماء فيها فذهب بعض العلماء إلى أنها حركة بناء عارضة وليست إعراباً ، لأنهما لم تحدث بعامل ، وإنما حدثت بعلة وقوع ياء المتكلم بعدها ، فإذا حذفت رجعت الكلمة إلى أصلها وهي ثابتة علي حالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة علي الكلمة ، قال ابن يعيش : <sup>(١)</sup> " فالكسرة هنا كالضمة في نحو لم يضربوا ، والفتحة في نحو : لم يضربا في كونهما عارضتين للواو والألف . كما يرى قوم أنها لهذا حركة لهما حكمان ، وليست إعراباً ولا بناءً <sup>(٢)</sup> إذ إنها لا تختلف بحسب العوامل الداخلة علي الكلمة ، وليس فيها سبب للبناء حتى تبني ، والرأي الأول أحسن وأقرب للمناسبة التي تراعى في الكلمات الإعرابية ، ومناسبة ياء المتكلم من أُلزم الواجبات للكسر وتقول : هذا دلوي أسقي به جروي ، واجد في ظني متعة النظر ، فحى لهن كثير ، وإن تسليي بهذه رائعة ، لعلمي بأنهن يمثلن حركة الحياة المختلفة فكل ما سبق أسم مفرد وملحق به اتصل به ياء المتكلم ، فكسر آخره ، وسكنت الياء أو فتحت وهذا حكم عام في كل اسم مفرد صحيح أو ملحق به ، ويدخل في المفرد جمع التكسير نحو : أصدقائي مجدون وجمع المؤنث السالم نحو صديقاتي مجددات . فالحكم كما سبق .

(١) شرح المفصل ٣٢/٣ .

(٢) انظر ما سبق في الأشيون ٢٨١/٢ والمص ٥٣/٢ وابن يعيش ٣٢/٣ والكافية ٦٠/١ والنحو السوال

### ثانيا : غير المفرد والمعتل الآخر

والمراد بالمعتل : هو ما آخره <sup>(١)</sup> حرف علة . قبلها حركة مجانسة له وهو المقصور نحو هدي ، رضا ، مني ، فتى . فهو معتل بالألف وهي لازمة دائما ، والمنقوص نحو قاضي داعي وغير المفرد هنا : هو المثني نحو : محمدان ، رجالان ، والملحق به نحو : اثنان ، اثنان وجمع المذكر نحو : عالمون ، ومسلمون ، والملحق به نحو : عشرون ، أرضون ونحوها . وهذه الأربعة : المقصور ، والمنقوص ، والمثني وشبهه ، وجمع المذكر السالم وشبهه . إذا أضيفت الي ياء المتكلم يجب تسكين آخر المضاف ، وفح ياء المتكلم معناها تقول في المقصور : عصاي قال تعالى : " وما تلك بيمينك يا موسى <sup>(٢)</sup> قال هي عصاي " وتقول بشرأي لمحمد رائعة . وإنما فتحت الياء ، لسكون الألف قبلها ، فلما وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولي من اجتلاب حركة غريبة <sup>(٣)</sup> . قال تعللي : ﴿ فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقي ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال الرضي <sup>(٥)</sup> : وهذيل تميز قلب الألف التي ليست للتهئية ياء كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء كالفاتحة الياء للتناسب في الصحيح الملحق ، ورأوا أنحراف المد من جنس الحركة في الإعراب ، وجعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها إلى الياء ليكون كالكسر قبله ، وأما ألف التثنية فلم يغيروها ؛ لئلا يلتبس الرفع بغيره

(١) السبان ٢ / ٢٨٣ .

(٢) طه ١٧ ، ١٨ .

(٣) ابن يعيش ٣ / ٣٣ .

(٤) طه ١٢٣ .

(٥) الكافية ١ / ٢٩٤ .

بسبب قلب الألف وأما المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الألف ياء بل لو أبقيت الألف أيضا لكان الالتباس حاصلًا"

ويقول ابن مالك<sup>(١)</sup> في الألف إن قبلها ياء عند هذيل حسن ، وقال الأشموني<sup>(٢)</sup> : وحكي هذه اللغة عيسى بن عمر الثقفي عن قريش وقرأ الحسن : يا بشري ، وعلل صاحب التصريح<sup>(٣)</sup> حسنها بقوله : عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء " ويقول العلامة الصبان<sup>(٤)</sup> " فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين " قال الشاعر : ذؤيب الهذلي

سبقوا هوي وأعنفوا هواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع<sup>(٥)</sup>

والأصل : هواي : فقلبت الألف ياء ، وأغمت الياء في الهاء ، ويقول ابن يعيش<sup>(٦)</sup>

" أبدل من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ، ولا يمكن الكسرة فيها " .

(١) الألف باب المضاف لياء المتكلم .

(٢) شرح الأشموني ٢/٢٨٢ .

(٣) ٦١/٢ .

(٤) حاشية ٢٨٢/٢ .

(٥) البيت من الكامل وانظر ديوان الهذليين ٢/١ والمحجب ٧٦/١ والشجري ٢١٨/١ وابن يعيش ٣٣/٣

ومعجمك الشواهد ص ٣٤٧ .

(٦) ٣٣،٣ .

ومن ذلك حديث طلحة <sup>(١)</sup> رضي الله عنه يوم الجمل حين قال له على رضي الله -عرفتني بالحجاز ، وأنكرتني بالعراق ، فيما عداها بدا فقال طلحة بايعت واللع علي قفي " أي مكرها .

ويروي قطرب :

يطوف بي عكب في معد      يطعن بالعملة في قفيا <sup>(٢)</sup>

فأن لم تثاراني من عكب      فلا رويما أبدا صديا

وإذا كانت هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند الإضافة لياء المتكلم ، فإن جميع العرب نقلة ألف ( لدي ) إذا اتصل بالضمائر مطلقا نحو : لدي ، ولديك ، ولدي . فعلوا ذلك تشبيها . لها بالأدوات نحو : علي وإلي ، عليك ، والباء ، عليه ، وإليه ، وقد قلبوها تشبيها لهذه الأدوات بالفعل نحو : سميت ، رميت <sup>(٣)</sup> . قال الجرجاني : إنما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة أيدلوا بذلك علي أنها أصل ، وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة نحو الأفعال مثل عزا ، وسعي فاعرفه " أ.هـ .

وإذا كانت الياء مع المقصور مفتوحة مع الألف نحو : رضاي ، قال تعالى : ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال

(١) ٣،٢٣ .

(٢) البيت من الوافر للمنحل اليشكري وانظر ابن يعيش ٣٣،٣ واللسان (عكب ١١٨ - حرر ٢٥٨) والنصريح ١٧٧/١ والمخسب ١/٧٦ والمكب : القصور الضعم والمارد من الإنس والجن والعملة : المعصا.

(٣) ابن يعيش ٣/٣٤ .

(٤) الأنعام ١٦٢ .

أيضا : هي عصاي <sup>(١)</sup> . بشرأي " وفتحت فرارا من التقاء الساكنين ،  
وقرأ نافع : محياي ومماي . بإسكان الياء وهذا نادر ، لخروجه عن القيلس  
وما عليه الجمهور ، ووجه هذه القراءة عنده اعتقاد الوقف الذي يجوز فيه  
أن يجمع بين الساكتين ، ولو تقديرا . كما أنه أيضا كسرها في قراءة  
الأعمش والحسن : ( هي عصاي ) <sup>(٢)</sup> وهذا أسهل من سابقه ، لأن  
الكسر فيها علي تقدير التخلص من التقاء الساكتين . <sup>(٣)</sup>

#### المنقوص :

وهو الاسم الذي آخره ياء لازمة غير مشدودة مثل : قاضي ، داعي ،  
هادي فإذا أضافها إلى ياء المتكلم أدغمت الياء في الياء تقول :  
قاضي ، داعي ، هادي وذلك بعد تسكين ياء المنقوص ، فينتج منها ياء  
مشددة <sup>(٤)</sup> تجري عليها حركات الإعراب وإنما وجب سكون آخرها ، لأنها  
لا تقبل الحركة . ويجب إدغامها في ياء المتكلم وتظهر الحركة عليها هذا  
قاضي ، وشاهدت قاضي ، ومررت بقاضي .

#### ٣- المثني والملحق به :

نحو ، كاتبان ، يدان ، اثنان ، زيدان ، فهذان فإن كان في حالتي النصب  
أو الجر حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وصارت

(١) طه ١٨ .

(٢) طه ١٨ .

(٣) التصريح ٦٠/٢ .

(٤) الصبان ٢٨١ ، والتصريح ٩٠/٢ .

ياء مشددة مفتوحة تقول كتابي ، يدي ، إيتي ، زيدي ، فهدي والأصل كتابين لي ، لي يدين لي<sup>(١)</sup> ، ابنين لي ، زبدين لي ، اثنين لي فهدين لي . ثم حذفت النون واللام للإضافة ، وأدغمت الياء في الياء ، وصارت ياء مشددة في الجميع ، ومصطفي في مصطفىين ، وقاضي في قاضيين . وهكذا نصبا أو جرا فإن كان مرفوعا سلمت الألف في التثنية تقول : كتاباي ، ويداي ، ابناي زبداي ، فهداي ، مصطفىاي ، قاضيائي ، وثنتاي ، وذلك باتفاق النحاة . قال الشاعر :

تمني ابتئى أن يعيش أبوها      وهل أنا الامن ربيعة أو مضر<sup>(٢)</sup>

يقول الرضي " وأما ألف التثنية فلم يغيروها لكيلا يلتبس الرقع بغيره بسبب قلب الألف " ولذلك روعي في التنبيه منع الالتباس ، فلم يقلبوا الإلف ياء هنا ، حتى يميزوا الرفع من غيره ، ولو قلنا إن الاستعمال العربي بهذه الصورة هو الحجة التي لا ترد لكان كافيا وعلي ذلك قول العرب : صاحبي ، خليلي .

#### ٤ - جمع المذكر السالم والملحق به :

فإن كان المضاف جمع مذكر سالما أو ملحقا به نحو بنون ، عشرون ، مخلصون ، مسلمون ، رفعا ، وبنين ، عشرين ، مخلصين . نصبا وجرا . فإن أضفتها في حال النصب أو الجر حذفت النون واللام للإضافة وقيل

(١) انظر الأحمون ٢/٢٨١ .

(٢) البيت من الطويل لعمران بن حطان والمختص ١/٥٠ والتشريح ٢/١٨١ والشجرى ١/٢٦٧ ، ومعجم الشواهد ص ١٣٢ .

اللام حذفت تخفيفا ، والنون للإضافة ، وهذا شيء يسير ، والإضافة هي السبب ثم أدغمت الياء في الياء ، علي صورة باء مشددة مفتوحة تقول بني ، عشري مخلصي ، والأصل : بنين لي ، عشريز لي ، مخلصين لي ، فحذفت النون واللام ثم حصل الإدغام علي ما ذكره سابقا .

وإن كان الجمع المذكور وملحقه مرفوعا نحو : بنون ، عشرون ، مخلصون . حذفت عند الإضافة النون واللام أيضا ، ثم قلبت الواو ياء ، لاجتماعها ساكنة في كلمة مع الياء فتقلب الواو ياء <sup>(١)</sup> وتدعم الياء في الياء ، وتصير ياء مشدودة مفتوحة وتقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء تقول : بني ، عشري ، مخلصي ، والأصل : بنون لي ، عشرون لي ، مخلصون لي فإن كان قبلها فتحة بقيت علي حالها والقلب هنا واجب بخلاف الفتى التي بقيت ألفه بلا قلب والسر في ذلك كما قال الرضي رحمه الله - "وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة، وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحسان لا موجب عندهم أيضا فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولها".

وعلي قلب الواو ياء ، وإدغامها ، وكسر ما قبلها جاء قول الشاعر :

أودي بي وأعقبوني حسرة      عند الرقاد وعبرة لا تقلع <sup>(٢)</sup>

(١) انظر التصريح ٦١/٢ والمجمع ٥٣/٢ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٩٤ .

ولا عبرة بالإلباس هنا في جمع المذكر ، لأنه التباس عارض بسيط في بعض المواقع، لحصوله في مختار ومضطر في اسم الفاعل والمفعول معا ، والذي يفرق بينهما هو الأسلوب ، فكذلك هنا فقولك : شاهدت زيدي . فزيدي مفعول به فهو منصوب ، وأن قلت : حضر زيدي . فزيدي فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم ، وعليه " بنسي " في بيت أبي ذؤيب . قال في التصريح <sup>(١)</sup> واختار ابن حني أن يبدأ بقلب الضمة علي قلب الواو كما في ( أجر ) وأصلة : أجزو " فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولا لها أضيفت ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها ، فلم يقدموا علي الحرف الأقوى إلا بعد أن قدموا علي الحركة الضعيفة ، ولو عكسو لكان اقدا علي الأقوى من غير تدريج " .

**ورد عليه بقوله :** قلت لا يمكنهم العكس في " أجر " ، لأنه يؤدي الي قلب الواو ياء من غير موجب بخلافة في مسلمي فقدم قلب الضمة في " أجر " والواو في مسلمي لأن قلب الواو ياء في أجز ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء " وهذا رد جيد وافق الحقيقة الوصفية لكل من الكلمتين لأن القلب فيها مختلف كمال بين الشيخ خالد الأزهرى والياء المشددة في جمع المذكر المفتوحة مسلمي وقد إطرده كسرها في لفة <sup>(٢)</sup> بني يربوع وذلك في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة ﴿ بمصرخي إني ﴾ <sup>(٣)</sup> وهي أيضا قراءة

(١) ٦١/٢ .

(٢) أو مع المسالك ١٩٧ / ٣ .

(٣) إبراهيم ١٢٢ .



الأعمش ويحيى ابن وثاب وقد حكى هذه اللغة الفراء قطرب وأجازها أبو عمر بن العلاء<sup>(١)</sup> وقد حكم الرضي عليها بالضعف ونقل ذلك عن النحلة حيث قال: <sup>(٢)</sup> ومنه قراءة حمزة «وما أنتم بمصرخي» وهو عند النحاة ضعيف كما وصفها العلامة ابن يعيش<sup>(٣)</sup> بقوله وهو قليلة النظير جدا "ثم عللها تعليلا جيدا حيث قال: علي أنها ليست في البعد عن القياس بالمكان الذي تعزى إليه، وذلك أن الإسكان في ياء النفس لما كثر صار كالأصل؛ فلما تقدمها ساكن، مر كسرهما بالكسرة، لالتقاء الساكنين لا للبناء، فلم يراعوا أصل حرف الله فاعرفه " ١.هـ.

وقال السيوطي: وقد تكسر المدغمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة " بمصرخي "

وقول الشاعر:

على لعمر نعمة بعد نعمة ولا علم إلا حسن ظن بصاحب<sup>(٤)</sup>

سمع بكسر<sup>(٥)</sup> الياء فالكسر وارد عند العرب، إما للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا أصل مشاهد في كثير من أساليب العرب، ولكن السماع

(١) الأشمون ٢٨٣/٢ .

(٢) الكافية ٢٩٥/١ .

(٣) شرح المفصل ٣٦/٣ .

(٤) البيت للنايفة وهو من الطويل وهو في ديوان ٣٦٥/١ والخصائص ٢ . والنصريح ٢٢٧/٢ ومعجم الشواهد ٥٨ .

(٥) انظر المجمع ٥٣/٢ .

أقوى، حجة فإذا ورد ذلك في لغة بني يربوع، فهي صحيحة جيدة،  
والحكم عليها بخلاف ذلك لا يجوز

قال الشاعر : قال لها هل لك ياتا في<sup>(١)</sup>

فكسر ياء المتكلم مثل: على، فهو واسع مشهود في لغة بني يربوع  
فالقراءة عربية جيدة.

### أحكام ياء المتكلم مع الصحيح في الإضافة المحضة

قال العلامة الأشموني<sup>(٢)</sup> يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف  
الصحيح الواجب كسر آخره (وهو ما سوى المقصور، والنقص،  
والثنائي، وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما) وذلك أربعة أشياء:

١- المفرد الصحيح نحو غلامي وفرنسي.

٢- المثل الجاري مجرى الصحيح نحو ظبي ودلوي.

٣- جمع التكسير نحو: رجالي، وجنودي.

٤- جمع المذكر السالم نحو: مسلماني؛ ١. هـ.

فالياء مع الأنواع الأربعة تسكن وهذا هو الأصل الأول في كل معنى  
وتفتح وهو الأصل فيما هو على حرف واحد، ويكون المضاف على

(١) البيت من الرجز للأغلب العجلي وانظر معاني القرآن الفراءى ٧٦/٢ والمختضب ٤٩/٢  
والخزانة ٥٧٨/٢ يس ٦٠/٢.  
(٢) ٢٨٢/٢.

حسب العامل السابق نحو: جاء صديق الطالب، وشاهدت حبيب الجماهير، وسلمت على قائد المسيرة المظفرة، والمضاف إليه يجب جره.

وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها، وهذا قليل كقوليه تعالى ﴿فبشر عباد الذين يستمعون القول﴾<sup>(١)</sup> بحذف ياء المتكلم من (عباد) وصلاً ووقفًا وخطاً، وقد يفتح أيضاً م قبلها فتقلب الياء ألفاً نحو<sup>(٢)</sup>: غلامى. فتتحرك ويفتح ما قبلها فتقلب ألفاً تقول: غلاماً، وأمى تقول: أما قال الشاعر:

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أما ويروى النقيع<sup>(٣)</sup>

وربما حذفت هذه الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وبقيت الفتحة دليلاً كقول الشاعر:

ولست بمدرك ما فات منى بلهف ولا يليت ولا لو أنى<sup>(٤)</sup>

أى بقولى يالهف. بحذف الألف، والأصل يا لهف.

قال أبو عمر وابن العلاء. ومع ضمه كقوله

(١) الزمر ١٧، ١٨.

(٢) انظر الأشوق ٢٨٢/٢ والمع ٢/٥٣.

(٣) البيت من الوافر لنقيع بن حرموز وانظر اللسان نقيع (٢٣٨) والمغرب ٤٦، ١١٧ والمعنى

٢٤٧/٤ والمع ٥٣/٢ والدرر ٦٩/٢.

(٤) البيت من الوافر لا يعرف قائله، وانظر الخصائص ٣٥٠/٣ والمختص ١/٢٧٧، ٣٢٣

والأنصاف ٣٩٥، ٤٤٩، ٥٤٦ والتصريح ١٧٧/٢.

ذريني إنما خطأي وصوبى على وإن ما أهلك مال<sup>(١)</sup>

وأنكر ذلك أبو زيد الأنصاري وقال المعنى في البيت إن الذى أهلكه مال لا عرض وتسمى هذه الإضافة المغير شكل المضاف فيها "الإضافة المقدرة".

### حكمه مع الإضافة غير المحضة

فإن كانت الإضافة غير محضة أى وصف مراد به الحال أو الاستقبال نحو : المدرس مصاحي غدا في السفر، والوالد مكرمي الآن لنجاحي في الامتحان — وجب إثبات ياء المتكلم، مع بنائها على السكون أو على الفتح وكسر ما قبلها، لتناسب الباء، ولكن لا يجوز فيها الحذف ولا القلب؛ لأنها حينئذ في نية الانفصال، فلم نأذج ما اتصلت به فتشبه ياء (قاض) في جواز الحذف فلاحظ لها في غير الفتح والسكون كما قال ابن مالك<sup>(٢)</sup>

والعجيب أن أبا حيان على عادته في توهين آراء ابن مالك، يقول: وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد؛ ثم نقله في "الارتشاف"<sup>(٣)</sup> عن

(١) البيت من الوافر لأوس بن غلفاء انظر المختضب ٢٠/٢ والعينى ٤٩/٤ والممع ٥٣/٢ والدور ٦٩/٢ ومجالس العلماء ٦١.

(٢) الممع ٥٣/٢.

(٣) ص ٥٣٩/٤.

المجالس لثعلب<sup>(١)</sup> والنهاية" والواقع أن رأى ابن مالك رأى سديد، اشترطه النحاة في جواز الأمور السابقة، وأخرجوا الإضافة اللفظية من ذلك ويقول أبو حيان بعد ذلك (وإن كان حالا أو مستقبلا فلا يجوز حذف الياء في النداء؛ لأن الإضافة في نية الانفصال، فصارت الياء في التقدير اسما مستقبلا، فلا يجوز حذفها).

### حكم المضاف إلى ياء المتكلم عند النداء

إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم، وليس بعد ساكن ففي هذه الياء لغات أشهرها

أولا: حذف الباء وإبقاء الكسر دليلا عليها لكثرة الاستعمال قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِ اتَّقُونِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ثانيا: إبقاء الياء ساكنة نحو قوله تعالى: يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ<sup>(٣)</sup>.

ثالثا: إبقاء الياء مفتوحة نحو قوله تعالى: قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ<sup>(١)</sup>.

(١) ص ٥٣٩/٢ ارتشاف الضرب .

(٢) الزمر ١٦ .

(٣) الزمر .

رابعاً: قلب الياء ألفاً نحو قوله تعالى: يا حسرتنا على ما فرطت في جنب الله<sup>(٢)</sup>.

خامساً: حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو: يا لهف نفسي على زمن مضى بدون اجتهاد.

سادساً: حذف الياء وبنائوه على الضم نحو قوله تعالى: ﴿قال رب السجن أحب إلي﴾<sup>(٣)</sup>، أى يا رب. ونحو ﴿قال رب احكم بالحق﴾. وحكى سيبويه<sup>(٤)</sup>: يا قوم لا تفعلوا — يا رب اغفر لي.

سابعاً: إذا كان المضاف إلى الياء لفظ أم أو أب نزيد على ما سبق قلب الياء تاء مكسورة يا أمت، يا أبت أو مفتوحة وبها قرئ في السبعة، والقليل ضمها يا أمتد والتاء بدل من الياء أو الألف ولا يجمع فيها إلا على صورة نداء البعيد أو المندوب.

فإن كان المضاف إلى الياء بعد ساكن بأن أضيف إليه أم أو عم مع ابن وابنة فإن الغالب حذف الياء مع كسر الميم أو فتحها على المحذوف من ياء أو ألف نحو قوله تعالى: يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا براسي،

(٢) القرآن ٥٣.

(٣) القرآن ٥٣.

(٤) القرآن ٣٣.

(٥) الجمع ٥٣/٢.

وقرئ في السبع بالكسر وفتح، لا تركيباً خلافاً لسيبويه<sup>(١)</sup> الذي ادعى أنه مبنى بناء خمسة عشر، أو ضمها نقول يا ابن أم. وإثبات الياء أو الألف ضرورة شعرية كقول الشاعر:

يا ابن أمي يا شقيق نفسي أنت حلفتني لدهر شديد<sup>(٢)</sup>

فقد أثبت الباء في (أمي)، كما جاء إثبات الألف كقوله

إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم

" يا ابنة عما لا تلومي واهجعي "<sup>(٣)</sup>

إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم

الأسماء الستة وهي: أبوك، أخوك، وحموك، فوك، هنوك، وذو مال وهذه الأسماء باعتبار الإضافة على قسمين: ١. قسم لا يقطع عن الإضافة، ولا يضاف إلى مضمرة وهو كلمة واحدة فقط وهي "ذو" وقسم يحوز قطعه عن الإضافة، أو يضاف إلى الضمير وهو الخمسة الباقية، وهذه الخمسة على قسمين أيضاً:—

(١) الجمع ٥٤/٢ .

(٢) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي وانظر الكتاب ٣١٨/١ والجمع ٥٤/٢ والتصريح

١٧٩/٢ والأشعري ١٥٧/٣ والديوان ص ٤٨ .

(٣) البيت من الرجز لأبي النجم وانظر الكتاب ٣١٨/١ والمقنضب ٢٥٢/٤ والمختص

٢٣٨/٢ ومعجم الشواهد ٥٠٠ .

أ — قسم إعرابه عين الكلمة، ولأن محذوف وهو "فوك" فقط.

ب — وآخر إعرابه لام الكلمة وهو الأربعة الباقية وهي: أبوك، أخوك<sup>(١)</sup>، حموك، وهنوك. وإليك تفصيل ما سبق عند إضافته إلى ياء المتكلم فقط نقول وبالله التوفيق.

أولاً: حكم الأربعة "أبوك، أخوك، حموك، هنوك"

إذا أضيفت إلى ياء المتكلم فيرى جمهور النحاة حذف اللام فيها؛ لأن ردها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم؛ إنما كان لغرض جعلها إعراباً، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها، كما يقول الرضي<sup>(٢)</sup> ". وبذلك تحذف هذه اللامات، وتعتبر كأنها لم تكن وتعرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها كسرة المناسبة لياء المتكلم.

تقول: هذا أخي، وأبي، وحمي، ورأيت أخمي، أبي، حمي، ومررت بأبي، وأخي، وحمي بحذف لاماتها ومثل. هذا هني، وأشد علي هني بالحفظ والحرمة، وأكرم هني بالبعد عن محارم الله، كما تقول عند عدم إضافتها بحذف اللام: هذا أب، أخ، حم، هني، ورأيت أبا وأخا، حم، وأحفظ هنك، ومررت بأخ، أب، حم، وإتق الله في هنك

نظير صونا . يقول العلامة بن يعيش : (٣)

(١) الرضي ٢٩٥/١ .

(٢) المعجم السابق الصفحة السابقة .

(٣) شرح المفصل ٣٦/٣ .



" وإنما لم تعد لامتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تعيد هذا إذا أضفتها إلى غير ياء النفس في قولك : أخو زيد ، وأخوك ، لأن - - - - - لامات هذه الأسماء في حال الأفراد ، وإنما كان لضرب من التخفيف عندني غير قياس ، وإنما أعيدت حين أريد إعرابها بالحروف " ليكون كالعوض من حذف لاماتها " <sup>(١)</sup> فكان إعادة ما هو منها أولي من اجتلاب حرف غريب أجنبي ، وأما إذا أضيف إلى ياء النفس فلا يظهر فيها الإعراب ، لأنه موضع يلزمه الإعلال بالقلب ، وقد استمر فيه الحذف ، فأَمْضِي ذلك فيه ، ولم يرد إليه ما كان يلزمه من الاعلال " أ. هـ -

ويعلل السيوطي <sup>(٢)</sup> وذلك بقوله : " ويقال في أب ، وأخوته : أبي ، أخي ، حمي ، هني ، بلا رد ، لأنه المستعمل ، فالإضافة إلى غير الباء نحو : إن هذا أخي " وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك أن يقال : أبي أي بـرد اللام ، وإدغامها في الياء وهي المنقلبة عن الواو ، إذا الأصل أبو ، أخو ، ونحو ذلك فتقول : هذا أخي ، أبي ، حمي ، هني قال ابن مالك <sup>(٣)</sup> : وأخي لم أجد له شاهدا لكن أجيزه قياسا علي " أبي " كما فعل المبرد وهذا حسن قال الشاعر :

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى      وأبي مالك ذو المجاز بدار <sup>(٤)</sup>

(١) المصدر السابق ص ٥١/١ .

(٢) الجمع ٥٤/٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) البيت من الوافر لعمرو بن مطاف وأما الكتاب ١٣٩/٢ وابن يعيش ١٣٦/٣ والمفاتيح ٦٢٧ (٣١٣)

واللسان من (٤٣٩) وألفاظ ٢٨٨/٢ ، ٢٧٧/٤ .

## وقول الآخر

كان أبي كرماً وسوداً يلقي علي ذي اللبداً لحديداً<sup>(١)</sup>

والمبرد إنما أجاز ذلك كما يقول الرضي<sup>(٢)</sup> : قياساً علي الإضافة إلي غير ذلك المتكلم رد اللام في أربعتها ، ولما ردها ألزم الياء وشبهته قول الشاعر السابق " وأبي مالك ذو المجاز " فهو يري أن الأصل " أبوي " قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ، لئلا تعود الواو ، وهذا الكلام مع موافقة للقيس والقواعد ، لا يقوم عليه دليل صحيح ، ولا تنهض ، حجة قائمة ، لأنها تحتل ما ذكره المبرد ، وتحتل شيئاً آخر قال الرضي<sup>(٣)</sup> : أجيب بأنه يحتمل أن يكون أبي جمعاً لأبي مضافاً إلي الياء إذ يقول لجمع أب أبون قال الشاعر :

فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأيننا<sup>(٤)</sup>

كما قال في أخ أخوك قال الشاعر :-

وكنتم لهم كشر بني الأخينا<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> البيت من الرجز ولم أعثر على قائله وانظر المجمع ٥٤/٢ والشاهد فيه: أبي كما وضحا في الشرح.

<sup>(٢)</sup> مجمع الأدبية رضى الدين ٣٩٥/١ .

<sup>(٣)</sup> بيت من الألفية ٢٩٦/١ .

<sup>(٤)</sup> بيت من الخفيف لزيد بن واصل وانظر الكتاب ١٠١/٢ والمقتضب ٧٤/٢ والمجيب ١١٢/١ والخرانة ٢٧٥/١ .

<sup>(٥)</sup> بيت من الوافر لعقيل وانظر المقتضب ١٧٤/٢ والخرانة ٢٧٦/٢ واللسان أعما ٢١ ٢١ والنوادر ١٩١، ١٩١ .

والمذهب لا يثبت بالمحتملات .

وقال ابن يعيش <sup>(١)</sup> : " فعلي أن تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام في قولك : أبوان ، لأن هذا التوضع لما كان يلزم الاعلال بالقلب ، واستمر فيه الحذف أمضي ذلك فيه ولم يرد فيه ما كان يلزمه الاعلال له " والأصل : أبين ثم أضيفت هذا الجمع فيقال : أبي مثل مسلمي وعشيري .

وأما فوك : فهو بمعنى " الفم " وعند إضافته إلى ياء المتكلم يجوز فيها وجهان :-

الأول : أن يجعله كالأربعة الماضية بحذف لأنه ، وكسر ما قبل ياء المتكلم لمناسبتها تقول : هذا فمي ، وفتحت فهمي ، ووضعته في فمي .  
بردة إلى أصله وهو " الفم " كما تقول : أخي ، أبي

الثاني : أن ترد المحذوف تقول : هذا في ، ونظفت في ، وأكلته في في يلفظ واحد في الأحوال الثلاثة <sup>(٢)</sup> ، وذلك بالياء المشددة ، وإجراء الحركات الإعرابية الثلاثة على الياء . قال الرضي <sup>(٣)</sup> : وهي أشهرهما .  
وقياس أصله : فوي كفدي ، ثم فاي ، لتحرك الواو ، وانفتاح ما قبلها إلا أنه لما جري العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيفت إلى الياء أن يقتصر من جملة الحركات الثلاثة على الكسر للتناسب ، وكان العين ههنا

(١) شرح الفصل ٣/٣٧ .

(٢) رضى الدين ٢٩٥/١ ، وابن يعيش ٣٧/٣ .

(٣) المصدر السابق والصحة السابقة .

كالجركات الإعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة ، والألف كالفتحة ألزمت الياء في الأحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة . فلما صارت الياء في مشبهة بالإعرابية ، وما قبلها مكسور كسرت الفاء "

قال ابن يعيش :<sup>(١)</sup> وإنما كان كذلك " أي بلفظ واحد في الأحوال الثلاث " لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ومررت بفيك فتكون حركة التاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف ، وهي وسيلة الحركات وجارية مجراها فكما يلزم أن يكون ما قبلها ياء الإضافة مكسورا في قولك : غلامي كذلك يجب أن تأتي بالياء وإذا جاءت الياء أن تكسر الفاء لان حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك : - "أمروا ابنم" أ هـ .

وذلك عند إسنادها إلى ياء النفس تقول<sup>(٢)</sup> : امرؤي ، واينمي . بالمحافظة على همزة الوصل فيها مع كسر ما قبل الياء ، ويجوز حذف همزة الوصل أيضا<sup>(٣)</sup> ونحو : ادفو ، زندو ، كنفو فتسند بلا تغيير مراعاة للأصل تقول : إدفوي ، زندوي ، كنفوي ، أو بالقلب ياء وإدماغها في الياء مشددة أو في ، زندي ، كنفي وأما " ذو " بمعنى صاحب ، ولا تقطع عن الإضافة أبدا ، لأنها صلة لجعل أسماء الأجناس صفة ، كما لا تضاف إلا اسم جنس ظاهر غير صفة نحو عقل ، علم ، مال فلا تضاف إلى فلا يجوز ذوه ، ذوك ، لأنها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء

ح الفصل ٢/ ٣٨ .

ح الفصل ٣/ ٣٨ .

بو الوالي ٣/ ١٤٨ .

بالأجناس كما دخلت الذي وصلة إلي وصف المعارف بالجملة ، وكما  
 أتى " بأي " وصلة إلي نداء ما فيه والألف اللام في قولك : يا أيها الرجل  
 ويا أيها الناس كما يقول بن يعيش<sup>(١)</sup> وقد ورد إضافة " ذو " إلي الضمير  
 في قول الشاعر - كعب بن زهير

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرويتها ذووها<sup>(٢)</sup>

وقولهم اللهم صلي علي محمد وذويه - كما ورد إضافة إلي الصفة  
 في قراءه بن مسعود ﴿ وفوق كل ذي عالم عليهم ﴾<sup>(٣)</sup> وقد ذكر بن يعيش  
 تجويزات لهذه القراءة لتوافق القياس بأن قال يحتمل أن تكون ( عالم )  
 مصدر كالفالج والباطل ، أو ذي زائدة ، أو من إضافة المسمى إلي الاسم  
 علي حد قول الكمي .

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألب<sup>(٤)</sup>

أصلها :

أصلها " ذوا مثل قفا وعصى<sup>(٥)</sup> ، بدليل قوله تعالى : ﴿ ذواتا أفنان ﴾<sup>(٦)</sup>  
 ويجوز أن تكون لامه ياء أو واو ، ومن قال : بأن أصلها الواو من باب

(١) الفصل ٥٣/١ .

(٢) البيت من الوافر وانظر ابن يعيش ٥٣/١ والمغرب ٤٥ والمجمع ٥٠/٢ والدرر ٦١/٢ وفي ديوانه ٢١٢ .

(٣) يوسف ٧٤٦ .

(٤) سبق الحديث عنه .

(٥) شرح الفصل لابن يعيش ٥٢/١ .

(٦) الرحمن ٤٨ .

القوة والهوة، مما عينه ولامه من واو واحد، وهذا قليل، والأكثر أن تكون لامة من ياء من باب شويت وطويت. وهذا هو الأكثر في الاستعمال، فحملها على ذلك أولى.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله  
وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

## الختام

بعد هذه الرحلة العلمية الطويلة في أرجاء باب الإضافة أستطيع أن أوضح في خطوط قصيرة جهود هذا البحث، وحين يلمته فيما يأتي:

أولاً: الإضافة تكون بين اسمين، بإضافة أحدهما إلى الآخر، كما أن هنا تناسباً بين المعنى اللغوي والمعنى الذي قصده النحاة منها.

ثانياً: الإضافة تقتضي أموراً لابد من مزاعلتها كحذف تنوين المضاف أو أل منه، ولابد من أثر وفائدة تنصب على المضاف تعريفاً أو تخصيصاً أو رفعاً للقبح أو تذكيراً وتأنيثاً ونحو ذلك.

ثالثاً: قسمت الإضافة من حيث فائدتها للمضاف، فإن كانت الفائدة ترجع إلى المعنى كانت معنوية، أو اللفظ كانت لفظية، ونظراً لأن اللفظية على نية الانفصال جاز دخول أل عليها دون المعنوية.

رابعاً: رأى الفراء يجاوز إضافتها إلى كل معرفة فيه توسعه للأسلوب العربي، وهو الراجح، وإن رأى الجمهور خلاف ذلك.

خامساً: الصلة بين المضاف والمضاف إليه قوية، فلا فصل فيها إلا في حدود السماع، ولا حذف أحدهما إلا بداً، والحذف جائز في لغة العرب ومطرود الاستعمال عندها في المضاف والمضاف إليه.

سادسا: إضافة المسمى إلى الاسم، والصفة إلى الموصف والعكس جائز ووارد، وهذا رأى الكوفيين وقد أيدته ورجحته، والبصريون أولوا في الأسلوب الوارد ولا داعى للتأويل.

سابعا: للاسم أحوال فمرة تمتنع إضافته، لعدم الفائدة للمضاف فيها، وذلك في أمور خمسة، وأخرى يجب إضافته ويجوز قطعه لفظا وذلك في كل بعض، أى غير، حسب آل، عل. ظروف الغايات، وقد يضاف للظاهر أو المضمّر، أو للظاهر فقط أو لكل ضمير أو لضمير المخاطب وهى مصادر يجب إضافتها، وهناك مصادر يجوز قطعها مثل سبحان، عمرك وقد تابعتها في كتب النحاة ووفيتها حقها في البحث.

ثامنا: هناك ظروف تضاف إلى الجمل مطلقا وهى: إذ، حيث، بين أو الجملة الفعلية وهى: لما. إذا. آية. والمثل بذى تسلم ولا يقصد صورة الجملة، وإنما المصدر فقط، وما دل عليها من الزمان بأخذ حكمها إضافة وإعرابا.

تاسعا: المضاف إلى ياء المتكلم في الصحيح، والشبه به، وجمع المؤنث والتكسير بكسر آخره، وأما المقصور المنقوص، والمثنى وجمع المذكر وملحقهما يخالفون الصحيح في أحكام وقد يثبت كل ذلك بتفصيل.



عاشرا: بينت حكمه في النداء، والأسماء الستة عند إضافتها لياء المتكلم  
وحكمها الإعرابي.

والله الموفق وهو الهادي إلى الطريق ! شتيم، وصلاة  
وسلاما على سيدنا محمد إمام الهدى وسيد  
المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

